

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان:

تغيرات أسعار النفط وانعكاساتها على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر

خلال الفترة 2000-2016

تحت إشراف الأستاذ:

كشيتي حسين

من إعداد:

➤ بن عالية أحلام

➤ فريغ إبتسام

السنة الدراسية: 2016 - 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وهب لنا الصحة والعافية وأنار لنا درب العلم
والمعرفة، وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل.
ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف كشيبي حسين صاحب الفضل بعد الله،
على كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل انجاز هذا
العمل، فله منا كل التقدير والاحترام وجميع الأساتذة قسم العلوم الاقتصادية.
ونتقدم بالشكر والعرفان أيضا الى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم وتخصيص
جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا العمل، ولكل الطاقم الاداري لقسم العلوم الاقتصادية الذين
قدموا لنا كل العون خلال مشوارنا الدراسي.
والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو حتى بكلمة.

إهداء

إلى أمي وأبي

إلى إخوتي

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من قدم لي المساعدة

إلى جميع زملاء الدراسة

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

أحلام

إهداء

إلى التي تمنيتها معي ولم يشأ القدر، إلى الروح الغائبة عني الحاضرة في قلبي إلى من علمتني معنى الدراسة في حياتي أُمي الغالية رحمها الله إلى من كان سندا وعطاء لي، إلى من ضحى بالكثير لإيصال أبي الغالي أطال الله في عمره وأدام له الصحة والعافية إلى أختاي الحبيبتين سارة و سمية إلى من كان لها الفضل الكبير بالمساعدة في إنجاز هذا العمل صفاء إلى كل من علمني حرفا طوال مساري الدراسي إلى كل من ساعدني ولو بالدعاء إلى كل رفقاء دربي، زملائي وكل طلبة دفعتي إلى كل من نسيهم قلبي ولم ينسهم قلبي لكم جميعا أهدي هذا العمل

إبتسام

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	الشكر
	الاهداء
I	قائمة المحتويات.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
VIII	قائمة الملاحق.....
أ - ج	المقدمة العامة.....
49-6	الفصل الأول: عموميات حول النفط والصناعة النفطية
06	تمهيد الفصل الأول.....
07	المبحث الأول: النفط والصناعة النفطية والنفط والصناعة النفطية.....
07	المطلب الأول: عموميات حول النفط.....
07	الفرع الأول: تاريخ النفط.....
08	الفرع الثاني: مفهوم النفط.....
09	الفرع الثالث: نظريات نشأة النفط نظريات
10	الفرع الرابع: أنواع النفط.....
12	المطلب الثاني: الصناعة النفطية.....
13	الفرع الأول: مفهوم الصناعة النفطية.....
13	الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية.....
14	الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية.....
16	المطلب الثالث: أهمية النفط وآثاره.....
16	الفرع الأول: الدور الاستراتيجي للنفط.....
17	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للنفط.....
19	الفرع الثالث: تأثيرات النفط على البيئة.....
23	المبحث الثاني: الأسواق النفطية.....
23	المطلب الأول: التطور التاريخي لسوق النفط.....
25	المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية العالمية وخصائصها.....
25	الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية.....

قائمة المحتويات

25	الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية.....
26	المطلب الثالث: أنواع السوق النفطية العالمية وأهم المتعاملون فيها.....
27	الفرع الأول: أنواع السوق النفطية العالمية.....
22	الفرع الثاني : الفاعلون في السوق النفطية.....
35	المبحث الثالث: محددات أسعار النفط.....
35	المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه.....
35	الفرع الأول: مفهوم السعر النفطي.....
35	الفرع الثاني : أنواع أسعار النفط.....
37	المطلب الثاني: التطورات التاريخية لأسعار النفط.....
37	الفرع الأول: الفترة الممتدة من 1973 إلى 1985.....
39	الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1986 إلى 1999.....
41	الفرع الثالث: الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016.....
44	المطلب الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط.....
44	الفرع الأول: الطلب العالمي للنفط الخام.....
47	الفرع الثاني: العرض العالمي للنفط الخام.....
49	خلاصة الفصل الأول:.....
	الفصل الثاني: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة.....
51	تمهيد الفصل الثاني:.....
52	المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.....
52	المطلب الأول: النظريات المفسرة للآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط.....
52	الفرع الأول: المرض الهولندي ولعنة الموارد.....
57	الفرع الثاني: نظرية هويرت (نضوب النفط والوصول إلى الذروة).....
60	الفرع الثالث: نظرية هوتلينغ.....
61	المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة.....
61	الفرع الأول: تأثير الدول المنتجة بانخفاض أسعار النفط.....
62	الفرع الثاني: تأثير الدول المنتجة بارتفاع أسعار النفط.....
62	المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة.....
63	الفرع الأول: تأثير الدول المستهلكة بارتفاع أسعار النفط.....
63	الفرع الثاني: تأثير الدول المستهلكة بانخفاض أسعار النفط.....

65	المبحث الثاني: أسعار النفط وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية.....
65	المطلب الأول: علاقة تغيرات أسعار النفط بالتنمية الاقتصادية.....
66	المطلب الثاني: علاقة أسعار النفط بإيرادات الميزانية العامة.....
66	الفرع الأول: علاقة أسعار النفط بإيرادات الميزانية العامة.....
67	الفرع الثاني: علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة.....
69	الفرع الثالث: علاقة أسعار النفط برصيد الميزانية.....
70	المطلب الثالث: علاقة تقلبات أسعار النفط بالميزان التجاري والنتاج المحلي الإجمالي
70	الفرع الأول: علاقة تقلبات أسعار النفط بالنتاج الداخلي الخام.....
70	الفرع الثاني: علاقة تقلبات أسعار النفط بالميزان التجاري.....
71	المطلب الرابع: علاقة تقلبات أسعار النفط بكل من التضخم وأسعار الصرف.....
71	الفرع الأول: علاقة تقلبات أسعار النفط بالتضخم.....
72	الفرع الثاني: علاقة تقلبات أسعار النفط بسعر الصرف.....
73	المبحث الثالث: سياسات واستراتيجيات مكافحة تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة
73	المطلب الأول: دور السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة
73	الفرع الأول: تعبئة الإيرادات.....
76	الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق.....
82	الفرع الثالث: حوكمة الموازنة العامة.....
83	المطلب الثاني: دور صناديق الثروة السيادية كآلية لمواجهة تقلبات أسعار النفط.....
83	الفرع الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية.....
89	الفرع الثاني: موقعها في النظام المالي العالمي ودورها في تمويل إقتصاديات الدول النفطية
90	الفرع الثالث: حوكمة صناديق الثروة السيادية ومؤشرات قياس أدائها.....
95	المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي كآلية لمواجهة تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة
96	الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته.....
96	الفرع الثاني: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.....
98	الفرع الثالث: النموذج النرويجي في التنويع الاقتصادي.....
100	المطلب الرابع: مكافحة الفساد وتحسين مناخ الأعمال.....
100	الفرع الأول: مكافحة الفساد.....
103	الفرع الثاني: تحسين مناخ الأعمال.....
107	خلاصة الفصل الثاني.....

	الفصل الثالث:دراسة تحليلية لانعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات النقدية والمالية للجزائر خلال الفترة 2000-2016.....
109	تمهيد الفصل الثالث.....
110	المبحث الأول: الصناعة النفطية في الجزائر.....
110	المطلب الأول: النفط في الجزائر.....
110	الفرع الأول: إكتشاف النفط وتأسيس سوناطراك.....
112	الفرع الثاني : تأميم المحروقات الجزائرية.....
113	الفرع الثالث: مرحلة ما بعد التأميم.....
115	المطلب الثاني: الامكانيات النفطية الجزائرية.....
115	الفرع الأول : الاحتياطي النفطي الجزائري.....
116	الفرع الثاني: الطاقة الانتاجية والتصديرية.....
116	الفرع الثالث: تنافسية المحروقات الجزائرية.....
119	المطلب الثالث: تطور سعر النفط في الجزائر وأهمية العائدات النفطية.....
119	الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016 تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.....
120	الفرع الثاني: أهمية العائدات النفطية.....
121	المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر 2000_2016.....
121	المطلب الاول: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000_2016.....
121	الفرع الأول : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000_2016.....
124	الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000_2016.....
125	المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية والدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000_2016).....
125	الفرع الاول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاحتياطات الاجنبية للجزائر خلال (2000-2016).....
127	الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الدين الخارجي في الجزائر خلال

(2016-2000)
128	المطلب الثاني: إنعكاسات تغيرات أسعار النفط على التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال (2016_2000).....
128	الفرع الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة(2016_2000)
129	الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة(2016_2000)
130	المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر خلال2016_2000
130	الفرع الأول: هيكل الميزانية العامة في الجزائر.....
131	الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة في الجزائر.....
134	الفرع الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر 2000_2016
138	المبحث الثالث: سياسات واستراتيجيات مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر.....
138	المطلب الأول: السياسة المالية كآلية لمواجهة تقلبات أسعار النفط.....
138	الفرع الأول : تعبئة الإيرادات في الجزائر.....
140	الفرع الثاني : عملية ترشيد الانفاق العام في الجزائر.....
142	المطلب الثاني: مكافحة الفساد وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر.....
142	الفرع الأول: مكافحة الفساد.....
145	الفرع الثاني: تحسين بيئة الأعمال في الجزائر.....
149	المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد كآلية لمواجهة تقلبات الأسعار النفطية
149	الفرع الأول: مفهوم صندوق ضبط الموارد ونشأته.....
150	الفرع الثاني: أهمية صندوق ضبط الموارد.....
150	الفرع الثالث: استخدامات صندوق ضبط الموارد و مصادر تمويله.....
152	الفرع الرابع: فعالية الصندوق في تمويل العجز الموازني في الجزائر.....
154	المطلب الرابع: البدائل المتاحة لمواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر.....
154	الفرع الاول التنويع الاقتصادي (القطاعات خارج المحروقات).....
157	الفرع الثاني: الطاقات البديلة والمتجددة.....
161	خلاصة الفصل الثالث.....
168-163	الخاتمة العامة

قائمة المحتويات

	قائمة المراجع.....
	الملاحق.....
	ملخص الدراسة.....

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
12	درجة الكثافة النوعية والكثافة API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية.....	01
38	تطور أسعار النفط خلال (1973-1979).....	02
39	تطور أسعار النفط خلال (1985-1980).....	03
40	تطور أسعار النفط خلال (1989-1986).....	04
41	تطورات أسعار النفط للفترة (1999-1990).....	05
53	تطور بعض المؤشرات الشارحة للعبة الهولندية.....	06
56	أثر المرض الهولندي على بعض المجتمعات الاقتصادية الكبرى.....	07
67	العلاقة بين إجمالي الإيرادات العامة وأسعار النفط في الدول العربية للفترة2009_2005	08
68	تطور الإنفاق العام للدول العربية وفقا لتطورات أسعار النفط خلال (2005، 2009) ..	09
82	أرصدة الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ما بين 2013_2015 من إجمالي الناتج المحلي.....	10
83	أرصدة الموازنة العامة في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط.....	11
92	مكونات معيار الهيكلية.....	12
92	مكونات معيار الحوكمة.....	13
93	مكونات معيار المساءلة والشفافية.....	14
94	مكونات معيار سلوك الصناديق.....	15
95	مكونات مؤشر "لينبرغ- مادول".....	16
106	مقارنة بين أنواع البترول لبعض دول اوبك والبترول الجزائري مقارنة بين انواع البترول لبعض دول اوبك والبترول الجزائري.....	17
107	تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000).....	18
108	تطور سعر البترول الجزائري 2000-2009.....	19
120	تطور سعر البترول الجزائري 2009-2016.....	20
131	مكونات الميزانية العامة في الجزائر.....	21
137	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر بالنسبة للسعر النفطي خلال الفترة 2000-2016	22
143	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2008-2012.....	23
151	استخدامات صندوق ضبط الإيرادات.....	24
153	نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني (2000-2015)	25
155	مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة في الناتج الداخلي الخام خلال فترة2013_2009	26
156	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام (2011-2016).....	27

157مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني الخام.....	28
157إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر.....	29
158يمثل إمكانيات طاقة الرياح في الجزائر.....	30

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
44	تطورات اسعار النفط خلال (2004-2016).....	01
58	منحنى هوبرت لانتاج البترول في المستقبل.....	02
59	تطور نسبة احتياطي النفط العالمي للسنتين 2001 و 2010.....	03
69	انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة.....	04
103	الوظائف الحكومية لاحتواء الفساد.....	05
115	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال 2000-2016.....	06
121	إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات 2000-2016.....	07
122	إنعكاسات تغير أسعار النفط على الواردات خلال الفترة 2000-2016.....	08
123	إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال 2000-2016.....	09
124	تطورات الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2016.....	10
126	تطورات الاحتياطات الاجنبية بالجزائر مقارنة بتقلبات أسعار النفط للفترة 2000-2016.....	11
127	تطورات الدين الخارجي بالجزائر للفترة 2000-2016.....	12
128	أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.....	13
129	انعكاسات تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.....	14
132	تطور النفقات الجزائرية ومكوناتها 2006_2016.....	15
132	تطور الايرادات الجزائرية ومكوناتها 2000_2016.....	16
135	تطورات الايرادات العامة مقابل سعر النفط في الجزائر خلال 2000_2016.....	17
136	تطور النفقات العامة في الجزائر بالنسبة للسعر النفطي خلال الفترة 2000-2016.....	18
143	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2012-2016.....	19
152	تمويل الجباية البترولية لصندوق ضبط الموارد تمويل الجباية البترولية لصندوق ضبط الموارد.....	20
158	نسبة مشروع الطاقة الشمسية المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة 2011-2030.....	21
159	نسب مشروع طاقة الرياح المنتظر من مشروع الطاقة المتجددة 2011_2030.....	22

الرقم	عنوان الملحق
01	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016
02	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016
03	تطور اجمالي الايرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2016
04	تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016
05	تطور حجم الايرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة

المقدمة العامة

- تمهيد:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية ومادة أساسية لعدد الصناعات وأهم سلعة في التجارة الدولية، ويؤثر النفط في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بالذهب الأسود الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية باعتباره محركا لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ناهيك عن الأهمية التي يؤديها النفط في الاقتصاديات المنتجة والمصدرة له، أين تشكل العائدات النفطية العمود الفقري لاقتصاديات العديد من الدول منها وخاصة الجزائر والمحرك الأساسي لعمليات التنمية فيها، ونظرا لكون أسعار النفط تتميز بالتقلبات السريعة في الأسواق العالمية، فإن الصدمات البترولية التي تحدث في كل مرة لها أثر كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أن تقلبات أسعار النفط تترك آثار مزدوجة على كل من الدول المنتجة (المصدرة) والدول المستهلكة (المستوردة) على حد سواء .

- إشكالية الدراسة:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وذلك من خلال استخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 2000 حتى سنة 2016 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، وترتب عن ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط من بين عديد الدول النفطية خاصة في الفترة الأخيرة التي انهارت فيها أسعار النفط بأكثر من 50% حيث ترك هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدة مخاوف حول القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائدات النفط الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الأمر الذي قد يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات.

وبناء على كل ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا في التساؤل التالي:

كيف تؤثر تغيرات أسعار النفط على التوازنات النقدية والمالية الكلية في الجزائر ؟ خلال الفترة 2000_2016

ومن أجل الإحاطة والإلمام بهذا الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهم العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق الدولية؟
2. ما هي آثار تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟
3. ما هي البدائل المتاحة أمام الجزائر للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط؟

- فرضيات الدراسة:

أما الفرضيات التي اعتمدت للإجابة على هذه الأسئلة فكانت كالتالي:

1. يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق النفطية العالمية.
2. يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات، ولذلك فلتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على مختلف التوازنات النقدية والمالية الكلية.
3. هناك العديد من البدائل المتاحة أمام الجزائر للخروج من التبعية النفطية بالنظر للإمكانيات المالية والمادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول النفطية والجزائر بصفة خاصة وذلك نتيجة لـ:

- أنه بواسطة عنصر السعر النفطي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة للاعتماد الكبير على النفط في التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

إن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على مختلف التوازنات النقدية والمالية الكلية للجزائر تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها البلاد، وتهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة النفطية في العالم مع التركيز على إمكانات الجزائر البترولية سواء المتعلقة بالجانب النوعي أو الجانب الكمي.
- إبراز الآثار السلبية التي تحدثها تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية للدول العربية المصدرة للنفط.
- البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك من خلال:
 1. التعرف على أهم محددات أسعار النفط ومسار تطورها.
 2. واقع قطاع النفط في الجزائر.
 3. تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات النقدية والمالية الكلية في الجزائر منذ سنة 2000 وحتى سنة 2016.
 4. محاولة إيجاد التدابير والإجراءات المتاحة أمام الجزائر للخروج من التبعية النفطية.

منهج الدراسة:

ل للوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى السياق التاريخي، وكذلك المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف الظواهر والمتغيرات محل الدراسة وتحليل المعطيات والبيانات وكذا الإحصائيات المستقاة من مصادر مختلفة والتي تخدم موضوع الدراسة.

أما فيما يخص أدوات جمع المعلومات، فقد اعتمدنا على المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات أو في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المقالات المنشورة على شبكة الانترنت وبعض

المواقع الرسمية لبعض الهيئات والمؤسسات المختصة بغية الحصول على المعلومات والإحصائيات اللازمة للقيام بتحليلها.

تقسيمات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة الى ثلاث فصول حيث سنتطرق في الفصل الأول الى عموميات حول النفط والصناعة النفطية، والذي قسم الى ثلاث مباحث يدور الأول حول اعطاء مفاهيم عامة حول النفط والصناعة النفطية، والمبحث الثاني يتم فيه الاحاطة بالأسواق النفطية من عدة جوانب ثم نتطرق في المبحث الثالث الى معرفة محددات أسعار النفط.

أما الفصل الثاني فسيتم التطرق فيه الى تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة من خلال ثلاث مباحث، يتم التعرف في الأول على الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، والمبحث الثاني يبين أهم الآثار لتقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية أما المبحث الثالث يتناول سياسات واستراتيجيات مكافحة تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة.

والفصل الأخير خصصناه كدراسة تحليلية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، وقد قسم ايضا الى ثلاث مباحث يبرز الأول الصناعة النفطية في الجزائر، والثاني يبين انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر 2000_2016 أما المبحث الثالث فيتعلق بأهم السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر لمكافحة انعكاسات تقلبات أسعار النفط.

الفصل الأول

عموميات حول النفط والصناعة النفطية

- تمهيد:

يعد النفط الخام أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، وقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتميز والحروب، ومازال المحرك لآليات العرض والطلب في السوق العالمية.

وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من الفروع الصناعية التحويلية، وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء، وانطلاقا من ذلك فإنه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: النفط والصناعة النفطية؛

المبحث الثاني: الأسواق النفطية؛

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط.

المبحث الأول: النفط والصناعة النفطية

يعتبر النفط مورد اقتصادي له أهمية إستراتيجية في اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة له، متقدمة أو نامية، وللصناعة النفطية أيضا أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء للأقطار المنتجة أو المستهلكة وكذلك تشكل أساسا للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح.

المطلب الأول: عموميات حول النفط

باعتبار أن النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة النفط، مفهوم النفط، نظريات نشأة النفط وأنواعه.

الفرع الأول: تاريخ النفط

كان زيت النفط (البترو) معروفا منذ القدم منذ القدم للهنود في شمال البيرو والإكوادور في أمريكا الجنوبية وكذلك عرفه سكان الشرق الأوسط وبيورما والروس، وأنتجوا كميات محدودة منه واستخرج معظمه في علاج المرض وكانت أهم الزيوت استعمالا في الصناعة حينذاك زيت الحوت، ولكن نظرا لشدة الطلب عليه ارتفعت أسعاره فاضطر الإنسان إلى البحث عن مصادر جديدة لزيوت أخرى، أدى هذا إلى اكتشاف أول بئر لزيت البترول بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام 1859.¹

فمنذ 130 عاما فقط كان الخشب يمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث أرباع التغذية بالمحروقات، كذلك لم يكن الخشب يستعمل للتدفئة فقط لأنه كان يستعمل أيضا كوقود للمراكب البخارية والقاطرات في تلك الحقبة كان الكثير من الصناعات لا تزال تعتمد على طواحين الماء أو الهواء.² ثم بدأ النفط يصبح الوقود الرئيسي الذي يعتمد عليه اقتصاد العالم وذلك من أوائل القرن العشرين، وقد استغرق الأمر بضعة عقود لكي يصل عصر النفط إلى النضوج، وحتى سنة 1950 لم يكن استهلاك النفط العالمي يتجاوز سدس مستواه الحالي ونصفه يستخدم في أمريكا الشمالية وحدها، وبالتأكيد فإنه حتى ذلك الحين كان اقتصاد البترول قد أصبح قدرا ضئيلا جدا من الحياة الإنسانية، أما اليوم فان النفط يشكل اقتصاديات العالم كله ويتشابك بعمق مع مختلف الجوانب الحية اليومية.³

¹ - محمد عبد العزيز عجيبة، محمد محروس اسماعيل، "الموارد الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 407.

² - جيرمي ريفكين، "اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط"، تعريب ماجد كنعن، دار الفراجي، بيروت، 2009، ص ص 119، 118.

³ - كريستوفر فلافين، نيكولاس لنسين، "ما بعد عصر النفط"، تعريب محمد حديدي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 13.

يستخدم 50% من النفط في تسيير وسائل المواصلات المختلفة مثل السيارات والشاحنات والطائرات والقطارات والبواخر وغيرها، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع كفاءة محركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بالبتروكيمياويات. وبقيمة حرارية عالية، ويستخدم النصف الآخر من النفط المنتج في تسيير الآلات في المصانع وتسخن الأفران وفي تدفئة المنازل وإنتاج الكهرباء من المحطات الحرارية، إلى جانب استخدام النفط كمصدر هام للطاقة، حيث يستخدم في إنتاج البتروكيمياويات وهي المواد الأولية اللازمة لصناعة البلاستيك والنايلون والكوتشوك الصناعي والأسمدة الأزوتية والألياف الصناعية... إلخ.¹

الفرع الثاني: مفهوم النفط

النفط كلمة مشتقة من أصل لاتيني "petra" والذي يعني الصخر "leum" والتي تعني زيت، ويطلق عليها أيضا الزيت الخام. كما أن له اسم دارج الذهب الأسود، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاستغلال بني غامق أو بني مخضر يوجد في الطبيعة العليا من القشرة الأرضية، وأحيانا يسمى نافثا من اللغة الفارسية (نافثا أو نافثا والتي تعني قابلية السريان)، وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات ويختلف في مظهره وتركيبته وتفاوته بشدة من مكان لآخر، وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم. ويعتبر أيضا المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبتروكيمياوية مثل الأسمدة.² كما أن كلمة النفط مأخوذة من اللغة الفارسية "نافثا" أو "نافثا" وهي تعني قابل للسيلان، لهذا يدعى بزيوت الصخور أو الزيت الصخري.³

النفط الخام عبارة عن سائل يوصف باللون الأصفر إلى الأخضر أو الأسود، رائحته كريهة، يوجد في باطن الأرض يتكون من مواد هيدروكربونية، وتكوينه الكيماوي يجعله مختلفا عن ترسبات عضوية أخرى من حيث مقادير الكربون والهيدروجين والأكسجين الداخلة في تركيب هذه الترسبات.⁴

تمثل الطاقة أهم ركائز اقتصاديات الدول، وتتمثل أهم مصادر الطاقة غير المتجددة كالفحم والنفط والغاز، وسبقى متمتعا بهذه الأفضلية طيلة نصف القرن 21، ونال النفط اهتمام الأوساط العلمية والاقتصادية والسياسية، وأطلق عليه "الذهب الأسود" وتعني كلمة النفط البترول أو زيت البترول، وهو عبارة

¹ - محمد محمود عمار، "الطاقة مصادرها واقتصادياتها"، مكتبة النهضة المصرية، ط2، القاهرة، 1989، ص ص 311، 312.

² - هاني عبد القادر عمارة، "الطاقة وعصر القوة"، دار غيدا للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص13.

³ - محمد ختاوين، "النفط وتأثير في العلاقات الدولية"، دار النقاش، ط1، بيروت، 2010، ص7.

⁴ - Alexandre paillard, **Géopolitique de pétrole**, éducation technique, France, 2005, p239.

عن خليط يتجاوز 200 مركب عضوي ومواد هيدروكربونية، ويتركب كيميائياً من عنصرين هما الهيدروجين والكربون. والنفط عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف يحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية لونه بني أو أخضر غامق، وقد يكون أسود وأحياناً عديم اللون ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.¹

كلمة نفط أو بترول "petroleum" كلمة من أصل لاتيني، وهي مشتقة من كلمتين وهما كلمة "petro" وتعني الصخر، وكلمة oleum وتعني الزيت، وبذلك معناها زيت الصخر.²

الفرع الثالث: نظريات نشأة النفط

تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة وتبلورت هذه الآراء في نظريتين أساسيتين حول منشأ النفط هما:³

أولاً: النظرية غير العضوية

إن أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "منديلف" وقد افترض هذا العالم أن تكوين الهيدروكربونات (أي الزيت الأسود السائل) جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريت الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جداً من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي، ومن الجدير بالذكر أن النظرية غير العضوية لم تجد قبولا عند الكثير من العلماء الذين قاموا بتنفيذها في ضوء مجموعة من الحجج والحقائق العلمية التي تستخلصها فيما يلي:

- وضوح قدرة الزيت النفطي على إدارة حزمة من الضوء المستقطب شأنه في ذلك شأن جميع المواد العضوية؛
- إن زيت النفط في الصخور الرسوبية البحرية بصورة سائدة بينما نادر الوجود في الصخور النارية؛
- وجود زيت النفط في الصخور الحديثة العمر نسبياً بنسبة تفوق وجوده في الصخور القديمة من جوف الأرض.

¹ - خليل عبد القادر، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على إقتصاديات الدول"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له -المخاطر والحلول-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، يومي 07_08 أكتوبر 2015، ص3.

² - محمد فوزي أبو السعود وآخرون، "الموارد وإقتصادياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص139.

³ - إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص ص 21_32.

ثانيا: النظرية العضوية

تقوم النظرية العضوية لزيوت النفط على أساس أن هناك مصدرا أساسيا يمثل مادة أولية لتكوينه، وأن زيوت النفط يتكون من بقايا المواد العضوية للحيوانات والنباتات التي تحللت في العصور القديمة، المكونة من الكربون والهيدروجين. وزيوت النفط يحتوي على البورفين والنيتروجين اللذان يوجدان في المواد العضوية، ومن المعتقد ووفقا لذات النظرية أن سائل الزيت الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جدا توافرت خلال ملايين السنين وتتمثل هذه الظروف في توفر الحيوانات والنباتات التي تحتوي على مواد عضوية وأن هذه النباتات والحيوانات قد تعرضت للتحلل تحت ظروف الضغط والحرارة العالية، ومن المعتقد أن شواطئ البحار والمناطق المغمورة بالمياه هي الأماكن التي تتزايد احتمالات تواجد النفط بها كما هو الحال في خليج المكسيك أو الخليج العربي، حيث أن هذه الأماكن تكون غنية بالحيوانات والنباتات بالإضافة إلى الكائنات البحرية سواء الضخمة أو المجهرية وبمجرد موتها فإنها تسقط في قاع البحار وتدفن عن طريق الطمر وتعزل عن الهواء وبالتالي لا تتم عملية التحليل السريع لها، وبمرور آلاف السنين تتراكم الرواسب في طبقات سميكة فوق الطبقة الحاوية للمادة العضوية وهذه الطبقة السميكة يطلق عليها صخر المصدر ونتيجة تزايد درجات الحرارة والضغط كلما تراكمت الرسوبيات على هذه الطبقة وفي وجود البكتيريا، وتأثير الإشعاع ووجود المعادن الصلصالية مثل النيكل... مختلطة بالمادة العضوية فإن كل تلك العوامل تعمل كحواجز لتحويل الأجزاء العضوية إلى غاز وزيوت سائل نتيجة للضغط الشديد في باطن الأرض.

الفرع الرابع: أنواع النفط

رغم كونه مادة متجانسة في العناصر إلا أنه لا يكون نوع واحد فهو أنواع متعددة في الطبيعة من بينها:¹

- الزيت البارافين: الذي يحتوي على شمع البارافين ويعطي عادة قدرا من هذا الشمع ومن زيوت مختارة.
- الزيت الإسفلتي*: يحتوي على قدر وكمية قليلة من الشمع البارافين أو قد يكون خاليا منه لكنه يحتوي على نسبة عالية من المادة الإسفلتية الزيت الخليط، كما يحتوي على مقادير كبيرة من الشمع البارافين ومن المواد الإسفلتية ومن بين مميزات السلعة النفطية ما يلي:²

¹- حسين عبد الله، "البتروال العربي - دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص2.

²- Alexandre paillard, op.cit, p241.

*- الأسفلت: الحالة الصلبة للنفط والمتواجدة في الطبيعة.

- نقطة الانسكاب:

يقصد بها درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالنفط الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها النفط لهذا فإن إرتفاع نقطة الإنسكاب تعني إرتفاع نسبة المادة الشمعية وكذلك إرتفاع لزوجة النفط تكون مؤثرة على:

• خفض وتدني نوعية وجود النفط الخام؛

• خفض سعر النفط الخام؛

• زيادة التكاليف الإنتاجية؛

- درجة الكثافة النوعية:

وتعني نسبة وزن وحجم مادة معينة الى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجاتها الحرارية، أي درجة حرارة الماء والمادة المعينة. ويعتبر أهم مؤشر للدلالة على وجود النفط الخام ولقد جرت العادة في

التعبير عن درجة الكثافة باستخدام مقياس المعهد الأمريكي للبترول (API (American Petroleum Institute

كثافة النفط (API) = (141.5) درجة الكثافة النوعية عند حرارة 36-131.5

وتتراوح كثافة النفط ما بين 1-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان النفط خفيف،

وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان النفط من نوعية غير جيدة كونه نطف ثقيل، كما أن درجة الكثافة

النوعية للنفط تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية كالآتي:¹

• **الدرجة العالية:** وهي رمز النفط الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، تكون من

35 درجة فما فوق ويستخرج منه البنزين والغاز الطبيعي (مثل النفط الجزائري والليبي)؛

• **الدرجة المنخفضة:** وهي رمز النفط الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة، تكون

من 28 درجة فما دون ذلك ويستخرج منه المازوت (مثل النفط الخام المصري والسوري)؛

• **الدرجة الوسطى:** وهي رمز النفط المتوسط ويكون مدى درجات الكثافة النوعية ما بين 28 درجة و35 درجة،

والمشتقات المستخرجة منه متوسطة مثل زيت الغاز وزيت الديزل والتشحيم (مثل النفط الخام السعودي

والكويتي)؛

¹- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الإقتصاد البترولي"، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص9.

- **نسبة الكبريت في النفط الخام:** تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة)؛ وفيما يلي جدول يبين بعض أنواع النفط ودرجته حسب مقياس معهد النفط الأمريكي:

جدول رقم (01): درجة الكثافة النوعية والكثافة API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن النتري	الكثافة حسب API
زيت الخام	0.80-0.97	6.6-8.0	12.9-45.4
بنزين الطائرات	0.78-0.80	9.1-8.2	49.9-70.6
بنزين السيارات	0.81-0.79	8.1-9.0	47.6-67.8
كيروسين	0.84-0.78	7.6-8.2	37.0-49.9
زيت الغاز	0.90-0.82	7.1-7.8	25.7-41.1
الديزل	0.92-0.82	6.9-7.8	22.3-41.1
زيت التشحيم	0.95-0.85	0.95-0.85	17.5-35.0
زيت وقود	0.99-0.92	6.5-6.9	11.4-22.3
إسفلت	1.10-1.00	5.8-6.4	10.0

المصدر: حسين عبد الله، "البتروال العربي: دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، 2003، ص 03.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك اختلاف بن أنواع الزيوت من حيث درجة الكثافة النوعية من زيت لآخر مثل زيت الخام إذ تتراوح درجة تلك الكثافة بين 0.8-0.97 أما زيت الغاز تتراوح ما بين 0.82-0.90 أما الإسفلت فتتراوح درجته ما بين 1.0-1.1، حيث كلما انخفضت درجت الكثافة النوعية لهذه الزيوت ارتفعت فيه نسبة المقطرات الخفيفة مثل وقود الطائرات أما حسب كثافة API فإن وقود الطائرات يأخذ أعلى نسبة مقارنة بالزيوت الأخرى.

المطب الثاني: الصناعة النفطية

إن للصناعة النفطية أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء للأقطار المنتجة أو المستهلكة، كما تشكل أساسا للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح.

الفرع الأول: مفهوم الصناعة النفطية

الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما أو تحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.¹

الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

وتتميز الصناعة النفطية بعدة خصائص أساسية تضمن لها الإستمرار في المرحلة الصناعية الحالية والمستقبلية التي تركز على النفط كمصدر للطاقة والصناعات الحديثة وأهم هذه الخصائص:²

أولا: معدل النمو

يشير معدل النمو في الصناعة النفطية إلى الارتفاع وخاصة في إنتاج المواد العضوية التي تنتج المواد الأساسية الخاصة بالاستهلاك المحلي، والصناعة النفطية لم تكن تمثل نسبة تذكر في الإنتاج عام 1930 ، وفي عام 1970 شكلت الصناعة البتروكيميائية 30% من مجموع الصناعة الكيميائية ارتفعت إلى 62% وبلغت القيمة الإجمالية للمبيعات من المنتجات الكيميائية المستخرجة من النفط عام 1986 حوالي 18.6 مليار دولار، ارتفعت إلى 73 مليون دولار عام 1980.

ثانيا: درجة التقدم العلمي

تعتبر الصناعة النفطية أكثر قدرة على التطور واستخدام الأساليب العلمية والفنية المتطورة والتي تعد شرطا أساسيا للتقدم الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الأبحاث العلمية والدراسات المتطورة في مجال هذه الصناعة التي ترتب عليها اكتشاف العديد من المواد الضرورية واستخدامها في مجالات أكثر تطورا، فالأساليب الإنتاجية المستخدمة تحدد الأساليب الأكثر كفاءة كما تعمل على تطبيق الأسس العلمية الحديثة وبذلك تساهم في تحويل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النفطية.

¹- رحمان أمال، "النفط والتنمية المستدامة"، ورقة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص180.

²- يسرى محمد أبو العلاء، "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008،

ثالثا : حجم التكاليف

الصناعة البتروكيمياوية من الصناعات ذات التكاليف المرتفعة حيث تتناسب هذه الصناعة وظروف المنطقة النفطية في استغلال استثماراتها المالية بالصناعة النفطية، ويعتمد حجم التكاليف على عدة عناصر أساسية أهمها: حجم الاستثمارات، قوانين حماية البيئة، حجم الطاقة الإنتاجية.

الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية

إن الصناعة النفطية تتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وتوزيع واستهلاك السلعة النفطية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصور متنوعة ومتعددة وهذه النشاطات الاقتصادية تكون على عدة مراحل وهي كالآتي:¹

أولاً: مرحلة البحث والتنقيب

وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية الهادفة نحو معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية، سواء كانت من ناحية كمياتها وأنواعها أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية. إن هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي يتوفر فيها عنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه واختلافه من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر.

ثانياً: مرحلة الاستخراج أو الإنتاج النفطي

وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطحها ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة والبعيدة في داخل وخارج البلد. وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي. إن مرحلة الاستخراج النفطي مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية

¹ - قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008_2009، ص9.

ثالثا: مرحلة النقل النفطي

هي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري يتم ذلك بالوسائل التالية:

1_ الأنابيب: تقدمت هذه الوسيلة لدرجة إن قطر الأنبوب يصل أحيانا إلى 75 سم

2_ ناقلات النفط: هي سفن معدة لنقل النفط وقد وصلت حمولة بعض الناقلات مليون برميل

3 _ السكك الحديدية: ينتقل النفط في عربات ذات صهاريج

رابعا: مرحلة التكرير أو التصفية النفطية

هي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من مصدره الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية لها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة، وهذه المنتجات النفطية المتنوعة بعضها الخفيف كالغاز الطبيعي، نزين السيارات والكيروسين، وبعضها المتوسط كزيت الغاز وزيت التشحيم، وبعضها الثقيل كزيت الوقود والإسفلت والشمع.

خامسا: مرحلة التسويق والتوزيع

هي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خامل أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

إن هذه المراحل الخمسة المذكورة أعلاه تكون بمجموعها سوية العملية الإنتاجية النفطية أو ما يطلق عليها بالبضاعة النفطية.

سادسا: مرحلة التصنيع البتروكيماوية

وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية، المنظفات، المبيدات...الخ، وتضم هذه المرحلة عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

إن مرحلة التصنيع الكيماوي يمكن اعتبارها من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينها واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بصورتها وأشكالها المختلفة، أو قد لا تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية فيما بين تلك المراحل، خاصة أن العملية الإنتاجية النفطية تكتمل لوحدها بالمراحل الخمسة فقط من دون مرحلة التصنيع البتروكيماوي، وهناك العديد من البلدان يقتصر النشاط الصناعي النفطي على المراحل الخمسة الأولى، كما أن هناك العديد من البلدان يقتصر إنتاجها فقط على مرحلة التصنيع البتروكيماوي مثل بلدان أوروبا الغربية التي لا تتوفر على مادة النفط.

المطلب الثالث: أهمية النفط وآثاره

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة بشكل عام، حيث برهنت التجارب الدولية بأن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل دولة، ولاشك أن النفط أداة تساعد على الخروج من الفقر والحرمان، ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى الدور الاستراتيجي للنفط وأهميته اقتصاديا، سياسيا وعسكريا.

الفرع الأول: الدور الاستراتيجي للنفط

وتظهر أهمية الدور الاستراتيجي للنفط في الحرب العالمية الثانية نتيجة توفر النفط في الدور التي انتصرت، وبلدان أخرى خسرت نتيجة عدم كفاية الوقود اللازم لتزويد معداتها العسكرية بالنفط اللازم لتسييرها، ولقد لخص تشرشل سياسة حكومته من ثلاث نقاط هامة تبين لنا الدور الهام والاستراتيجي للنفط كما يلي:¹

- ضمان احتياطي كاف من البترول يضمن حاجات بريطانيا أثناء الحرب؛
- القدرة على تصفيته البترول؛
- السيطرة على مصادر البترول لضمان احتياطي وتموين يكفي للوفاء بحاجات الاستهلاك وتكون تلك المبادئ الهامة أسس السياسة البترولية الحديثة والتي تقوم عليها مصالح البلدان المستهلكة للنفط لذلك ظهرت أهمية النفط والمنطقة العربية على أكثر من 65 % من الاحتياطي العالمي للنفط وتنتج أكثر من 25 % من نسبة الإنتاج العالمي؛

¹ - يسرى محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص425.

وتتضح أهمية النفط الاستراتيجية من خلال الآثار التي تترتب على قرار تخفيض إنتاج النفط العربي

في عام 1973 على النحو التالي:¹

- انخفاض حجم الدخل القومي للبلدان المستهلكة للنفط ويعني ذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي؛
- الارتفاع العالمي للأسعار؛
- خطر انتشار البطالة حيث أن الصناعة النفطية تقوم بتشغيل نسبة هامة من حجم القوى العاملة؛
- إعلان الحكومات عن برامج اقتصادية تعد ضمن اقتصاديات الحرب فتم وقف المنازعات العسكرية وتخفيض حجم الاستهلاك في مصادر الطاقة؛
- قام النفط أيضا بدور خطير في الحياة العسكرية وقد عبر عن ذلك جنرال ألمان وكان قائد للمشاة إذ قال (إن النفط هو الذي جعل ألمانيا ترقع أمام الحلفاء) فالنفط كان العامل الأول في انتصار الحلفاء على الألمان؛
- كما كان النفط سبب الكثير من الأزمات الدولية، لعب فيها النفط العربي خاصة دورا هاما في مسارها وتداعياتها ولعل أهم هذه الأزمات حرب أكتوبر 1973 أزمة الخليج الأولى 1980-1988 والثانية 1990-1991 حرب العراق 2003.

واستنتجا لما سبق يمكن أن البترول كان حاضرا في السلم، كما كان حاضرا في الحرب، كان سبب في حل الأزمات، كما كان سببا لهذه الأزمات، فقد سبب عدة مشاكل في أجزاء من إفريقيا، الكونغو، نيجيريا، الحرب الأهلية شمال وجنوب اليمن 1994 وهي سمة بارزة للتوتر الشيعي الكردي في العراق واحتلالها.²

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للنفط

أولا: الأهمية الاقتصادية للنفط

تكمن أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:³

¹ - يسرى محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره ، ص427.

² - حلبي حكيمة، "الإقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975_2004)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2007/2006، ص14.

³ - حمادي نعيمة، " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986_2008)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص9،8.

1- النفط كمصدر رئيسي للطاقة

الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها إلى:

- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2-النفط مادة أولية أساسية في الصناعة

ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستراتيجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...) ليصبح النفط مصدرا للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

3-النفط مصدر للإيرادات المالية

تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الإستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية (وليس في شكله الأولي كمادة خام).

4-النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التيار التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كلياً على النفط.

5- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية

توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للنفط

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:¹

1- النفط وقطاع المواصلات

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين، المازوت والديزل.

2- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية

تلعب المشتقات النفطية (مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة...) دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

3- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة

نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات الاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا يعني مساهم هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

4- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية

تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي

الفرع الثالث: تأثيرات النفط على البيئة

يعتبر التلوث النفطي من بين أبرز مصادر التلوث البيئي، من خلال ما يسببه من تغييرات في عناصر ومركبات البيئة بمصادره المختلفة وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

¹ - حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 9، 10.

أولاً: مفهوم التلوث النفطي ومصادره

1- مفهوم التلوث النفطي

هو إطلاق عناصر أو مركبات أو مخاليط غازية أو سائلة أو صلبة مصدرها النفط إلى عناصر البيئة التي هي الهواء والماء والتربة مما يسبب تغيرات في وجود هذه العناصر.¹

2- مصادر التلوث النفطي

يوجد نوعين من مصادر التلوث تتمثل فيما يلي:²

أ- مصادر طبيعية: تتمثل في تسريبات من باطن الأرض Naturaliste oil Seeps

ب- مصادر صناعية: وتتمثل في:

- ناقلات النفط (الحوادث، التسريبات، التفريغ، التحميل، التعبئة)؛

- أعمال التنقيب عن البترول والمصانع.

ثانياً: أنواع التلوث النفطي

هناك العديد من التأثيرات السلبية للصناعة النفطية على عناصر البيئة المختلفة من ماء، هواء، تربة وكائنات حية.³

1- تلوث المياه

على الرغم من أن زيت النفط لا يقبل الذوبان في الماء إلا أن جزءاً صغيراً من طبقة الزيت التي تغطي سطح البحر يختلط بالماء ليكون معه مستحلباً تعلق به دقائق الزيت المتناهية في الصغر في ماء البحر وبمرور الوقت يختلط هذا المستحلب بالمياه تحت السطحية ويمتزج بها، وينتج من ذلك تلوث طبقات المياه العميقة في البحر.

ويؤدي تلوث الماء بزيت النفط إلى حدوث بعض الأضرار الأخرى غير المنظورة، ففي معظم الحالات تعمل بقعة الزيت كمذيب وتبدأ باستخلاص كثير من المواد الكيميائية الأخرى المنتشرة في مياه البحر

¹- أسماء مسعود، منى سيف الدين، "التلوث النفطي: آثاره وطرق التغلب عليه"، بحث مقدم للمشاركة في الأسبوع الثقافي والعلمي الأول لطالبات

جامعات ومؤسسات التعليم العالي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014، ص8.

²- المرجع نفسه، ص9.

³- أمال رحمان، محمد التهامي، "تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل_حالة الجزائر_"، مجلة الباحث العلمية، العدد 12، 2013، ص ص22،

ومن أمثلة هذه المواد بعض المبيدات الحشرية والمنظفات الصناعية وغيرها من المواد التي يلقيها الإنسان في ماء البحر، وينتج من ذلك ارتفاع تركيز هذه المواد في المنطقة التي تغطت ببقعة الزيت مما يرفع كثيرا من درجة التلوث في منطقة الحادث.

وقد تعمل الرياح وحركة الأمواج على زيادة التلوث في منطقة الحادثة، فهي قد تدفع أجزاء من بقعة الزيت نحو الشواطئ المقابلة لمنطقة الحادثة، فتلوث رمالها وتحولها إلى منطقة عديمة النفع والفائدة، ولا يمكن التخلص من هذا التلوث إلا بعد انقضاء زمن طويل وتؤثر حوادث التسريبات النفطية خصوصا في المياه على صحة الإنسان والحيوان أثناء حدوثها، وأثناء تنظيفها، وحين استهلاك الكائنات المسممة منها بالإضافة إلى هذا تكون لهذه الحوادث العديدة من الانعكاسات الاقتصادية مثل تدمير الثروة السمكية وترحيلها إلى أماكن أخرى لسنوات عديدة، بالإضافة إلى انخفاض درجة ثقة المستهلكين في سلامتها الصحية.

2- تلوث الهواء

خلال مراحل نقل النفط يتم استعمال خطوط الأنابيب لنقله من مراكز الإنتاج إلى موانئ الشخص والتصدير أو إلى مصافي التكرير لتحويله على مقربة من خطوط الأنابيب وعلى مسافات مختلفة يتم إنشاء محطات لدفع النفط وكذلك لتعويض انخفاض الضغط داخل الأنابيب ولضمان تدفق ثابت للنفط. هذه المحطات يتم تزويدها بمضخات تعمل بمحركات الديزل أو مولدات كهربائية أو توربينات الغاز هذه الأخيرة تتسبب في انبعاث بعض الغازات في الهواء وان كانت الخطورة تكون أكبر عند نقل الغاز الطبيعي الذي قد يتسرب هو الآخر مسببا مشاكل يصعب التحكم فيها.

كما قد تسبب بقع الزيت في المياه تلوثا للهواء، وتتوقف الأضرار التي تنشأ عن تصاعد الأبخرة من بقعة الزيت والنااتجة من تكوين مستحلب الزيت في الماء على كثير من العوامل أهمها: خواص الزيت مثل كثافته، درجة لزوجه، ضغطه البخاري كما يتدخل في ذلك بعض العوامل الطبيعية الأخرى مثل: درجة حرارة الجو والمياه، حركة الأمواج، نوع التيارات البحرية واتجاهها وشدة الرياح السائدة فوقها.

3- تلوث التربة

قد تتلوث التربة من النفط، حيث يؤدي تشقق الأنابيب أو انكسارها إلى حدوث تسريبات تمتصها التربة وقد تمتد إلى المياه الجوفية ملوثة إياها، كما أن نقل النفط يؤثر على التربة بسبب الأنابيب التي تدفن في بعض الحالات في التربة ناهيك عن التجهيزات الأخرى المصاحبة للأنابيب. كل هذا قد يؤدي إلى

انضغاط التربة وفقدان خصوبتها، وتغيير تركيب التربة نفسه ومن ثم على الكائنات الدقيقة بالتربة مثل البكتيريا والفطريات وكذلك على جذور النباتات ذلك أن حبيبات التربة عندما تنتشع بالنفط الخام فإنها تكون طبقة تمنع التبادل الغازي بين الكائنات والجذور التي توجد تحت التربة من جهة وأوكسجين الهواء الجوي من جهة أخرى لذا فإنه ليس أمام الكائنات إلا الموت بسبب تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون أسفل الطبقات النفطية.

ثالثاً: حماية البيئة من التلوث النفطي

الحماية تعني المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية، وتهدف حماية البيئة بصفة عامة إلى المحافظة على التوازن البيئي أو الوصول بالبيئة إلى حالة التوازن والانسجام بين عناصرها. لذلك وجب أن يستهدف التشريع البيئي منع الإضرار بالبيئة عن طريق إقرار العقوبات الرادعة على جميع أنواع التصرف والسلوكيات الضارة بالبيئة من خلال الإجراءات القانونية المتمثلة في الأوامر التي تصدر من السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة.

حيث عقدت العديد من الاتفاقات الدولية في هذا المجال أهمها:¹

- الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط المنعقدة في لندن 1954 المعدلة في 11 أبريل 1962 و 21 أكتوبر 1969؛
- اتفاق التعاون في التصدي لتلوث بحر الشمال بالنفط عام 1969؛
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق للتعويض عن الضرر الناتج عن النفط في بروكسل 1971؛
- اتفاق للتعاون في التصدي لتلوث بحر الشمال بالنفط ومواد ضارة أخرى، بون 1983؛
- إتفاقية الخليج عام 1991 لمكافحة تلوث المياه البحرية من جراء النفط؛
- التصديق على استراتيجية "OSPAR" عام 1998 الخاصة بالموارد الخطرة، والتي كان هدفها على المدى البعيد إيقاف تلك المخالفات والانبعاثات من المواد الخطرة بحلول عام 2020.

¹ - أمال رحمان، محمد التهامي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المبحث الثاني: الأسواق النفطية

تؤدي الأسواق العالمية النفطية دورا هاما في الاقتصاد العالمي، فالأزمات النفطية أكدت هذه النظرة لتأثيرها على صحة الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: التطور التاريخي لسوق النفط

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مرت السوق النفطية بعدة مراحل، ويمكن تصنيفها كما يلي:¹

1- خلال الفترة 1857 إلى 1870

مع ظهور الشركات النفطية الكبرى كانت السوق النفطية في هذه المرحلة التنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيها بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

2- خلال الفترة 1870 إلى 1960

من خلال تأسيس الأوبك أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وعرفت في هذه الفترة في 1 سبتمبر 1927 عقد اتفاقية "أكنا كاري" بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق العالمية ومناجم النفط في العالم بينها، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

3- خلال الفترة 1960 إلى 1973

قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى إحتكار المنتج ممثلا في دور الأوبك وبوجود هذه المنظمة في الأوبك منفردة وفقا لامتداداتها النفطية احتياجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

¹ عطا عبد الوهاب، "أسعار النفط 2016 وتداعياتها على دول المنظمة"، عن الموقع: <http://www.newsabah.com> تاريخ الاطلاع

4- خلال فترة 1973 إلى 1980

أصبحت السوق النفطية سوق إحتكارية (قلة الدول الأوبك)، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج الأوبك مما أثر سلبا على موقف الأوبك، وهناك بدأت المنظمة تفقد قوتها.

5- خلال 1980 إلى 2011

سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد إختلال العرض والطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك، عمت حالة عدم الإستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، حيث أنه انخفضت الأسعار في سنوات 1986، 1988، 2008 والارتفاع الكبير بين 2003، 2007، 2010.

6- من 2011 إلى يومنا هذا

تشير أغلب المعطيات لعام 2016 إلى أن الضغط على أسعار النفط سيأخذ مدى خلال النصف الأول من العام لاسيما إذا علمنا أن المخزونات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تزيد عن 3 مليار برميل، ناهيك عن الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى بعد قيام البنك الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة بربع نقطة مئوية ما يجعل من الدول المستوردة للنفط تدفع فاتورة أعلى إذ لا يزال النفط حتى يومنا هذا مقوم بالدولار الأمر الذي يقلل من الطلب على النفط.

يبدو أن هناك مؤشرات تدل بأن الأسعار في طريقها إلى التعافي خلال النصف الثاني من العام، إذا تسبب انخفاض الأسعار في تراجع كبير في الإستثمارات في مناحي عديدة من الصناعة النفطية لا سيما عمليات الإستخراج والتنقيب والتي زادت عن 200 مليار دولار، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب بدءا من الربع الثاني من العام، مع بوادر الإنتعاش الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وعودة الإنتاج الصناعي في الصين إلى مستوياته المرتفعة. وهناك ما يدل أن السياسات النفطية للأوبك بقيادة المملكة العربية السعودية والتي وقفت صامدة أمام كافة الضغوط التي مارستها لخفض الإنتاج، إذ وصلت في نهاية عام 2015 إلى 536 منصة عاملة، ما يدل على أن الإنتاج الأمريكي بما فيه إنتاجها

من الوقود الصخري آخذة في التراجع، إذ تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن الإنتاج الأمريكي انخفض بمعدل 80 ألف برميل يوميا عام 2015، وقد تشير أسعار النفط تداولاً في البورصات العالمية) بورصتي نيويورك ولندن خلال عام 2016 عند عتبة 55-60 دولار للبرميل، كما أن هناك إجماع على أن الأسعار لن تعود إلى معدلاتها السابقة والتي تجاوزت الـ 150 دولاراً للبرميل صيف عام 2014 قبل نهاية العقد الحالي.

المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية العالمية وخصائصها

تؤدي الأسواق العالمية النفطية دوراً هاماً في الإقتصاد العالمي، فالأزمات النفطية أكدت هذه النظرة لتأثيرها على صحة الإقتصاد العالمي.

الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التخفيضات بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى.¹

الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية

تتميز السوق النفطية عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيرتها من الأسواق وتتمثل فيما يلي:²

1- سوق إحتكار القلة

يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات "متنافسة القلة" وهو نوع من الإحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

¹- نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط الخام"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000، ص104.

²- علي لطفى، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص213.

2- الاتجاه نحو التكامل الرأسي

حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط، نقله، تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام إلى غاية ظهوره على شكل مشتقات مختلفة.

3- الاتجاه نحو التكتل

تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

المطلب الثالث: أنواع السوق النفطية العالمية وأهم المتعاملون فيها

الأسواق النفطية العالمية إلى نوعين من الأسواق كما يختلف المتعاملون فيها، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على هذه الأسواق إضافة للتطرق إلى أهم المتعاملين فيها.

الفرع الأول: أنواع السوق النفطية العالمية

نميز بين نوعين من الأسواق النفطية:¹

أولاً: الأسواق الفورية للنفط

عرفت صناعة النفط للأسواق الفورية خمس مواقع (سوق خليج المكسيك، وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن من العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوماً في الأسعار المعلنة.

وفي منتصف الثمانينات أدى الاحتلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض النفطي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق، فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

¹- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص247.

ثانيا: الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة)

عرفت الأسواق المستقبلية (وتشمل: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبتروول ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفير تلك الأسواق لمن يشتري السلعة والتحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد يرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002 وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة إحتياجاته الفعلية بل فتحت المجال للمضاربيين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك، لندن وسنغافورة، ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:¹

1-السوق النفطية المادية الآجلة

تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوم.

2-السوق النفطية المالية الآجلة

هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة الأوراق المالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية بواسطة إلتزامات من أهم الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا.

الفرع الثاني: الفاعلون في السوق النفطية

ترتبط الظاهرة التي هي وليدة القرن العشرين بالأطراف الفاعلة والتي بدأت من الإحتكار المطلق، ثم بدأ التنوع حيث ظهر فيما بعد فاعلون جدد خارج السيطرة الاحتكارية متمثلة في الشركات المستقلة وفي مرحلة لاحقة الشركات النفطية الوطنية التي جاءت لترعى مصالح الدول المضيفة.

¹ - سالم عبد الحسن رستم، "إقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط1، 1999، 166.

أولاً: شركات النفط العالمية

تعتبر شركات النفط العالمية أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي لا بد من التطرق لتعريف هذه الأخيرة ثم نربطها مع شركات النفط العالمية.

1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات

هي تلك الشركات التي تزاول نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن إستراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة والذي يقع عادة في دول رأسمالية متقدمة.¹

ومصطلح الشركات متعددة الجنسيات له أسماء أخرى متداولة مثل الشركات الدولية، أو الشركات العالمية أو الهيئات التجارية الدولية، أو الشركات عبر الوطنية... الخ، إلا أن التسميات الأكثر إستخداماً هي التسمية الأولى (ش.م.ج) ولا يمكن اعتبار أي شركة محلية كشركة دولية إلا إذا حققت بعض المعايير التي تعطىها ذلك التصنيف، كأن تتعامل مع دولتين أو أكثر من الدول الأخرى وأن تبلغ مبيعاتها الخارجية نسبة 30% من إجمالي المبيعات السنوية وكذا تحقق أرباحاً بنسبة لا تقل عن 10-20% من رأسمالها على مدى ثلاث سنوات على الأول والمعيار الرابع أن تنصف أعمالها الدولية بالديمومة وليس بصورة متقاطعة.²

2- تعريف شركات النفط العالمية

من التعريف بالشركات متعددة الجنسيات نستنتج أن شركات النفط العالمية هي أحد أنواعها والتي تنشط في قطاع ألا وهو الطاقة وبالأخص في مجال النفط، وتعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات متعددة الجنسيات حيث تعمل كل شركة في دول عديدة، لقد كان للشركات النفطية الكبرى إبتداءاً من القرن العشرين الدور الأكبر في التمهيد لاستغلال الاحتياطات النفطية المتاحة وتدابير إنتاجها واستطاعت هذه الشركات تحقيق الوحدة فيما بينها بالنسبة للإنتاج وسياسات التسعير المربحة الأمر الذي هيا لها استغلال وضعها المتميز لضمان عدم حدوث نقص في الإمدادات النفطية وتلاقي بروز أي تنافس سعري والعمل على استبعاد الشركات النفطية والبلدان المنتجة له والتي أصطلح على تسميتها تاريخياً في صناعة النفط بالشقيقات السبع، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساساً لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا، وهي شركات دولية باعتبار أن عملياتها منتشرة على المستوى الدولي وكذلك من حيث أنها توظف

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله، "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص47.

² - عباس علي، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2009، ص43.

مواطنين من دول عديدة ومن حيث أن لها على المستوى المحلي شركات تسمى بأسماء الدول التي تعمل بها، أما ملكية هذه الشركات فإنها تعود إلى الثلاث دول المذكورة سابقا.¹

2-1-1- أهم الشركات النفطية العالمية

شهد عام 1830 ولادة أول شركة كبيرة للنفط وهي شركة Oil Company Standard في أمريكا الشمالية وتلا ذلك عام 1873 ظهور أول شركة نفطية متكاملة في العالم تدمج بين التنقيب والإنتاج والتكرير ولها آبارها الخاصة وهي شركة الإخوة نوبل لإنتاج النفط²، وحتى عام 1973 كانت الهيمنة على السوق النفطية لسبع من أكبر شركات النفط العملاقة العاملة في مجال النفط وهذه الشركات هي:³

2-1-1- الشركات النفطية الأمريكية

تواجد في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة خمس من هذه الشركات على الأقل، وتقدم كذلك الولايات المتحدة لهذه الشركات كوادرات الإدارة العليا وعددا كبيرا من الموظفين، وفوق ذلك ترسم السياسات العامة حيث أن حملة معظم أسهم هذه الشركات هم مواطنون أو مؤسسات أمريكية، وهذه الشركات هي:

- ستاندر أويل أوف نيوجرسي Standard Oil of New Jersey.

والمعروفة في العالم باسم "أوسو" وفي الولايات المتحدة باسم "هامب أويل" وتعني العربية المتواضعة وفي سنة 1972 اتخذت الشركة قرار بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة وأسمت نفسها EXX L'opération.

- ستاندر أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California.

والتي عملت سنوات طويلة في خارج الولايات المتحدة مع شركات أخرى، ولكنها انفردت لاحقا بالعمليات تحت إسم "جولف أويل".

- شركة تكسكو Texaco Oil Company.

والتي يدل اسمها على أنها أنشئت في ولاية تكساس، إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر حركاريبي وأمريكا الجنوبية وتملك كذلك اسمها في الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي.

¹ - محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص15.

² - حلايقة محمد، "العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ط1، 2009، ص5.

³ - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص15.

- شركة موبيل أويل Mobil Oil:

التي تملكها أساسا الشركة الأم وهي ستندر أويل أوف نيويورك.

- شركة سوكل:

وهي خامس الشركات الأمريكية النفطية الكبرى العاملة في الخارج.

2-1-2- الشركتين الأوروبيتين

- شركة النفط البريطانية BP:

التي تملك الحكومة نصف أسهمها ويملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها، وقد

تأرجحت ملكية هذه الشركة بين القطاع العام والخاص في بريطانيا.

- الشركة الهولندية الملكية (شال):

وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية، ولدت هذه الشركة في 1907 ان الفترة التي

أعقبت الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية السبعينات عندما استند نشاط منظمة الأقطار المصدرة للنفط،

تعتبر بمثابة العصر الذهبي لهذه الشركات حيث كانت تحقق أرباحا أسطورية، وكان مصدر الأرباح ليس فقط

الفئة الصغيرة من بلدان العالم الثالث التي تحتفظ بالنفط، بل أيضا الفئة الكبرى من ذلك العالم التي تحتاج

أقطارها إلى استهلاك النفط، حيث قامت تلك الشركات ببناء شبكات للتوزيع فيها، فقد بدأت هذه الشركات

بانتهاج سياسة قصيرة المدى، فكانت تقوم باستخراج أكبر كمية نفطية بأسرع وقت ممكن، تخوفا من عمليات

التأميم فكانت هذه الشركات تغرق الأسواق بالنفط، وتتسبب بتراجع الأسعار النفط باستمرار محملة بذلك الدول

النفطية الخسائر التي كانت تمن بها، كما أن ما تحصل عليه هذه الدول من عوائد مالية من قبل الشركات

العملاقة كادت تكون في الحالات العامة المصدر الوحيد الذي يمولها بالعملات الأجنبية، فعمليا شكلت الدول

النفطية وعلى مدى عقود طويلة من الزمن ضمنا أكيدا لحصول الدول الصناعية على النفط بأسعار زهيدة

جدا.¹

وقد تحولت الشركات النفطية الكبرى إلى شركات طاقة باعتبار أن مراقبتها امتدت إلى عدة مصادر

جديدة للطاقة بأساليب مختلفة امتدت إلى تملكها لجزء هام من المواد الأولية وإحتكارها لتكنولوجيا إستغلالها

¹- كولن كامبيل وآخرون، "نهاية عصر البترول"، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر

وتحويلها إلى طاقة، فالهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية هو تحقيق احتكار آخر في مجال الطاقة على غرار الإحتكار الذي حققته من قبل في مجال النفط.¹

وفي الآونة الأخيرة اتجهت الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى الاندماج لخلق كيانات ديناصورية بحيث انخفض عددها إلى خمس شركات كبرى بعد أن أبتلع كل منها عددا من الشركات الأصغر وصارت تعرف بالشقيقات السبع أو العمالقة، وهذه الشركات هي:² Exxon mobil, Shell, BP-Amoco, Cheron, Texaco, and Total-Fina-effa.

ثانيا: الشركات الوطنية النفطية

هي تلك الشركات التي ترجع ملكيتها إلى الدولة، فهي تقوم بعملية استثمار النفط الذي تتوفر عليه بلادها، إما لوحدها أو بشراكة مؤسسات أجنبية أخرى حيث تقوم هذه الشركات بعمليات التكرير، التصنيع والتسويق...الخ، والحصول على أرباح أو عوائد يتم توجيهها للتنمية الوطنية، فنشاطات هذا النوع من الشركات وكذا تختلف من دولة إلى أخرى، والهدف من هذه الشركات هو حماية الثروات النفطية الوطنية والحفاظ عليها من عمليات الذهب التي قد تقوم بها الشركات العالمية، أما عن بداية ظهور هذه الشركات فترجع إلى عمليات التأميم في أمريكا الجنوبية كما ظهرت في أوروبا للتخلص من احتكارات الشركات العالمية للأسواق الأوروبية.³

وتعتبر المكسيك من أسبق الدول التي أنشأت مؤسسة النفط وكان ذلك سنة 1938 وفي ظل التغيرات الهيكلية التي حدثت في السوق النفطية العالمية عقب الحرب العالمية الثانية، كان لا بد لكل دولة مصدرة للنفط أن يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها، وحتى تتمكن من تنفيذ تلك السياسة يجب أن تقيم أذرع تنفيذية قادرة على الصمود في مواجهة التيارات العنيفة التي تتصارع في تلك السوق، ومن هنا برزت فكرة إنشاء الشركة الوطنية للنفط، وكانت أولى تلك الشركات هي الشركة الإيرانية (NIOC) والتي صدر قرار من البرلمان الإيراني في 30 افريل 1951 بإنشائها، وذلك جاء بعد تأميم النفط الإيراني وعهد الى هذه الشركة

¹ - خليف عمر، "سوق النفط وإستراتيجية الأطراف"، ندوة حول آثار عوائد النفط على التنمية الإقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 11-13 جانفي 1987، ص35.

² - سين عبد الله، "البتروال العربي، دراسات سياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص87.

³ - فائق العلي، "تأثير العوامل الجيوسياسية على النفط"، رسالة أعدت لنيل الإجازة في الجغرافيا البشرية والإقتصادية، شعبة الجغرافيا البشرية والاقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإسلامية، جامعة حلب، سوريا، 2005/2006، ص28.

إدارة مرافق النفط المأمم نيابة عن الدولة، وتوالى بعد ذلك إنشاء العديد من شركات النفط الوطنية في الدول المصدرة للنفط:

في فنزويلا CVP في 19/04/1994، في الكويت KNPC في 03\10\1960، في اندونيسيا PETRAMINA عام 1961، في السعودية PETROMIN في 30\11\1960، في الجزائر SONATRACH في 31\12\1963، في العراق INOC عام 1964 وفي ليبيا المؤسسة العامة للبترول في 14\04\1968، أما خارج الأوبك أنشأت مصر المؤسسة العامة للبترول عام 1958 وأعيد إنشائها بالقانون 20 لسنة 1976 بعد تعديل اسمها إلى الهيئة المصرية العامة للبترول EGPC، كما قامت بعض دول أمريكا اللاتينية بإنشاء شركاتها الوطنية، ومنها YPE في الأرجنتين PETROBRAS في البرازيل EPF في البيرو ENAP في الشيلي وFCOPETROL في كولومبيا.¹

ولقد تطورت الكثير من تلك الشركات الوطنية محققة نموا في أسواقها المالية، ثم توجهت بعدها إلى الخارج باحثة عن النفط الخام الذي تقوم بنقله إلى دول بهدف تكريره وتسويقه، محققة بذلك عوائد كانت تستحوذ عليه الشركات العالمية.²

ثالثا: منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)

لقد أقر إنشاء هذه المنطقة في 10 سبتمبر 1960 بمؤتمر تم عقده في بغداد وتعتبر السعودية، الكويت، العراق، إيران وفنزويلا دول مؤسسون، وقد تقرر أثناء الاجتماع الأول للمنظمة السماح بدخول أعضاء جدد وفقا لشرطين هما:

امتلاك الدولة لكميات كبيرة من النفط الخام، وموافقة الأعضاء الخمسة لانضمام الدولة المعنية ويكون قرار الموافقة بالإجماع.

ويتوافق هذين الشرطين مع كثير من الدول العربية وغير العربية، ويحث على التعاون الدولي في المجال النفطي اتسعت عضوية المنظمة بانضمام دول أخرى ليصل إلى 13 عضوا سنة 1990 ثم تراجع العدد ليصبح 11 عضوا بعد انسحاب الإكوادور والغابون لعدم قدرتهما على تحمل نصيب متساوي في ميزانية

¹ - حسين عبد الله، البترول العربي، مرجع سبق ذكره، ص 121، 122.

² - فائق العلي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المنظمة مع باقي الأعضاء¹، وتعتبر منظمة الأوبك منظمة دولية تضم الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين هما:²

- مجموعة الدول الخليجية والتي تحتوي على أكبر الاحتياطات النفطية وذات تعداد سكاني قليل؛
- مجموعة الدول الأخرى والتي تملك قدرات إنتاجية وتحتوي على احتياطات أقل من الدول الخليجية وذات تعداد سكاني كبير؛

كما يمكن الإشارة إلى أهداف المنظمة والتي تتمثل في:³

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها؛
- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق النفطية العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية؛
- الاهتمام دوماً بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين الإمدادات الاقتصادية ذات الكفاءة المستقرة من النفط للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.

رابعاً: الوكالة الدولية للطاقة IEA

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع النفط عامي 1973_1974 لفرض تنظيم وتوحيد جهود الدول المستهلكة في وجه منظمة الدول المصدرة للنفط، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 11\02\1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي:⁴

الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والنرويج.

¹ - حسين عبد الله، "البتترول العربي"، مرجع سبق ذكره، ص78.

² - ضياء مجيد الموسوي، "كيف تطورت أزمة البترول لعام 1986"، دار الدعوية، بغداد، 1989، ص337.

³ - ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبتترول"، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصيحة محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد41، 2008، ص73.

⁴ - ماجد بن عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص75.

لقد سعت الوكالة الدولية للطاقة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل الدول المستهلكة للطاقة والمتمثلة في:¹

- تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الإستهلاك؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي؛
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الإعتماد على الطاقة المستوردة؛
- تشجيع وتنمية طاقة بديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛
- تكوين مخزون من النفط يكفي لإستهلاك تسعين يوما، لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

خامسا: منتج النفط خارج منظمة الأوبك

وهي الدول المنتجة للنفط وغير المنظمة إلى الأوبك ويصطلح عليها بدول "أبيك"، ورغم أنها أنتجت حوالي 60% من الإنتاج النفطي العالمي لسنة 2004 وبلغ إنتاجها سنة 2007 حوالي 42.5 مليون برميل يوميا إلا أن السمة الغالبة هي أنها دول مستهلكة للبتترول والمستوردة له، لأن عدد منها هي من الدول الصناعية المتقدمة يزيد طلبها على البترول وتكاليف الإنتاج في معظمها عن تكاليف الإنتاج في معظمها عن تكاليف إنتاجه في دول الأوبك، وهذه الدول تتسق أحيانا بين سياستها البترولية مثل دول الأوبك لكن دون إطار تنظيمي ويمكن لها أن تؤثر على أسعار البترول بزيادة عرضه.²

¹ - سالم عبد الحسن رستم، مرجع سبق ذكره، ص258.

² - المرجع نفسه، ص259.

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط

عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، حيث شهدت منحا تصاعديا منذ سنة 2008 إلى غاية منتصف 2009 في حين أنها عرفت خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية سنة 2009 تقلبات حادة ومفاجئة متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وعليه فموضوع تسعير النفط يعد من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض، وبصرف النظر عن أي اعتبارات إقتصادية فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة لها دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط إلى حد فهم أن فهم عملية التغير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية.

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه

يمكن تعريف السعر النفطي وأنواعه كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم السعر النفطي

يرف سعر النفط على أنه المقابل النفطي لبرميل النفط في زمان ومكان معينين، وهو متغير باستمرار وتحكمه عدة عوامل أهمها العرض والطلب على النفط.¹

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

هناك عدة أنواع من أسعار النفط نلخصها فيها يلي:

أولا: الأسعار المعلنة Posted Privé

يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندارد أويل التي كانت تحتكر شراء النفط من المنتجين المتعددين في السوق النفطية وعند فوهة البئر، وبتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات النفطية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للنفط، ونظرا للتنافس الحاد الذي وقع بين الشركات النفطية الكبرى الإحتكارية حول الأسعار عقدت عام 1928 إتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار وثبات الأسعار المعلنة في السوق النفطية ويتطور هذه الأخيرة وظهور دول منتجة أخرى للنفط أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للنفط من خلال تطبيق مبدأ من صفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات

¹ - عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص8.

النفطية العامة على أراضيها، ولأنه خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة، والتي أصبحت تباع نفطها الخام بتخفيضات معينة نقل عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق النفطية، إلا أنها إستمرت تعلن كأسعار إسمية للنفط الخام تستعمل لاحتساب الفوائد النفطية بين الشركات والدول النفطية.¹

ثانيا: الأسعار المتحققة Actuel Privé

هي الأسعار التي تعبر عن القيمة النقدية للنفط في السوق في زمن معلوم متفق عليه بين أطراف التبادل، وظهر في أواخر خمسينات القرن العشرين بشكل مستقل عن الشركات الاحتكارية.²

ثالثا: أسعار الإشارة Référence Privé

ظهرت في فترة الستينات وقد طبقت لأول مرة من قبل قطر الجزائري بعد الإتفاق الذي عقده مع فرنسا عام 1965 وحددت الأسعار بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار.³

رابعا: سعر التكلفة الضريبية Taxe L'ost Privé

هو السعر المعادل لتكلفة إنتاج النفط التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في البلدان ومناطق العالم النفطية مضافا إليه عائدات تدفعها هذه الشركات المعنية، وبتعبير آخر تقوم الشركات العاملة بشراء النفط الذي تستخرجه من أراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ الإستخراج مضافا إليه عائدات أو ريعا متمثلا في ضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك الدول يعتبر السعر الأساسي في تعاملات السوق لأن البيع بسعر أقل منه يعني الخسارة.⁴

وقد اتفقت الأساليب التي تم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين حكومة هذه الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في أراضيها، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:⁵

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة

¹ - حمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-197.

² - عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 8.

³ - فارس غانم، "أسعار الإشارة"، مجلة النفط والعالم، أبو ظبي، العدد 8، أكتوبر 2002، ص 51.

⁴ - فوزي القريشي، "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد 4197، 2006، ص 36.

⁵ - راشد البراوي، "حرب البترول في الشرق الأوسط"، منشورات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ص 73، 74.

عائد الحكومة = الربح + الضريبة

خامسا: السعر الفوري أو الآني Spot Privé

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة وبصورة آنية.¹ فالسعر الفوري يتأثر إذا كانت هناك إختلالات في السوق النفطية وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن فهو يزيد عنه إذا كانت هناك إختلالات كبيرة بين العرض والطلب وأقل إذا كانت هناك إختلالات قليلة، وتعتبر سوق روتردام أفضل مثال للسوق الآنية للنفط، وقد إنظمت بعض دول الأوبك إلى الشركات التي تتبع النفط في السوق الآنية كإيران، الكويت، قطر وفنزويلا.²

المطلب الثاني: التطورات التاريخية لأسعار النفط

على مدى نصف قرن من الزمن شهدت السوق النفطية العالمية تغيرات جذرية جاءت كنتيجة لتقلبات دورية بمعنى أن الصناعة النفطية تمر بدورات ترتفع أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوياتها ثم تبدأ في الإنخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها ثم تعاود الصعود، وتارة أخرى كالرد على التغيرات الهيكلية التي ترفع من أسعار النفط إلى مستويات جديدة ودائمة، ولن تتخفص بل ستستمر في الإرتفاع حتى يصل الإنتاج العالمي لذروته وبداية عصر النضوب.

الفرع الأول: الفترة الممتدة من 1973 إلى 1985

بقيت أسعار النفط عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5_3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11_13 دولار للبرميل عام 1978 لترتفع إلى 36 دولار للبرميل عام 1980 وهو ماساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وإنخفاض الطلب العالمي على النفط³، وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات التي وقعت في هذه الفترة.

¹ - قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² - قاسم العباس، "تطور أسعار النفط في سوق الصفقات الآنية"، مجلة النفط والتنمية، أبو ظبي، العدد 03، 2000، ص ص 39-42.

³ - قصي عبد الكريم ابراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 136.

أولاً: الأزمة النفطية الأولى 1973

لقد أطلق على هذه الأزمة إسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقسيم البرميل بقيمته الحقيقية، والتي كانت متدنية إلى مستويات قياسية نتيجة الإحتكار في التسعير الذي قامت به الشركات النفطية الكبرى، حيث وفي سنة 1973 ونتيجة لحرب أكتوبر، إجتمع ستة دول من الأوبك وقرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70% لتقفز الأسعار من 3 دولار إلى 12 دولار، وذلك من أجل إعطاء قيمة فعلية للنفط وربط أسعار البترول بأسعار الطاقة البديلة من جهة ومعدلات التضخم في الدول الصناعية من جهة أخرى.¹

ثانياً: الأزمة النفطية الثانية 1979

بعد سنة 1979 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى وأن عصر الشركات النفطية الكبرى قد انتهى أيضاً، وأن الدول المصدرة لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها²، فبعد أزمة 1973 أصبح تزويد السوق بالنفط منتظماً بأسعار حقيقية، إلا انه عادت الأسعار وارتفعت مرة أخرى دون سابق إنذار سنة 1979 بحوالي ثلاث أضعاف، حيث قفزت الأسعار من 12 إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة، وذلك ما أدى إلى انفجار الأزمة، ومن أهم أسباب انفجار هذه الأزمة الثورة أو الحرب الإيرانية العراقية، حيث تراجع الإنتاج الإيراني من 5241.7 برميل يومياً سنة 1978 إلى 3167.8 برميل يومياً سنة 1979 وهذا ما أدى إلى زعر الدول المستهلكة والشركات النفطية الكبرى، خوفاً من انقطاع الإمدادات النفطية، وهذا ما دفع بالأسعار للإرتفاع، وواصلت الأسعار إرتفاعها حيث بلغت 36 دولار في ديسمبر 1980³

جدول رقم (02):تطور أسعار النفط خلال (1973-1979)

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الإسمي	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.56
السعر الحقيقي	3.05	9.67	8.42	8.92	8.66	7.56	9.00

Source: opec, Annual Statixal Bullet, 2007, PA.

¹ - ضياء محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص9.

² - موري سمية، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص220.

³ - الخديمي عبد الحميد، بن بوزيان محمد، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية-"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2012، ص73.

الفصل الأول:.....عموميات حول النفط والصناعة النفطية

نلاحظ ارتفاع الأسعار بشكل ملفت كما هو مبين في الجدول أعلاه كما نلاحظ جليا الصدمة النفطية لسنة 1974 الناجمة عن قرار الدول العربية بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المتقدمة بسبب الحرب على إسرائيل.

في فترة الثمانينات وصل سعر البرميل إلى 28 دولار في عام 1980 إضافة إلى الحرب الإيرانية العراقية والتي امتدت من عام 1980 إلى غاية 1988 ارتفعت أسعار النفط ولأول مرة إلى 32.51 دولار للبرميل عام 1981، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار للبرميل عام 1985¹.

جدول رقم (03): تطور أسعار النفط خلال (1980-1985)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985
السعر الإسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01
السعر الحقيقي	13.21	15.57	16.01	14.73	14.89	14.04

Source: opec, Annual Statixal Bullet, 2007, PA.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إرتفاع أسعار النفط الحقيقية من 9 دولار سنة 1979 إلى 13.21 دولار سنة 1980 واستمرت في الإرتفاع لغاية سنة 1985 بسبب إرتفاع الطلب لتصل إلى 14.04 دولار.

الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1986 إلى 1999

والتي تضمنت عدة أزمات نفطية أهمها:²

أولا: الأزمة النفطية سنة 1986

في هذه السنة انهارت أسعار النفط وفقدت دول الأوبك السيطرة على التسعير، وبالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلا أن أسعاره انهارت عام 1986 أين وصلت إلى 13 دولار للبرميل نتيجة التوسع في الإنتاج وعدم احترام معظم دول ال Opec لحصص الإنتاج، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الدول المنتجة خارج المنظمة خاصة بريطانيا والنرويج.

¹- مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد

المتاحة، 7-8 أبريل 2008، ص7.

²- مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص12.

جدول رقم (04):تطور أسعار النفط خلال (1986-1989)

السنة	1986	1987	1988	1989
السعر الإسمي	13.53	17.73	14.24	17.31
السعر الحقيقي	5.54	6.29	4.75	5.79

Source: opec, Annual Statixal Bullet, 2000.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض أسعار النفط من 14.04 دولار سنة 1985 إلى 5.54 دولار سنة 1986 واستمر على مستوى منخفض حتى سنة 1989 وهذا بسبب ارتفاع العرض النفطي.

ثانيا: أزمة حرب الخليج الثانية 1990_1991

اندلعت الحرب النفطية بين الكويت والعراق عام 1990_1991 وقبلها حرب العراق وإيران التي انتهت عام 1988 بعد أن سببت حالة من القلق وعدم التأكد في السوق النفطي، مما أحدثت أزمة نفطية موجبة أدت إلى إرتفاع الأسعار خلال سنة 1990 من 20 دولار للبرميل في شهر جانفي إلى 34.3 دولار للبرميل في شهر أكتوبر، وذلك بسبب التوفر التام لصادرات البترول العراقي والكويتي والمقدرة بنحو 3.6 مليون برميل يوميا، حيث قارب سعر النفط العربي سنة 1990 حدود 28 دولار، وهذا ما استدعى تدخل بعض دول الأوبك (السعودية، الإمارات، إيران، فنزويلا) واتخاذ جملة من الإجراءات للحيلولة دون استمرار إرتفاع النفط، وذلك من خلال رفع الإنتاج لتعويض نقص المعروض النفطي، ومن جهة أخرى إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية احتياطها الإستراتيجي المقدر ب: 33.75 مليون برميل، فتراجعت الأسعار إلى حوالي 16.56 دولار سنة 1961.

في الفترة 1992_1996 إستمر إرتفاع أسعار النفط كذلك حيث نجد أنه منذ سنة 1992 إلى غاية 1994 تراوح متوسط برميل سعر النفط في حدود 15.5 دولار ثم عادت الأسعار للإرتفاع حيث بلغ متوسط الأسعار من 17 دولار عام 1995 إلى 20.2 دولار عام 1996.

ثالثا: الأزمة النفطية عام 1998

في نهاية التسعينيات تعرضت السوق النفطية لهزة أخرى أدت إلى إختلال كبير في العرض والطلب العالميين فتدهورت أسعار النفط إلى ما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر 1998 حيث تعود أهم العوامل التي أدت إلى هذا الإنخفاض تراجع الطلب العالمي على النفط، والذي يعود سببه الرئيسي إلى انهيار في الدخل المحلي الإجمالي للنمو السبعة بسبب الأزمة المالية الآسيوية، أما بالنسبة لسنة 1999 فقد

الفصل الأول:.....عموميات حول النفط والصناعة النفطية

تحسنت الأسعار نسبيًا لتصل إلى 17.5 دولار للبرميل بعدما قامت دول الأوبك بتبني إستراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية، والوصول إلى مستويات معقولة تلقى القبول من طرف الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

جدول رقم (05): تطورات أسعار النفط للفترة (1990-1999)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الإسمي	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5
السعر الحقيقي	6.4	5.2	4.8	4.6	4.2	4.2	5	4.9	3.2	4.6

Source: opec, Annual Statixal Bullet, 2000.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فترة التسعينات تميزت بتذبذبات أسعار النفط، حيث يلاحظ ارتفاع طفيف للسعر سنة 1990 بسبب حرب الخليج الثانية وأما الانخفاض المسجل سنة 1998 فيعود لتراجع الطلب على دول الجنوب شرق آسيا بسبب تأثرها بالأزمة المالية لسنة 1997.

الفرع الثالث: الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016

شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 إختلال توازن العرض والطلب في السوق النفطي أدى إلى تطور الأسعار بشكل كبير في اتجاه تصاعدي حتى عام 2008. في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أثرت الأحداث تأثيرا سلبيا على أسعار البترول الخام والمنتجات البترولية لعدة أشهر نتيجة تراجع النمو الاقتصادي، وما نتج عنه من إنخفاض على الطلب العالمي للنفط، بالإضافة إلى إنخفاض الطلب على بعض المنتجات البترولية مثل وقود النفاقات بعد إنخفاض في حركة الطيران بنسبة قاربت 25%¹.

وفي سنة 2003 إرتفعت أسعار النفط إلى 28 دولار للبرميل، ويعود هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب دعمت الإرتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:²

- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط؛
- إستمرار إنقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002؛

¹- كمال باصور، "آثار تقلبات الأسعار البترول على المؤشرات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000_2014"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي تحت عنوان: إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، "المخاطر و الحلول"، يومي 7 و8 أكتوبر 2015، جامعة المدية ص9.

²- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "التحرير الإستراتيجي العربي"، القاهرة، 2002_2003، ص127.

- الإضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

أولاً: الأزمة النفطية لسنة 2004

تميزت سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط ووصولها لأسعار قياسية لم تصلها من قبل، حيث وصل المعدل السنوي للأوبك إلى 38.65 دولار للبرميل، وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بداية العمل بنظام السلة عام 1987، حيث ساهم العدوان الأمريكي على العراق والهجمات المتكررة على المنشآت النفطية فيه والضغطات الأمريكية على الأوبك، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في فنزويلا مما أدى إلى إيقاف معظم صادراتها والإضطرابات العمالية في نيجيريا وغيرها من العوامل، كل هذا أدى إلى التخوف من إنقطاع الإمدادات النفطية وإنخفاض العرض النفطي في السوق النفطية مقابل إرتفاع الطلب، وهذا ماساهم في إرتفاع الأسعار بشكل جنوني، ثم واصلت الأسعار النفطية مسارها التصاعدي بزيادات متوسطة في سعر البرميل، حيث بلغ سعر البرميل سنة 2005 حوالي 54.6 دولار أمريكي مواصلاً إرتفاعه سنتي 2006 و 2007 حيث وصل السعر لمستويات غير مسبوقه حيث بلغ 65.7 و 74.9 دولار للبرميل على التوالي، وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل أهمها:¹

إرتفاع الطلب العالمي على النفط، والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية والمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط، لتستمر الأسعار في الإرتفاع في سنة 2008 حيث بلغت حوالي 100 دولار للبرميل، ثم عاودت الأسعار في الانخفاض بسبب تبعيات الأزمة المالية العالمية 2008 حيث سجل انخفاض قدره 25% خلال سنة 2009 و بقيمة 62.3 دولار للبرميل، لتعاود الإرتفاع مرة أخرى سنة 2010 إلى 80.2 دولار

وفي عام 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل، عرفت أسعار النفط إرتفاعاً في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل عام 2012، ويظل سعر النفط متأثراً بالأزمة الأمريكية ومؤشرات تباطئ النمو والإستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار.²

¹ - الخديمي عبد الحميد، بن بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² - Http://: www.opec.org, annuel statistique bulletin, 2003.

وخلال السنوات الأخيرة عرفت أسعار النفط حالة الإستقرار حيث بلغ متوسط الأسعار في عام 2012 ب 109.45 للبرميل وفي عام 2013 قدر ب 105.87 حيث تناقص بشكل طفيف في هذا العام، ويرجع هذا الإستقرار لعدة أسباب منها النمو الإقتصادي لبعض الدول كالصين، زيادة الطلب كذلك توحيد جهود دول أعضاء الأوبك.¹

ثانيا: الأزمة النفطية عام 2014

في عام 2014 انخفضت أسعار النفط بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010 حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر النفط 96.29 دولار للبرميل وهذا راجع إلى:²

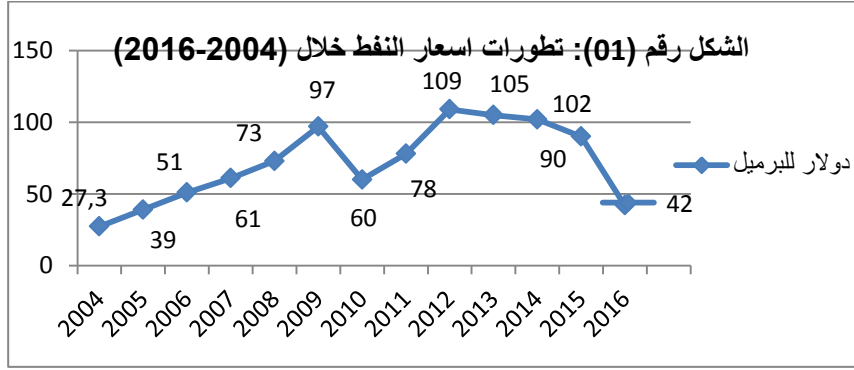
- إرتفاع مؤشر سعر الصرف للدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014 الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من إرتفاع معدلات التضخم؛
- توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب؛
- إنخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط، واللذان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة وبخاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الإقتصاد العالمي؛
- كان للمضاربات دور كبير، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

وفي عام 2015 شهدنا انهيارات لأسعار النفط أين بلغ المتوسط السنوي لسعر النفط 49.49 دولار للبرميل وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب سياسية وهي ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية، وزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري إلى حوالي خمسة ملايين برميل يوميا ويقدر أن ترتفع إلى عشرة ملايين عام 2020 وأخيرا رفض السعودية خفض الإنتاج من أجل زيادة الأسعار، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2016 استمرت أسعار النفط في الانخفاض أين قدرت ب 28.58 دولار للبرميل، وهي أضعف قيمة سجلتها أسعار النفط منذ عام 2003.

¹- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد 41، 2014، ص46.

²- المرجع نفسه، ص 46.

ويمكن توضيح مسار أسعار النفط خلال الفترة 2003_ بداية 2016 في الشكل التالي:



Source: <http://www.opec.org/opec.com/en/data-htm>

هذا ويشير صندوق النقد العربي إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي خلال سنة 2016 و2017 فمن المتوقع أن يعود سوق النفط العالمي إلى حالة التوازن نظرا لانحسار إنتاج النفط الصخري وإنفاق دول الأوبك على عدم رفع الإنتاج مجددا، ويتوقع أن يكون متوسط سعر النفط 40 دولار للبرميل خلال العام 2016 إلا أنه في المدى المتوسط قد يصعب تجاوز السعر العالمي مستوى 60 دولار للبرميل نظرا لإمكان عودة منتجي النفط الصخري إلى العمل دون الحاجة لاستثمارات كبيرة، ويبقى التحدي الأكبر للنمو العالمي هو أداء الاقتصاديات الناشئة والنامية في ظل انخفاض التجارة العالمية، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال إليها، بينما يعود انخفاض سعر النفط بأثر إيجابي على الاقتصاديات المتقدمة مما قد يعزز فرص نمو الدول العربية المستوردة للنفط لاعتماد صادراتها على أداء شركائها التجاريين الأساسيين.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط

سنتناول في هذا المطلب الطلب العالمي على النفط الخام والعرض العالمي للنفط الخام كما سنتطرق أيضا إلى العوامل المؤثرة في كل منهما.

الفرع الأول: الطلب العالمي للنفط الخام

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع وتلبية تلك الحاجة الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكيروستين كالنفط الأبيض للإنارة والتدفئة... الخ أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية حيث أن هناك

العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، منها ما يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانوي وهي:¹

أولاً: مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي

بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصرا في العملية الإنتاجية، وتعتمد عليه عملية التطوير الإقتصادي فإن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الإقتصاد العالمي على النفط الخام، ويعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم، فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات كوسائل النقل البري والبحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي الناتج عن عملية التقدم النفطي والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتفصيل، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخر.

ثانيا: سعر النفط الخام

السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو توسع الطلب وعكسه يكون تماما.

ثالثا: الاستقرار السياسي في العالم

يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة التكلفة.

¹ - بيطان ريمة، "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر (2000-2014)", مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص ص 20-23.

رابع: المناخ

المناخ يلعب دورا هاما في تحديد الطلب النفطي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى إستهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يتزايد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع حجم الاستهلاك العالمي من المشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

خامسا: النمو السكاني

يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبير ومتزايد فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطر التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط.

سادسا: أسعار السلع البديلة

تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة البترولية من منافسة السعر البترولي مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومنقمة، لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأساليب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

الفرع الثاني: العرض العالمي للنفط الخام

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف أو عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة أو أسعار مختلفة في زمن محدد، وسيتم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا انه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد¹، كما أنه يوجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، ومن أهم هذه العوامل نجد:²

أولاً: الاحتياطات والطاقة الإنتاجية

تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض النفطي، وكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

ثانياً: السعر

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات إحتكارية فضلا عن المدى الزمني.

ثالثاً: المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج

يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا مهما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد على اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبتروول.

¹ - الخديمي عبد الحميد ، بن بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره ، ص189 .

² - سعد الله داوود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2010_2008" ، مجلة الباحث، العدد09، ص 215، 216.

رابعاً: المصادر البديلة للنفط وأسعارها

تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دوراً هاماً في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلاً عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

خامساً: الحروب والأحداث السياسية

كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة إختلالات بدءاً من الأزمة النفطية سنة 1973 ثم 1979، 1980 ومع بداية الألفية أصبح النفط هدف للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

سادساً: السياسات النفطية للدول المنتجة

تاريخياً انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

1- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973_1985)

تضمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

2- سياسة تغليب السوق (1986_1999)

تضمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

3- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداءً من عام 2000)

تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22_28 دولار لأكثر من عشرين يوماً تجارياً متتالياً تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يومياً.

- خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط، أسعاره والأسواق العالمية له، واستخلصنا أن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية وعوامل السوق، كما أن للنفط العديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الإقتصادي، السياسي، العسكري والمالي. حيث مر النفط وأسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير، ويتحدد سعر النفط بالعديد من العوامل لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى، وتتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي.

الفصل الثاني

تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على

اقتصاديات الدول المنتجة

- تمهيد:

يعتبر النفط من أهم الثروات الطبيعية التي يمتلكها الكثير من دول العالم، وقد شكل اكتشافه لأول مرة منعطفا وتحولا كبيرا في اقتصاديات الدول التي اكتشف فيها، حيث حدثت طفرة اقتصادية وتغيرت الأنماط الاستهلاكية وأخذت الحياة بكل مظاهرها وجوانبها شكلا آخر يتسم بالترف والرفاهية بسبب عائدات النفط ومداخيله، التي ساهمت في زيادة الدخل القومي للبلدان النفطية، وقد كان لتقلبات أسعار النفط الأثر البالغ والمختلف على كل الاقتصاديات سواء المنتجة أو المستهلكة منها، ولعل أكثر المتضررين بتقلبات الأسعار النفطية هي الدول المنتجة لذا وجب عليها اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير وتجنيب كافة السياسات المتاحة لتفادي الآثار السلبية لانخفاض سعر النفط وحماية اقتصاداتها من تداعيات هذه الظاهرة. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حاولنا فيها التطرق إلى كل ما سبقت الإشارة إليه وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

المبحث الثاني: أسعار النفط وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثالث: سياسات واستراتيجيات مكافحة تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

إضافة إلى التقلبات العديدة في أسعار النفط وما تسببه من أزمات ونتائج وخيمة في اقتصاديات الدول النفطية وخاصة تلك التي تعتمد على عائدات النفط في نموها الاقتصادي، نجد أن أبرز ما يتخوف منه الدول هو ما يعرف بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد إضافة إلى نضوب النفط ومآله للنفاذ وما يسببه كل ذلك من آثار خاصة على اقتصاديات الدول المنتجة

المطلب الأول: النظريات المفسرة للآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط

سنتناول في هذا المطلب أهم النماذج المفسرة للآثار السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ونتطرق لأهمها والتمثلة في اللعنة الهولندية ونموذج هاملتن للذروة النفطية إضافة إلى نظرية هوتلينغ.

الفرع الأول: المرض الهولندي ولعنة الموارد

لقد ارتبط تحليل مفهوم العلة الهولندية بالمدرسة النيوكلاسيكية في التجارة الدولية، وكان جوهر هذا التحليل هو محاولة عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم المرض الهولندي

العلة الهولندية، المرض الهولندي، العلة الريعية، لعنة الموارد الطبيعية، كل هذه المصطلحات تصب في معنى واحد رغم اختلاف طرق وأوجه تعريفها إذ تعرف بأنها:

1. هي حالة التوسع الفجائي والغير متوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى.¹

2. هي نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج رداً على عوامل مواتية إما من اكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام والقابلة للتصدير.²

ثانياً: تاريخ ظهور هذه العلة

يعود تاريخ ظهور هذا المرض إلى سنة 1951 على إثر اكتشاف البترول والغاز في بحر الشمال (هولندا) والأرض الواطنة وكذا مناجم الذهب في استراليا وجنوب فكتوريا، وقد نشر أول مقال في مجلة الإكونوميست البريطانية الصادر في أحد أعدادها سنة 1977، إلا أن هذه الدراسات لم يكن لها صدى كبير إلى غاية أزمة النفط والغاز بداية السبعينات (1973) إذ ظهرت دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس

¹ - Jean-Jaques Novak « le syndrome n'éclairé : relations intersectorielle et vulnérabilité des branches, l'actualité économique (www.erudit.org), vol71, septembre 1995, p 309.

² - Alan Gleb « oil windfalls: blessing or curses » oxford university presse, joint 1989, p 21.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

المجلة في عددها 92 الصادر في سنة 1982 والذي تطرق إلى الاثر الانفجاري الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا في الأراضي التابعة لها في بحر الشمال وبهذا ارتبط اسم المرض الهولندي بهذا البلد، والجدول الموالي يبين لنا التناقض الحاصل بين زيادة مداخيل الدولة من جهة وارتفاع معدل البطالة من جهة أخرى.

الجدول رقم (06): تطور بعض المؤشرات الشارحة للعلّة الهولندية

المؤشر	قبل الصدمة النفطية 1970_1965	بعد الصدمة النفطية 1977_1971
معدل نمو الناتج القومي (%)	16.8%	3.5 %
معدل البطالة (%)	1.1%	5/1%
الرصيد السنوي للحساب الجاري (مليار دولار)	_130	2

المصدر: مجلة الإكونوميست، العدد 92، 1982، ص 17.

يظهر لنا من خلال الجدول السابق التناقض الحاصل في الاقتصاد الهولندي، فمن جهة نلاحظ وجود فوائض مالية كبيرة ويظهر ذلك من خلال زيادة نمو الدخل القومي بنسبة 16.8% بعد أن كان 3.5% فقط، وكذا انتقال رصيد الميزان التجاري من حالة العجز (130) مليار دولار إلى فائض قدره 2 مليار دولار، ومن جهة أخرى نجد أن معدل البطالة ارتفع من 1.1% قبل الطفرة المالية إلى 5.1% وهو ما يوحي بوجود خلل معين (علّة معينة).

ومما زاد من تفاقم الظاهرة أن أدت حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية في هولندا، فكان أن ارتفعت أسعار السلع التي أنتجتها هذه الأخيرة مما أفضى إلى عجزها عن المنافسة الخارجية، بل وأصبحت الواردات من الخارج أقل سعرا ومن ثم أفضل اختيار للمستهلك المحلي وكانت نتيجة هذا كله اضمحلال النشاط الإنتاجي (الصناعي بالذات) وتلك ظاهرة أخرى قد أطلق عليها وصف "اللاتصنيع" الأمر الذي جعل البروفيسور الكبير جوزيف ستغلين* يحذر من إقتصاديات الاعتماد على الموارد الطبيعية لأنه يخلق في رأيه أوطانا غنية ومواطنين فقراء، وهذا جوهر الإصابة بالمرض الهولندي.

* البروفيسور جوزيف ستغلين إقتصادي مرموق في جامعة كولومبيا، حاصل على جائزة نوبل للإقتصاد.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

وكما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية، ولا على صادرات المحروقات ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثتها ازدهار صادرات المحروقات لوحظ بالنسبة لصادرات النحاس والكافو الغانية وعلى التنمية في استراليا (المناجم والذهب)، واستغلال النفط في المملكة المتحدة، النرويج ونيجيريا، ويمكن أن تنتج أعراض المرض الهولندي عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى داخل البلد، كما حدث في مصر أو بنغلاديش نتيجة لتدفق المساعدات المالية، أو في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا، أو مثلما حدث في اسبانيا في القرن السادس عشر التي تدفق إليها الذهب من أمريكا الجنوبية. وحتى البلدان الفقيرة من حيث رؤوس الأموال وذات الفائض في اليد العاملة مثلا بنغلاديش، تركيا مصر، أصابتها العدوى جراء تحويلات العمال المهاجرين من الخارج.

ثالثا: آثار العلة الهولندية على الاقتصاد

إن أي توسع في قطاع التعدين (المناجم مثلا) له أثرين أساسيين على قطاع الصناعة وكذا الزراعة إضافة إلى آثار أخرى على الاقتصاد ككل، وسنبرز هذه الآثار كما يلي:

1_ أثر إعادة تخفيض الموارد (حركة عوامل الإنتاج)

وتعني حركة تنقل عوامل الإنتاج من القطاع المتأخر إلى القطاعين التوسعي وقطاع الخدمات، وذلك نتيجة لتوسع قطاع التعدين مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة فيؤدي إلى انتقالها من القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة) إلى هذا الأخير، نظرا لارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية منا يعجل بتوسع قطاع التعدين على حساب القطاع الصناعي.¹

2_ أثر الإنفاق

إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في قطاع المناجم سيخلق فائض في ميزان المدفوعات يساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي سيخلق طلب إنفاقي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية وعلى اعتبار عقلانية المستهلك فإنه سيفضل الأولى عن الثانية وهذا ما

¹ - ناجي بن حسين، "التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008، ص16.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة وبالتالي عجز الميزان التجاري وفي الأخير عجز في ميزان المدفوعات.¹

3_ آثار أخرى للعبة الهولندية

هناك آثار أخرى لهذه اللعبة على مستوى الاقتصاد الكلي وكذا الجزئي نذكر منها:²

3-1: الإنفاق غير المنتج لعوائد الدولة

ويظهر ذلك في أوجه الإنفاق لمجموعة العوائد المالية الوفيرة للدولة، فغالبا ما توجه نحو الاستثمارات غير الإنتاجية التي يكون الهدف منها خلق قيمة مضافة للمجتمع، فنجد أغلبها توجه نحو البنى التحتية وكذا إنشاء المدن الكبرى وناطحات السحاب... الخ، بحيث تعتمد هذه المشاريع على كثافة كبيرة للموارد الأولية. وتساعد هذه اللعبة أيضا على تفشي الفساد الاقتصادي لما خلفته هذه الثروات من وفرة مالية ضخمة، إذ أن تلك الثروات الربعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل والإنتاج بل إنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات أو بالأدق بيئات أو مناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية.

3-2: المرض الهولندي والتضخم المستورد

يعرف التضخم المستورد على أنه التضخم في دولة ما ناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها، فهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبة بمئة.

بعد الصدمة النفطية 1973_1974 ارتفعت تكاليف الإنتاج في العالم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المفاجئ في المواد المختلفة (غذائية، استهلاكية، وسيطية... الخ) ولأن النفط يدخل في تكاليف إنتاج جميع هذه السلع مما جعل الدول المستوردة للنفط تدفع ثمن تكاليف زيادة إنتاج المواد التي تستوردها وبالتالي ظهر التضخم فيها، وبما أن أغلبية الدول النفطية هي أحادية التصدير انعكس هذا التضخم عليها. فزيادة عائدات النفط بشكر كبير عدة أضعاف زاد من الإنفاق العام في تلك الدول على المشاريع المختلفة (طرق، جسور، محطات معالجة، مباني...) وزيادة الإنفاق العام أدى إلى زيادة العرض النقدي، أي زيادة السيولة

¹ - ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 17 - 19.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

النقدية، وإذا كان النمو في عرض النقود لا يتلائم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

ومن هنا نجد بأن الطفرة المالي الناتجة عن تغير أسعار النفط لها انعكاسين أحدهما داخلي وهو التضخم الداخلي الناتج عن ارتفاع أسعار السلع المحلية، وآخر خارجي ناتج عن إرتفاع أسعار السلع المستوردة.

تأثير المرض الهولندي على بعض المجتمعات الاقتصادية الكبرى:

ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): أثر المرض الهولندي على بعض المجتمعات الاقتصادية الكبرى

الميزان (إيجابي أو سلبي)	المظاهر والآثار	طبيعة التوازن
+	تحسين التوازن في المالية العامة وتعزيز الدور الاقتصادي لها	مالية الدولة (الإنفاق)
+	التحسن في الميزان التجاري	ميزان المدفوعات وسعر الصرف
-	الرفع من قيمة العملة الوطنية مما ينتج عنه فقدان القدرة التنافسية للاقتصاد الإنتاجي	
-	انخفاض إنتاجية القطاع المنتج (الصناعي) مع وجود توسع في قطاع التعدين وكذا الخدمات	توازن القطاعات
-	تذبذب شديد في الأسعار تميل غالبا إلى الإرتفاع (تضخم)	توازن الأسعار
-	تراجع القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على التنافس بسبب المنافسة الدولية	التشغيل الكامل
-	نمو في الناتج الداخلي الخام PIB خارج القطاع الإنتاجي	النمو

Source: Jean Pierre Angelier, "réflexion sur les difficultés économiques aux quelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures", document à l'appui conférence donnée à l'Université Pierre Mendès France de Grenoble, 24\04\2004,p 13.

الفرع الثاني: نظرية هوبرت (نضوب النفط والوصول إلى الذروة)

قمة النفط أو قمة إنتاج النفط في العالم (Peak oil) هو أقصى معدل لإنتاج النفط في العالم، تسمى Le Pic Pétrolier أو المواد الناضبة غير المتجددة (النفط)، وهو الوقت الذي يبلغ فيه الإنتاج العالمي للنفط حد أقصى ويبدأ بعده في الانخفاض.

تعود نظرية إنتاج النفط العالمية إلى عالم الجيولوجيا " ماريون كينغ هوبرت"، في الخمسينات من القرن الماضي، تصل تلك القمة الإنتاجية العالمية ما بين 2007 و 2037 بحسب تقديرات مصادر الطاقة الأولية ومعدل استغلالها، ثم تهبط إلى ما دون ثلث معدلاتها في زمن القمة وتؤدي إلى صراعات دولية كبيرة.¹

كان العالم "هوبرت" في الخمسينات مهندسا لإنتاج البترول تابعا لشركة "شال" وكان في نفس الوقت أحد أعضاء حركة "التقنيين" وابتكر هذا التعبير عام 1956 وكان هوبرت يعرف عمليات استخراج البترول في مختلف المصادر وفي حقول صغيرة ووجد أنه يعادل توزيعا خاصا يشبه شكل الجرس²، حيث يؤكد على أن كل مورد محتوم عليه بالفناء من منطلق ثلاث قواعد وهي:³

- بداية إنتاجية تكون الصفر؛
- وصول الانتاج الى الذروة حيث أن من طبع المنتج أنه يعتمد الى استغلال أقصى قدر وجهد ممكن للمادة المستنزفة بأقصى عمل انتاجي وبهذا يوصلنا إلى نصف الرصيد المتواجد في الأرض؛
- الهبوط والنزول وتناقص الرصيد واستنزافه.

¹- معيرف عبد المجيد، "ما المقدار المتبقي من النفط"، عن الموقع:

تاريخ الاطلاع [Http://www.Sch.biw,msn.com/600.242k1joi67k1t1px2017/05/11](http://www.Sch.biw,msn.com/600.242k1joi67k1t1px2017/05/11)

²- HTtp://www.members.imams.edeu.Sa>SiteAssetse.qahilah.com/ar/ عن الموقع:

تاريخ الاطلاع 2017/05/11

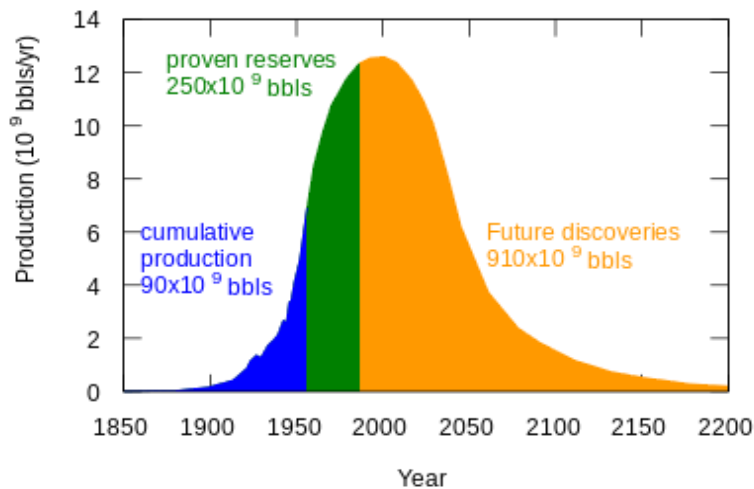
³- حاج بن زيدان، "دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط لدول المينا، 2010/1970"، أطروحة دكتوراه،

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص63.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

في دراسة له سنة 1956 توقع هوبرت أن الإنتاج الأمريكي سيعرف ذروته سنة 1970 وبعدها ينخفض الإنتاج، إلا أن نتيجة دراسته تلك لم تلقى تقبلا كبيرا إلى أن أثبتت الأحداث نظريته، حيث بالفعل عرف الإنتاج الأمريكي ذروته عام 1971 وبعدها سجل انخفاض في الإنتاج كما هو مبين في الشكل الموالي:¹

الشكل رقم (02): منحني هوبرت لاننتاج البترول في المستقبل



"نظرية قمة هوبرت"، عن الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع 2017/05/27

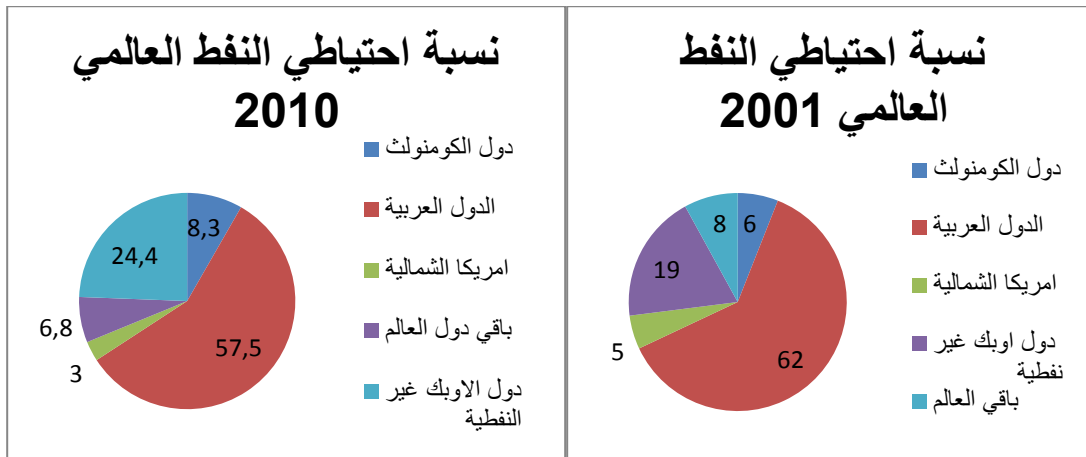
أثارت نظرية هوبرت تشائما كبيرا لدى طرفي المعادلة الاقتصادية والمختصين في الشأن البترولي رغم العدد الهائل من أنواع البترول المعروفة عالميا وبعض ملامح التفاضل التي قدمتها كل من منظمة IAE و OPEC هذا التخوف دفع بدول مهمة في العرض البترولي إلى دعم استثماراتها بغرض تحقيق اكتشافات أكبر لضمان عوائد بترولية أحسن، لكن ورغم هذا التوجه الاستثماري في ميدان البترول فإن البيانات تشير فعلا إلى حقيقة ما جاء في كتابات هوبرت من نضوب البترول من منطلق الاستكشافات المبررة.²

¹ - حاج بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² - علي رجب، "مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الأوبك"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 37، 2011، ص 28.

وهذا ما تأكده البيانات التالية:

الشكل رقم (03): تطور نسبة احتياطي النفط العالمي للسنتين 2001 و 2010



صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 204.

في عام 1988 تعاون جيولوجيون وفيزيائيون وخبراء للطاقة من المهتمين بقمة النفط في "اتحاد دراسة قمة إنتاج النفط والغاز"، وخلال العشر سنوات الأولى من سنة 1989 توصل هؤلاء إلى أنه خلال تلك الفترة سيصل الإنتاج العالمي أقصاه، لكن لم يستطع معظم المنتجين العالميين زيادة إنتاجهم بالقدر الكافي كما بالغ المنتجون في احتياطاتهم خوفاً من ذلك، وقد قلت بالفعل مصادر استخراج البترول الزهيدة التكلفة كما قل معدل إنتاج النفط عن السنوات الماضية واستهلاكها، وقد استخلص البعض أن قمة النفط ستكون بين عامي 2010_2020 بسبب انخفاض إمكانيات الإنتاج وارتفاع الأسعار العالمية، ومن جهة أخرى توجد تقديرات أكثر تفاؤلاً ترى بحدوث روبة ثابتة (إنتاج ثابت) للإنتاج تستمر عدة سنوات ثم ينخفض الإنتاج تدريجياً بعدها وليس انخفاضاً شديداً، وتقرن تقديراتهم بالنسبة إلى حالة الإنتاج الثابت أو انخفاض الكميات المعروضة في الأسواق بتشجيع وتمويل الحكومات لمصادر أخرى للطاقة.¹

رغم كل الآراء المتفائلة ببعده الذروة النفطية تتلخص هذه النظرية في أنه على اعتبار النفط من الطاقات غير المتجددة ونظراً للتراجع المستمر المحقق في الإنتاج النفطي العالمي والذي قارب مستوياته

عن الموقع: <http://membres.miams-edeu.salsite.qahilah.com/Ar/> - 1

مرجع سبق ذكره، اطلع بتاريخ 11/05/2017

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

العليا ومن ثم الانخفاض فقد استنفذ العالم ما يقارب نصف احتياطياته النفطية لذا يجب على كل الدول أن تركز كافة السبل من أجل وضع خطط إنتاجية فاعلة وكذا ترشيد عمليات الاستهلاك النفطية محاولة تمديد أمد النفط العالمي رغم الطلب المتزايد عليه.

الفرع الثالث: نظرية هوتلينغ

اهتم هوتلينغ في نظريته بالسعر وبنائها على تساؤل رئيسي قائلاً: "كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم وما هو المستوى الأمثل للإستخراج" وهو يعتبر بأن الموارد الطبيعية سلعة وليست عامل إنتاج، إذ أن سعرها يتزايد مع سعر الفائدة¹. اقترح هوتلينغ نظريته سنة 1931 القاضية بتسعير الموارد الناضبة أما بخصوص

$$PT=P0.e^{rt}$$

موضوع النفط فيتم تبني هذا النموذج:²

Pt:سعر المورد في الزمن t

P0:السعر الإبتدائي للمورد (الأولي)

r:معدل تحين معطى وثابت

t:الزمن

ومنذ عام 1974 أصبحت النظرية الهوتلينية تقحم في دراستها: تطور الكلفة، تكنولوجيا الطاقة البديلة، الإحتياطيات البترولية المكتشفة، وهو ما يسمى بالنماذج الهوتلينية الحديثة التي أصبحت أكثر تحقيق وواقعية، فالحديث عن الأسعار ليس وليد الساعة، بل أمر فرض نفسه منذ الثلاثينات ولهذا ظهرت نظرية هوتلينغ التي تقضي بالعمل من أجا تغيير كيفية تطور سعر مورد ناضب في مدة طويلة، فعدة اقتصاديين يعتبرون أن موضوع الموارد الناضبة غير مناسب ولهذا السعر الحقيقي للبترول يميل الى التوازن مع كلفته الجديدة في الموارد الناضبة غير مناسب ولهذا السعر الحقيقي للبترول يميل إلى التوازن مع كلفته الجديدة في تطوره، وعند متابعة البحوث التي اهتمت بهذا الموضوع نجد أنها تضمنت رأيين:³

- الرأي الأول: القيود على نقص الموارد الطبيعية حيث يؤمنون بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية يمكن أن تحسن وتحفز النمو الاقتصادي المحلي والإقليمي والعكس صحيح؛

¹ - حاج بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² - المرجع نفسه، ص 67

³ - المرجع نفسه، ص 68

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

- الرأي الثاني المعاكس: يرى بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لديها النمو الاقتصادي المحلي والإقليمي مكبوحا، وهو ما يعرف بنظرية علة المورد الطبيعي وهو ما يرتبط بالعلّة الهولندية.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة

تصنف أغلب اقتصاديات الدول المنتجة للنفط ضمن اقتصاديات الدول النامية، على الرغم من أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية والتي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإن استقرار الأسعار يعد أكثر من ضروري للقيام بالتخطيط الاقتصادي السليم، وتجسيد سياسة اقتصادية تموية محلية فعالة، ولكن الواقع هو أن هذه الدول لا تتحكم بأسعار النفط، حيث أن الأسواق النفطية العالمية هي أسواق فريدة من نوعها ولا تخضع لقوى السوق العالمية (قوى العرض والطلب)، وإنما تخضع لمتغيرات أخرى تؤثر على الأسعار وهو ما ميزها بعدم الاستقرار وبالتالي التأثير على اقتصاديات الدول النفطية عند الصعود أو النزول.

الفرع الأول: تأثير الدول المنتجة بانخفاض أسعار النفط

تتلخص هذه الانعكاسات فيما يلي:¹

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو: انخفضت العوائد النفطية للدول المنتجة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 102 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، ولقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي؛
- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار سنة 1980 إلى 59 مليار دولار سنة 1981؛
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعاتها؛

¹ - أحمد منذور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ط1، 1990،

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها؛
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتتنوع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

الفرع الثاني: تأثر الدول المنتجة بارتفاع أسعار النفط

وتتلخص آثار ارتفاع مستوى أسعار النفط على الدول المنتجة له فيما يلي:¹

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار سنة 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار سنة 1980 ثم إلى 167 مليار دولار سنة 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرص لتحسن مستويات المعيشة في هذه الدول وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛
- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار سنة 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط أواخر عام 1973 ومنذ تلك الفترة والأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الاستقرار، وهو ما دفع بالدول المستهلكة إلى تغيير سياستها اتجاه الطاقة تغييرا جذريا بسبب معاناة اقتصاداتها من الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط حيث نجد أن معظم الحكومات الأوروبية وقتها قررت تنويع مصادر الطاقة ومصادر شراء النفط والغاز وتم اللجوء إلى المخزونات النفطية كضمان لاستمرار التمويل من جهة، ومحاولة التحكم في أسعار الوقود الأحفوري من جهة أخرى.²

وعموما فإن الدول المستهلكة تستفيد من تراجع أسعار النفط وتتأثر سلبا بارتفاعها ويمكننا توضيح ذلك على النحو التالي

¹ - احمد منذور، مرجع سبق ذكره، ص 194.

² - تاريخ الاطلاع: 2017/04/12 Http://oil naturalgaz.com/studirs/s46.htm

وليد نزهت، "نشأة أسعار النفط الدولية وأبعادها على سياسة الدول"، تاريخ الاطلاع 2017/04/26

الفرع الأول: تأثير الدول المستهلكة بارتفاع أسعار النفط

تخلف حالة إرتفاع الأسعار النفطية إنعكاسات سلبية على الدول المستهلكة نوجزها فيما يلي:¹

- تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، من خلال زيادة تكلفة مدخلاتها؛
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات وضعف الطلب عليها: يمكن أن تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط إلى تراخي جهود الإصلاحات الاقتصادية والمالية، نظرا للأعباء الجديدة التي تخلفها حالة ارتفاع أسعار النفط؛
- تداعيات إجتماعية عديدة: تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع التكاليف وقل الطلب مما ينعكس سلبا على التشغيل، كما تتأثر سلبا أيضا فئة الدخل المتوسطة والضعيفة؛
- تداعيات سياسية: تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط إلى تهلّل الوضع الاجتماعي، مما قد يتسبب في احتجاجات واضطرابات للحكومة؛
- إجراءات استعجالية: تتعلق هذه الإجراءات بالتحرك الرسمي للدول المستهلكة، بمحاولة إيجاد آليات للضغط على الأسعار للانخفاض، وتدعيم استخدام بدائل للنفط فمثلا فرنسا خلال عشر سنوات (1975_1985) قامت ببناء 50 مفاعلا نوويا وتم رفع العدد إلى 75 مفاعلا لاحقا وكلها تعمل بكامل طاقتها، بحيث تمد البلد بحوالي 70% من احتياجاتها للطاقة، كذلك تمس هذه الإجراءات توسيع مصادر الشراء واللجوء إلى المخزون الاحتياطي للنفط مع ترشيد النفط بفرض ضرائب مرتفعة من أجل الضغط باتجاه البحث عن بدائل أقل تكلفة وأقل إضرارا بالبيئة وهو ما سارت عليه معظم الدول المستهلكة آن ذاك.

الفرع الثاني: تأثير الدول المستهلكة بانخفاض أسعار النفط

تحقق البلدان المستهلكة للنفط منافع عديدة من انخفاض أسعاره، فتسجل فواتير استيراد الطاقة انخفاضا، وحيثما انتقلت آثار انخفاض أسعار النفط إلى المستخدمين النهائيين تتخفّض تكاليف الإنتاج ويرتفع الدخل المتاح للإنفاق، ومع ذلك فإن المكاسب التي يجنيها معظم البلدان المستهلكة للنفط من انخفاض أسعاره

¹ - خليل عبد القادر، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول إنعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له يومي 7، 8 أكتوبر 2015، جامعة المدية، ص16.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

توازيها بدرجة أكبر من المتوقع في أهم الشركاء التجاريين، وإضافة إلى ذلك فإن أسعار السلع الأولية غير النفطية التي يصدرها بعض الدول تأخذ في التراجع، ونتيجة لذلك فإنه يتسم بالتأثير على النمو وعلى العجز في المالية العامة والحساب الجاري بالتفاوت، حيث يتوقع تحسین الأوضاع في بعض البلدان ولكن يتوقع تفاقمها في بلدان أخرى.

ويؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تهيئة أوضاع مواتية لمواصلة تنفيذ إصلاحات الدعم وتكثيف الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو وتوفير فرص العمل على المدى المتوسط، ومع هذا يجب ألا تغالي البلدان المستهلكة للنفط في تقدير التأثير الإيجابي لتراجع أسعار النفط على إقتصادياتها نظرا لضعف نمو الطلب من الشركاء التجاريين* وأجواء عدم اليقين الكثيفة بشأن إستمرارية انخفاض أسعار النفط وتوافر التمويل الخارجي.

وبصفة عامة تتيح المكاسب المحققة من انخفاض أسعار النفط في البلدان المستهلكة فرصة لالتقاط الأنفاس كانت هذه البلدان في شدة الحاجة لها وإن كان سيوازيها انخفاض متزامن في الطلب الخارجي من روسيا بصفة خاصة، وكذلك من منطقة اليورو والصين، وقد أدى التباطؤ الاقتصادي الحاد وانخفاض قيمة العملة في روسيا الى اضعاف الآفاق الاقتصادية في بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى نتيجة روابطها القوية من خلال التجارة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يوضح الحاجة لزيادة مرونة أسعار الصرف والتسيير المالي على المدى القريب بقدر ما يسمح به التمويل المتاح مع تكثيف جهود الإصلاح.¹

* **الشركاء التجاريين:** هم بلدان منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي، بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في " منطقة الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" وروسيا والصين بالنسبة للبلدان المستوردة في "منطقة القوقاز وآسيا الوسطى"

¹ - مولاي سارة، "العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات

انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، يومي 7_8 أكتوبر 2015، ص11، 12.

المبحث الثاني: أسعار النفط وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية

لسعر النفط علاقة متشابكة مع الكثير من المتغيرات الاقتصادية، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على علاقة أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: علاقة تغيرات أسعار النفط بالتنمية الاقتصادية

من الناحية النظرية كلما زادت الثروة النفطية لبلد ما زادت ثروة المجتمع وقدرته الإنتاجية ونصيب الفرد من الدخل الوطني، لأن حجم الناتج المحلي الإجمالي دالة في عنصر العمل، رأس المال التطور التكنولوجي ودالة متزايدة كذلك في عنصر الأرض (التي يدخل ضمنها النفط)، كما أن عمليات التنمية الاقتصادية تعتمد على الإستخدام المكثف للطاقة والمعادن بما فيها النفط، لذلك فكما كان البلد منتجا للنفط أصبحت عملية التنمية الاقتصادية أيسر عن غيره سواء من خلال الإعتماد على النفط ومشتقاته في مشاريع التنمية، أو من خلال توظيف عوائد النفط لتمويل برامج التنمية فيه، وهنا يتضح أنه كلما ارتفعت أسعار النفط تتوفر لدى الدولة الموارد المالية اللازمة للقيام بالتنمية الاقتصادية، لكن من الناحية العلمية تشير الدراسات الميدانية إلى أن التنمية في البلدان غير النفطية أسرع بأربعة أضعاف منها في البلدان النفطية التي تعتبر أكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية مما يجعل العلاقة بين وجود الثروة النفطية والتنمية الاقتصادية سلبية لأنها ترتبها بسوء تخصيص العوائد النفطية لبرامج التنمية وتراجع القطاعات الاقتصادية رغم ارتفاع أسعار النفط بما يعرف بالمرض الهولندي، حيث أن البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية تنمو بوتيرة أبطأ من غيرها. وكمثال على ذلك في نيجيريا رغم الثروة النفطية الكبيرة إلا أن نصيب الفرد من الدخل الوطني فيها يحتل المرتبة 209 عالميا.¹

وتوجد قاعدة تعرف بقاعدة هارولد هوثلينج* توضح العلاقة بين سعر النفط والرفاهية الاقتصادية، وتنص على كيفية توزيع إنتاج الكمية الموجودة من الناضبة (النفط) على فترات زمنية مختلفة بحيث تتحقق أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة، وخالصة ما توصل إليه هو أنه يوجد لأي كمية محددة من المورد الناضب جدول زمني أمثل للإستخراج، هو ذلك الجدول الذي يضمن إرتفاعا منظما لسعر المورد بمعدل سنوي

¹ - سيد ابراهيم مصطفى واخرون، "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص31، 32.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

يعادل سعر الفائدة، وهذا المعدل سوف يتحقق تلقائيا بفعل قوى السوق وسيضمن تحقيق الكفاءة ويعظم الرفاهية الاقتصادية، فيكون جدول الإنتاج الأمثل من وجهة نظر هوثلينغ يحقق المعادلة التالية:¹

$$P_t = P_0 \cdot e^{rt}$$

بحيث:

P_t : هو سعر المورد الناضب في الزمن t

P_0 : هو سعر المورد الناضب في الزمن الابتدائي $t=0$

e : أساس اللوغاريتم الطبيعية

r : سعر الفائدة

t : الزمن

المطلب الثاني: علاقة تقلبات أسعار النفط بالموازنة العامة

تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة من خلال التأثير على مختلف جوانبها من النفقات، الإيرادات والرصيد النهائي.

الفرع الاول: علاقة أسعار النفط بإيرادات الميزانية العامة

لطالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية البترولية إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط.

إن المتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا قياسيا منذ بداية العقد الحالي لتصل الى 100 دولار أمريكي للبرميل مع بداية 2008 وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط المستفيد الأول من الطفرة النفطية التي سيحققها العالم إذ حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية كتسجيل الميزانية العامة لفوائض معتبرة باعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول.²

¹ - كتوش عاشور، " الغاز الطبيعي في الجزائر واثره على الاقتصاد الوطني"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص20.

² - أبو فليح نبيل، لعاطف عبد القادر، "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص2.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

حيث أن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية هو سبب تقلبات أسعار النفط. وبما أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الميزانية، حيث تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدول في النشاط النفطي، فهي نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسبة معينة وتطبق على أساس سعر بيع النفط، حيث أن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال النفطي.¹

ويمكننا تقديم مثال يبين العلاقة بين إيرادات الموازنة العامة و تطورات أسعار النفط كما يلي:

الجدول رقم(08): العلاقة بين إجمالي الإيرادات العامة وأسعار النفط في الدول العربية للفترة 2005_2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط	50.6	61	96.1	94.1	61
إجمالي الإيرادات	412.015	526.857	578.535	817.894	592.834

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2005، 2009)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية قد سار مسارا توافيقيا مع أسعار النفط حيث في سنة 2005 أين بلغ سعر النفط 50.6 دولار للبرميل كانت إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت 412.015 مليار دولار والملاحظ أن هذه القيمة أخذت في الارتفاع مع ارتفاع أسعار النفط إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت 817.894 مليار دولار مقابل 94.1 دولار للبرميل، وفي سنة 2009 نلاحظ أن هذه القيمة قد انخفضت إلى 592.834 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية حيث قدر ب 61 دولار للبرميل.

الفرع الثاني: علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة

أثرت الانخفاضات في أسعار النفط على معظم اقتصاديات الدول حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي انخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

¹ - عصماني مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية (2001-2004)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص152.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمية للنفط، في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.¹

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي. وتتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض وذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو التمويل، وتخفيض الإنفاق خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبا، بصورة مدمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد. أما في حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة (إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط منها:²

- برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية للإنفاق في الجانب الاجتماعي؛
- استثمارات في قطاع النفط نفسه زيادة النفقات العسكرية؛
- تسديد الديون.

وسنوضح العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة بالاعتماد على المثال التالي:

الجدول رقم (09): تطور الإنفاق العام للدول العربية وفقا لتطورات أسعار النفط خلال 2005، 2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط	50.6	61	69.1	94.1	61
إجمالي الإنفاق	322.353	378.066	464.349	565.895	590.300

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2005_2009)

¹ - أبو فليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 256.

² - عيسى مقيّد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2008، ص ص 83، 84.

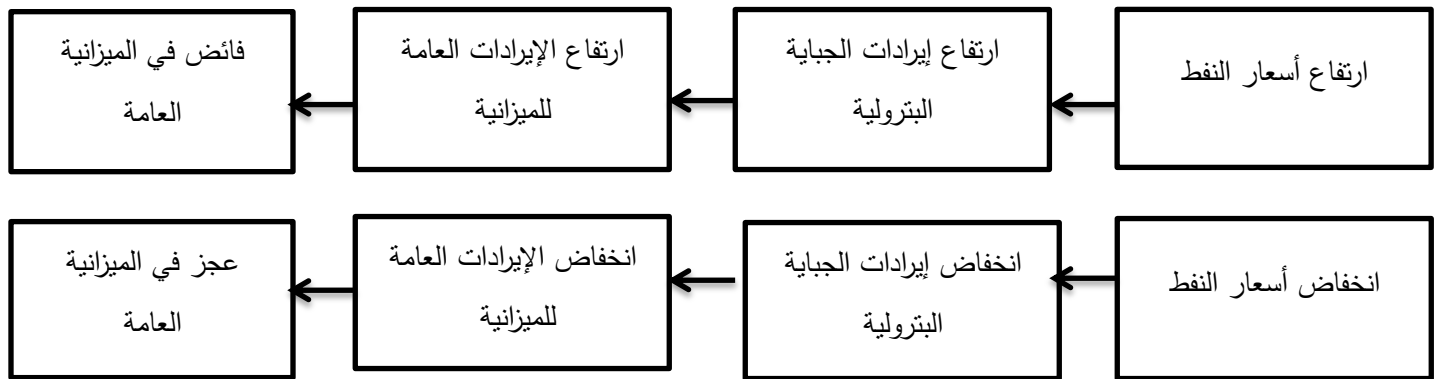
الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنفاق العام للميزانية في حالة ارتفاع مستمر حيث قدر سنة 2005 ب 322.353 مليار دولار وكان سعر برميل النفط 50.6 دولار للبرميل. ولما ارتفع سعر البرميل إلى 69.1 دولار سنة 2007 نلاحظ أن حجم النفقات العامة أيضا قد ارتفع إلى 464.349 مليار دولار، ولكن سنة 2009 نلاحظ أنه وبالرغم من انخفاض سعر النفط إلى 61 دولار للبرميل واصلت النفقات العامة مسارها في الارتفاع حيث بلغت 590.3 مليار دولار وذلك لارتباطها بعوامل داخلية كبرامج التنمية للدول العربية والضغط التضخمية فيها.

الفرع الثالث: علاقة أسعار النفط برصيد الميزانية

ترتبط وضعية الميزانية العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، من المتعارف عليه أن الأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات والإيرادات العامة أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس دائما محقق بالضرورة، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تعتمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، ويهدف تحقيق أهداف إجتماعيه يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد. ومما سبق يتضح لنا أن هناك علاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية من خلال العلاقة التي تربطه بالإيرادات والنفقات العامة ويمكن توضيح وتلخيص ذلك كما يلي:

الشكل رقم (04): انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة



المصدر: خليل عبد القادر، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له يومي 7،8 أكتوبر 2015، جامعة المدينة، ص21.

المطلب الثالث: علاقة تقلبات أسعار النفط بالميزان التجاري والنتاج المحلي الإجمالي

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري من جهة والعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنتاج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

الفرع الأول: علاقة تقلبات أسعار النفط بالنتاج الداخلي الخام

يمكن توضيح العلاقة بين سعر النفط والنتاج الداخلي الخام عن طريق أثر جانب العرض الكلاسيكي والذي حسبه فإن أي ارتفاع في أسعار النفط هو دليل على نقص وندرة المدخلات الضرورية للإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج الكامن، وبالنتيجة يكون هناك ارتفاع في تكلفة الإنتاج يقابله انخفاض في الإنتاجية وتباطؤ ونمو الناتج لقد تم تناول هذه العلاقة بين أسعار النفط والنتاج بكثرة من طرف العديد من الأدبيات التطبيقية، عموماً هذه الدراسات توصلت إلى نتيجة أساسية مفادها أن ارتفاع أسعار النفط يخلق أثراً سلبياً على مستوى الناتج، بينما وجد أن هذا الأثر ضعف مع الزمن وخاصة منذ أواخر تسعينات القرن الماضي ومن بين التفسيرات المتاحة أن الاقتصاد العالمي عرف منذ أواخر التسعينات وقبل الأزمة الراهنة صدمتين نفطيتين لا تقلان أهمية عن أزمة السبعينات إلا أن الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم حافظت على ثباتها في أغلب البلدان الصناعية الكبرى، وهناك تفسيراً لهذا الأثر المتناقص وهو أن آثار صدمات ارتفاع أسعار النفط تكون متشابهة بين الفترات التي تشهد هذا الارتفاع في الأسعار لكن ما يمكن أن يؤدي إلى اختلاف آثار هذه الصدمات هو إمكانية تزامنها مع صدمات كثيرة من عدة أنواع.¹

الفرع الثاني: علاقة تقلبات أسعار بميزان المدفوعات

ترتب عن زيادة أسعار النفط زيادة العجز في موازين المدفوعات لكل من المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للبترو، وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة. هناك أثرين مالي وحقيقي، حيث يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع للدول المنتجة للبترو بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فهو المدفوعات النقدية بحيث تعيد الدول البترولية جزء من المدفوعات النقدية إلى الدول الرأسمالية من خلال الاستثمار المباشر. أما الباقي فيتم الاحتفاظ به في بنوك دول أخرى أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعات الدول

¹ O.J.Blanchard and J.Gali, « the Macroeconomic Effects of oil shocks »,NBFR working paper 13368, 2007,

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

المتقدمة، أما الأثر المالي على موازين المدفوعات للدول الرأسمالية هو الاحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول، فمعظم الأرصدة البترولية لدول الأوبك قد تم الاحتفاظ بها في الدول الصناعية لبنوك واستثمارات طويلة الأجل.¹

المطلب الرابع: علاقة تقلبات أسعار النفط بكل من التضخم وأسعار الصرف

تؤثر التقلبات المختلفة لأسعار النفط على كل من حجم التضخم السائد وسعر الصرف في الدول وهو ما سنتناوله في هذا المطلب

الفرع الأول: علاقة تقلبات أسعار النفط بالتضخم

تعمل تقلبات أسعار النفط على تعقيد مهام واضعي السياسات الاقتصادية في كل الدول فالارتفاع الضخم خلال سنوات السبعينات يرجع في جانب منه إلى الارتفاع السريع في أسعار البترول والانخفاض الطويل في معدلات التضخم خلال الثمانينات والسبعينات من القرن الماضي، تزامن بدوره مع الانخفاض في أسعار النفط ومن ثم يتضح لنا مدى الارتباط بين متغيرات أسعار النفط والتضخم، ولشرح كيفية تأثير تغير أسعار النفط على النشاط الاقتصادي فهناك مجموعة من الآليات المحتملة لهذا التأثير عن طريق زيادة تكاليف المدخولات وزيادة عدم اليقين في الإستثمار، وهي بمصابة صدمة لمستوى الأسعار الإجمالية، وعموما فإن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم هي علاقة طردية، فأسعار النفط تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية وبالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات فإنها تستورد معها التضخم مما يؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار.²

إذا ارتفعت أسعار النفط في السوق النفطية العالمية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة دخول العملة الأجنبية إلى البلد وبالتالي زيادة الاحتياطات، وكنتيجة لذلك فإن قيمة العملة الأجنبية سترتفع، وتصبح القوة الشرائية للعملة أكبر من تلك التي كانت عليه قبل ارتفاع أسعار النفط وكأن أسعار السلع تنخفض إن صح التعبير وبذلك ينخفض التضخم.³

¹ - دخلي عبد الرحمان، "أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر"، مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- الخاطر والحلول-، يومي 8/7 أكتوبر 2015، جامعة المدية، ص ص11، 12.

² - حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص63.

³ - دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص22.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

الفرع الثاني: علاقة تقلبات أسعار النفط بسعر الصرف

ترتبط تقلبات أسعار النفط بسعر الصرف في الدول المنتجة للنفط بطريقة غير مباشرة من حيث تأثيرها في حجم الصادرات والواردات من جهة ومن حيث تأثيرها على حجم التضخم من جهة أخرى. فبارتفاع أسعار النفط في الاسواق النفطية يرتفع ترتفع معها قيمة الصادرات بالنسبة للواردات بسبب زيادة حجم الصادرات النفطية ما يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة نتيجة زيادة الطلب عليها. ومن حيث أن تقلبات أسعار النفط تؤثر من خلال زيادة دخول العملة الأجنبية وحجم الاحتياطات الأجنبية في البلد، فإن ذلك سيؤدي حتما الى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف الاجنبي.

المبحث الثالث: سياسات واستراتيجيات مكافحة تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة

نتيجة للتقلبات المختلفة والمفاجئة للأسعار في الأسواق النفطية، ونظرا لآثارها الوخيمة على اقتصاديات الدول النفطية، تسعى الدول المنتجة إلى البحث عن الاستراتيجيات والسياسات الملائمة التي تمكنها من مواجهة آثار هذه الأزمات السريعة والتصدي لها وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في بلدانها من مختلف جوانبه.

وسنحاول في هذا المبحث الإحاطة ببعض هذه الاستراتيجيات بدءا بدور السياسة المالية في مكافحة تقلبات أسعار النفط، وكذا دور إدارة الفوائض المالية والتتويج الاقتصادي للدول المنتجة، إضافة إلى مكافحة الفساد وتحسين مناخ الأعمال.

المطلب الأول: دور السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة

تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة، والدول المنتجة للنفط هي من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات، لأن نسبة كل من الصادرات والواردات فيها إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر عالية جدا، وهذا يعني أن التقلبات في قيمة الصادرات ستعكس مباشرة في تقلبات الدخل الوطني، ولأن معظم الدخل المحصل عليه من تصدير هذه السلعة يرجع إلى الدولة، فإن السياسة المالية للدولة تعتبر أداة مهمة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي¹ وذلك من خلال تعبئة الإيرادات النفطية وتخفيف أثر العائدات العابرة على الإنفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين، وكذا ترشيد النفقات وحوكمة الميزانية العامة للدولة.

الفرع الأول: تعبئة الإيرادات

إن الحاجة إلى إيرادات إضافية مسألة هامة في كثير من البلدان، ولكن تحسين وتعبئة الموارد يكتسي أهمية أكبر، ويمكن تحصيل إيرادات إضافية للدول من خلال تطبيق عدة إجراءات أهمها:

- بناء إدارات تحد فعلا من الحوافز وفرص تحقيق الربح والسلوك غير اللائق، والقادرة على تنفيذ الامتثال الطوعي المطلوب لتوسيع الوعاء الضريبي عن طريق الاستعانة بوسائل من بينها إدارة المخاطر (توزيع الموارد حيث تتعاضد المخاطر المحدقة بالإيرادات) وتقسيم المهام ما يدفع النمو الممكن على المدى المتوسط

¹ - أحمد العبدلي، "المخاطر المحيطة بالنفط"، مقال منشور في مجلة عكاظ للصحافة والنشر، تاريخ الاطلاع 2017/04/24

على الموقع الإلكتروني: http://www.okaz.com.sa/oka7/osf/20060923/car_20060923999

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

بما في ذلك البنية التحتية الرعاية الصحية والتعليم، بالإضافة إلى ذلك فمن شأن مصادر الإيرادات الأكثر استقراراً أن تساعد على اجتذاب تقلب النفقات العامة وسياسة المالية العامة المسايمة للاتجاهات الدورية.¹

أولاً: تعبئة الإيرادات في البلدان المصدرة للنفط

تكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط جراء ما يصيبها من أثر بسبب هبوط الأسعار، ففي سنة 2015 مثلاً خسرت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من 340 مليار دولار من إيرادات النفط في موازنتها العامة وهو ما يصل إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي المجمع لهذه الدول، ولمواجهة تقلبات الأسعار النفطية يجب على البلدان المصدرة أن تتكيف مع انخفاض الأسعار مثلاً بالحد من الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وبالطبع تتفاوت احتياجات التكيف المالي من لد لآخر، فمثلاً أصبحت معظم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بفضل سياستها الرشيدة قادرة على تحقيق التكيف بوتيرة تمتد عدة سنوات، مما يخفف الأثر على النمو، ويجدر أن نذكر أيضاً أن اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي سبق لها إجراء تعديلات كبيرة في ماليتها العامة وهي قادرة على أداء هذه المهمة مرة أخرى. ولتستطيع تحقيق ذلك يجب:

- البدء في وضع نظام بسيط يركز مبدئياً على ضريبة القيمة المضافة ويفضل أن تكون إقليمية منسقة وحتى إذا كانت المعدلات الضريبية منخفضة في حدود الرقم الواحد، فمن الممكن أن تحقق إيرادات تصل إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي؛
- زيادة التركيز على ضرائب دخل الشركات إلى جانب الضرائب العقارية والرسوم المتخصصة؛
- كذلك مواصلة الاستثمار في بناء القدرات المتخصصة في إدارة الضرائب مما يمكن أن يسمح باستحداث ضرائب الدخل الشخصي في نهاية المطاف.²

¹ - مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص255.

² - كريستين لاغارد، "تعبئة الموارد في الدول النامية"، ص3، اطلع عليه يوم: 2017/04/24، عن الموقع:

http://oil naturalgaz.com/studios/s46.htm.consulté ne -arab

ثانيا: تعبئة الإيرادات في البلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط والبلدان منخفضة الدخل

يواجه الكثير من البلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط تحديات كبيرة في تعبئة الإيرادات وتصميم نظم ضريبية أكثر عدالة، فالبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على سبيل المثال تولد إيرادات ضريبية تبلغ حوالي 13% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المتوسط مقارنة ب 17% في الاقتصاديات الصاعدة والنامية الأخرى، ومن الواضح أن هناك مجالا لزيادة الإيرادات عن طريق توسيع القاعدة الضريبية أيضا، وجعل ضريبة الدخل الشخصي أكثر تصاعدية، وإلغاء النظم الضريبية التفضيلية التي تطبق على دخل الشركات، وتونس مثال جيد في هذا الصدد، حيث استفادت بعض الشركات التي يتميز نشاطها في التصدير من المعاملة الضريبية شديدة التفضيل والقواعد التنظيمية المحدودة على مدار العقود الثلاث الماضية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الكلية للحوافز التي تتيحها المالية العامة لهذه الشركات المفضلة وصلت إلى 2% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2012. أما عن البلدان منخفضة الدخل فإن الحاجة ماسة في هذه الاقتصاديات لإيجاد حيز مالي إضافي يتيح الفرصة لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية.

وتشير أبحاث جديدة أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي يسجل زيادة حادة بمجرد أن تبلغ نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي 12.5% ولذلك ينبغي أن تهدف البلدان الى الاحتفاظ بمستوى مريح يتجاوز هذا المستوى الحدي كأن يكون أكثر من 15% على سبيل المثال، ولكن نسبة الضريبة في حوالي نصف البلدان النامية كلها لا تزال أقل من 15% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة ب 18% في الاقتصاديات الصاعدة و26% في الاقتصاديات المتقدمة.

ولذلك تمثل تعبئة الإيرادات المحلية ضرورة بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة، ويعني هذا تطبيق نظم ضريبية بسيطة وعادلة وواسعة القاعدة، كما يعني أنه بمجرد تعبئة الإيرادات يتعين إنفاقها بكفاءة وفعالية لدعم الاحتوائي، ومن الضروري في هذا الصدد وجود مؤسسات مالية قوية وإدارة كفئة للمالية العامة وهي مجالات يقدم فيها صندوق النقد الدولي بصورة يومية مساعدات فنية مكثفة ومساهمات ملموسة في بناء القدرات.¹

¹ - كريستين لاغارد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق

تشكل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الموازنة العامة للدول، كما أن سياسة الإنفاق العام تعتبر من بين أهم سياسات الدولة الرامية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية منها، لذا يجب توجيهها الوجهة الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف.

أولاً: مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه

1_ مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

يشق ترشيد الإنفاق العام في معناه الإصلاحي من كلمة الرشد الإقتصادي، وفي مفهومه الإسلامي هو حسن التعامل مع الأموال كسبا وإنفاقا، بمعنى "ترشيد الإنفاق العام وترشيد الإيرادات العامة، وبذلك عندما نعرف الرشد الاقتصادي في الإنفاق فهو حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال"، والرشد يتنافى مع التبذير من جهة والتقتير من جهة أخرى بمعنى أن الزيادة أو النقصان عن وضع الاعتدال هي عدم رشد، كما يتضمن مبدأ ترشيد الإنفاق العام إتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفاضلي السليم، بحيث يقدم الأهم على المهم.¹

كما أنه يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وإرتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة إستخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يتضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إتساع ما يفضلونه من سلع وخدمات.²

2_ أهداف سياسة ترشيد الإنفاق العام:

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى ما يلي:³

¹- فارس النفعي، "مفهوم ترشيد الأنفاق الحكومي وعلاقته بالموازنة العامة"، تاريخ الاطلاع 2017/04/26المنتدى العربي

عن الموقع: <http://www.omsn,hrdixussion.com/54m2/.mk2>

²- حامد عبد المجيد دراز، محمد حامد أبو دوح، "مبادئ المالية العامة"، ألكس لتكنولوجيا المعلومات، القاهرة 2007، ص265.

³- محمد صادق حامد ربايعية، "نموذج مقترح لقياس أثر جودة العلونات الأحاسسية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبق المعايير الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية الأعمال، جامعة عمان الغربية للدراسات العليا، عمان 2010، ص48.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

- رفع الكفاءة الإقتصادية عند إستخدام المواد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات؛
- تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والإتجاهات؛
- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والسيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية التحتية؛
- مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة؛
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها؛
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء إستعمال السلطة والمال العام؛
- تجنب مخاطر المديونية المالية وآثارها خصوصا أن كثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.

ثانيا: ترشيد الإنفاق العام وواقعه في الدول المنتجة (تجارب عربية)

في ظل إستمرار هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية تواجه بعض الحكومات التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لدعم ميزانيتها جملة من المشكلات والتحديات المهمة والحساسة، فقد ألفت هذه الأزمة بضلالها على إقتصاديات دول الخليج التي تضررت كثيرا جراء إنخفاض أسعار النفط ونقص السيولة المالية، والتي دفعت بعض الحكومات الخليجية إلى إعتتماد خطط وإجراءات إصلاحية، منها تقليص الإنفاق وإتخاذ إجراءات نقشفية وتقليص الدعم وغيرها من الإجراءات، ومع زيادة إنهيار أسعار النفط مع بداية العام 2015 إتخذت دول الخليج مجموعة من التدابير المالية الخاصة بترشيد النفقات حيث كانت إمكانيات دول الخليج في المناورة لمواجهة تبعات تراجع أسعار النفط ليست كثيرة، كما أنها لا تملك سياسة ضريبية تساهم في إيرادات الموازنة، ومن ثم لم يكن أمامها سوى تعديل سياسة الإنفاق والبحث عن مواضيع الهدر والتبذير لتصحيحها وكذا كبح إنفاقها الإستثماري وتأجيل بعض المشاريع المبرمجة في البنية التحتية

1_سياسة ترشيد الإنفاق العام في الكويت:

كشفت كل من وزارة الدفاع والداخلية والمالية عن تنفيذها خطط للترشيد الحكومي لمواكبة سياسة الدولة لإصلاح الوضع المالي والإقتصادي وتعويض العجز في الميزانية، وقد جاء ذلك على لسان نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخال، ونائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح وغيرهم ومن بين سياسات الترشيد المتبعة ما يلي:¹

- إصدار القرار الوزاري رقم 880 لسنة 2015 في 2015\10\12 بشأن نظام مخصصات التفرغ والإنتساب والدورات التدريبية للعسكريين؛
- القرار الوزاري رقم 972 لسنة 2015 بتاريخ 2015\11\22 بشأن تعديل مخصصات المهام الرسمية وحجزات تذاكر السفر للموفدين بمهام رسمية والبعثات والدورات الخارجية للعسكريين؛
- القرار الوزاري رقم 105 لسنة 2016 بشأن تعديل المادة 1 من القرار الوزاري رقم 919 لسنة 2015 بشأن المخصصات اليومية ومنح السكن للطلبة الضباط المبعوثين أو الموفدين بدورات تدريب

ترتيب الأولويات:

- أما بالنسبة إلى بيان القيمة المالية من الميزانية المراد تخفيضها للسنة المالية 2016\2017 فإن وزارة الدفاع تسعى جاهدة إلى اتخاذ كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الإنفاق، وذلك بالاتفاق مع وزارة المالية التي تجري تخفيضات على مشروع الميزانية المقدم من الوزارة وفقا للإطار العام للميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يضطر الوزارة إلى إعادة ترتيب أولوياتها في ضوء الإعتمادات المتاحة في بعض البنود وبما لا يؤثر على جاهزية القوات المسلحة؛
- إضافة إلى أنه يتم التنسيق من وزارة المالية لإتخاذ الإجراءات الممكنة لتخفيض الإنفاق إلى أقل حد ممكن بما لا يمس متطلبات العمل الأمني وبما يتيح للوزارة تأدية واجباتها نحو حفظ أمن وأمان الوطن والمواطنين؛

¹ - "الكويت: ترشيد الانفاق العام أصبح أمرا حتميا"، تاريخ الاطلاع 2017/05/26، عن الموقع:

<http://elfagr.org/2382694>

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

- أما بشأن القيمة المالية المراد تخفيضها من ميزانية السنة المالية 2016\2017 فإنه يتعذر تحديد تلك القيمة نظرا لأن مشروع الميزانية للسنة المذكورة لم يتم إعداده حتى تاريخه، ولم تتضح المبالغ والموضوعات المعتمدة؛
 - تم وضع خطة عمل بشأن ضبط المصرفيات، وترشيدها للإنفاق للسنة المالية 2016\2017 على أن تطبق في ضوء قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016\2017 بعد اعتمادها من مجلس الأمة؛
 - تم الأخذ بعين الاعتبار مراعات الأولويات لمشروعات الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات التابعة لها، بما لا يخل بتقديم الخدمات العامة المطلوبة.
 - إن الهيئة العامة للتعويضات أخذت على عاتقها سياسة الترشيد ضمن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2016\2017 وقد اتبعت الهيئة في سبيل ذلك الخطوات التالية:
 - تقرير مصاريف مكتب جنيف، وذلك بنقل موضعي المكتب الى مقر البعثة الدائمة بجنيف، وما يتبع ذلك من توفير في المصاريف الشهرية من إيجار الموقع وإستهلاك الكهرباء والماء والهاتف وخدمات التنظيف والخدمات الإستهلاكية الأخرى؛
 - النقل من إستئجار عدد المركبات المستخدمة في الهيئة؛
 - الترشيد في أعمال الصيانة والترميم في الهيئة وإقتصرها فقط على الأعمال الضرورية وبأقل الأسعار؛
 - تمت إحالة الموظفين ممن بلغوا السن القانونية للتقاعد؛
 - الإبقاء على الهيكل التنظيمي الحالي للهيئة من دون توسع تجنبا لتحميل الميزانية أعباء إضافية؛
 - مراعات الترقيات بالإختبار وفق الضوابط والشروط المعتمدة في الهيئة؛
 - توقيف سياسة التدوير بين الموظفين في الإدارات والمكاتب للإستفادة منهم وفق حاجة العمل؛
 - حظر العمل الإضافي أيام العطل والأعياد ب المواصلات.
- إن الجهات المعنية بوزارة المواصلات، مؤسسة الموانئ الكويتية، الإدارة العامة للطيران المدني، شركة الخطوط الجوية الكويتية، اتفقت على المضي في اتخاذ إجراءات الترشيد والإصلاح الإقتصادي الآتية:

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

- تقليص عدد المهمات الرسمية الخارجية إلى أبعد الحدود والإكتفاء بالضروري منها الذي يعطي قيمة مضافة للجهة وضغط عدد الذين يشاركون في هذه المهمات وإشترط أن يكونو من ذوي الاختصاص المباشر؛
- إلغاء المشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات التي تعقد خارج البلاد؛
- جعل إجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة وفق العمل في أوقات الدوام الرسمي مالم تحتتم الضرورة غير ذلك؛
- حظر العمل الإضافي أيام العطل الأسبوعية والأعياد الرسمية؛
- وقف تعيين غير الكويتيين إلا عند الضرورة الملحة؛
- إلغاء الإعتماد المخصص للأنشطة الإجتماعية.

2_سياسة ترشيد الإنفاق العام في قطر:

إن سياسة ترشيد الإنفاق العام التي إتخذتها دولة قطر منذ إنخفاض أسعار النفط أسهمت بشكل كبير في الحد من عجز الموازنة التي أعلن عنها مطلع عام 2016، وقد كانت هذه السياسة جنبا إلى جنب مع الإحتياطات المالية المريحة التي تتمتع بها الدولة والتي كونتها خلال حقبة الإرتفاع الكبير في أسعار النفط من شأنها أن تساهم في تخفيف الآثار السلبية لأسعار النفط المنخفضة على الإقتصاد الوطني، مع الإشارة إلى أن قطر تعد من بين أكثر الدول النفطية إستثمارا لفوائضها النفطية في الإقتصاد غير النفطي. وإعتمدت قطر مطلع عام 2016 سعر 48 دولار للبرميل في وضع الموازنة مقارنة مع سعر 65 دولار للبرميل في موازنة سنة 2015 وتواجه تلك الموازنة عجزا نتيجة للتراجع في إيرادات النفط والغاز عقب إنخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، حيث من المتوقع أن تحقق الموازنة عجزا يبلغ 12.7 مليار دولار.¹

توقعات:

وكانت وكالة فيستن للتصنيف الإئتماني قد توقعت في تقريرها الصادر مطلع شهر سبتمبر 2016 أن يؤدي انتعاش أسعار النفط وتطور العوائد المتأتية من القطاعات غير النفطية التي تسجل فائضا في موازنة 2017، كما توقعت هذه الوكالة إنخفاض النفقات الحكومية بنسبة 20% الى 22% مليار ريال عام 2016

¹ - فارس النفعي، "مفهوم ترشيد الأنفاق الحكومي وعلاقته بالموازنة العامة"، تاريخ الاطلاع 2017/04/26المنتدى العربي

عن الموقع: <http://www.omsn,hrdixussion.com/54m2/.mk2>

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

وذلك بفضل نجاح الدولة في ترشيد الإنفاق الحكومي، متوقعة أن يستقر الإنفاق الحكومي للعام بأكمله قرب المبالغ المرصودة في الموازنة.

إن ترشيد الإنفاق يعد من بين الأسباب الرئيسية لعلاج عجز الموازنة والأفضل أن يأتي الترشيح من مصادر متنوعة بدلا من التركيز على رفع دعم الطاقة الذي يعد مصدرا أساسيا لكن ليس وحيدا لضبط الإنفاق، حيث أنه هناك عاملين أساسيين يتحكمان في حجم العجز، وهما الإيرادات والنفقات، وبما أن الإيرادات لا يمكن إدارتها على المدى القصير بسهولة، فإن الطريق الأقصر لتقليص العجز هو خفض الإنفاق إلا أن الدولة لم تقم بإجراءات تفشيفية وإنما إتخذت سياسة تقوم على ترشيد الإنفاق وذلك بهدف المحافظة على نموها الإقتصادي عند مستويات معقولة خاصة أن قطر إحتلت الدولة الأولى عالميا في تحقيق أعلى معدلات النمو في السنوات القليلة الماضية.¹

إجراءات هامة:

إضافة للخطوات السابقة إتخذت الدولة عدة إجراءات هامة لمكافحة الإسراف، ومنها رفع رسوم بعض المرافق العامة مثل مطار حمد الدولي، وكذلك إعادة تسعير الوقود ليكون بالتسعيرة العالمية، وتركز موازنة 2016 بشكل رئيسي على تنفيذ المشاريع الرئيسية في قطاعات الصحة والتعليم والبنى التحتية والنقل، وبالتالي فإن المشاريع الرئيسية التي تقوم الدولة على تنفيذها لم تتأثر، وهو ما من شأنه أن يعمل على تحريك العديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى في الدولة التي تقوم على إرتفاع حجم الإنفاق على المشاريع الوطنية الكبرى.²

سياسة حكيمة:

إن سياسة إرشاد الإنفاق التي إتخذتها قطر تعد سياسة حكيمة في الوقت الحالي لمواجهة أي آثار سلبية نتيجة الأوضاع السلبية للإقتصاد العالمي، حيث أن قطر تعتبر في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي كما ترتبط بالنفط ارتباطا وثيقا، باعت الدولة معظم إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال من خلال عقود طويلة الأجل بإعتماد متوسط أسعار النفط على مدى عدة سنوات الأمر الذي يوفر إستقرار أكثر من إعتماد أسعار النفط الخام.³

¹المرجع نفسه.

²- فارس النفعي، مرجع سبق ذكره.

³- المرجع نفسه.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

الفرع الثالث: حوكمة الموازنة العامة

تأثرت موازنات دول الخليج بانخفاض أسعار النفط حيث تقوم هذه الدول باحتساب موازنتها العامة وخطط التنمية على أساس معدل سعر البرميل النفطي لتقرر فيما بعد إن كانت ستحقق فائضا أو عجزا في نهاية السنة، حيث أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى خفض غير متوقع في الإيرادات ومن ثم إمكانية حدوث عجز في الميزانية العامة، فالمملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم ستتأثر بشدة جراء هذا الانخفاض ويتوقع أن يصل عجز موازنتها حوالي 38.6 مليار دولار هذه السنة، وهي بحاجة إلى حوالي 95 دولار للبرميل حتى تتوازن، بينما تحتاج الكويت وقطر إلى حوالي 71 دولار للبرميل حتى تتوازن ميزانيتها، أما عمان فهي بحاجة إلى 105 دولار للبرميل، والجدول الموالي يوضح أرصدة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي العربية ما بين سنتي 2013 و 2015 كما يلي:¹

الجدول رقم (09): أرصدة الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ما بين 2013_2015 من إجمالي الناتج المحلي

السنة	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية	الإمارات
2013	34.7	14.4	(4.3)	8.7	8.7	8.6
2014	21.9	9.2	(5.4)	(1.4)	1.1	6
2015	11.2	(1.5)	(12.1)	(16.4)	(10.1)	(3.7)

المصدر: مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي، صندوق النقد الدولي، 15 جانفي، ص24.

من خلال الجدول نلاحظ أن تدهور أسعار النفط مع نهاية 2014 أدى إلى انخفاض نسب فوائض من أرصدة المالية العامة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي التي تحقق عجوزات حيث تحول الفائض المالي لسلطنة عمان إلى عجز قدر ب (1.4) كذلك بالنسبة للبحرين التي عرفت تزايد في عجزها المالي واستمرار إنخفاض الفائض بالنسبة للكويت وقطر والسعودية وعمان، وبالنسبة لعام 2015 فإن دول مجلس التعاون تحقق عجوزات يكون بعضها كبيرا كالسعودية والذي قدر عجزها ب (10.1) والتي أعلنت إستمرارها في تمويل خطط إنفاقها التوسعية، كما حققت كل من عمان والبحرين عجوزات كبيرة كانت على النحو التالي (16.4) و (12.1) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية.

¹ - أسامة نجوم، "تداعيات إنخفاض أسعار النفط على إقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2015، ص9-11.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

وفيما يتعلق بدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط غير دول مجلس التعاون والتي تعاني من عجز موازاتها المالية منذ عام 2013 وتشير التقديرات إلى ارتفاع كبير في قيمة العجز المالي كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): أرصدة الموازنة العامة في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط

السنوات	العراق	اليمن	إيران	ليبيا
2013	(5.9)	(6.9)	(2.2)	(4)
2014	(4.9)	(5.4)	(1.4)	(43.3)
2015	(6.1)	(5.2)	(3.4)	37.1

المصدر: تقرير الآفاق الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إرتفاع كبير في قيمة العجز المالي عام 2014 والذي وصل إلى (43.3) مقارنة بسنة 2013 وبدرجات متفاوتة في كل من العراق واليمن وإيران وذلك نتيجة إنخفاض كميات تصديرها من النفط وانخفاض سعره أيضا ونظرا لتوقعات إرتفاع ملحوظ في حجم صادراتها النفطية سنة 2015 مع توقع تحسن الأوضاع السياسية فيها، يتوقع انخفاض نسبة عجزها المالي إلى (37.3) مليار دولار.

المطلب الثاني: دور صناديق الثروة السيادية كآلية لمواجهة تقلبات أسعار النفط

دور صناديق الثروة السيادية ليست بالظاهرة الحديثة من حيث توأجدها في الواقع الإقتصادي سواء المحلي أو الدولي تعود إلى منتصف القرن الماضي تمثل احد أهم وسائل إدارة الفوائض المالية.

الفرع الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية

أولا: تعريف صناديق الثروة السيادية ودوافع إنشائها

1- تعريف صناديق الثروة السيادية

صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق إستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة، وتتشئ الحكومة صناديق الثروة السيادية لأغراض إقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توصيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في إستراتيجيات إستثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية وتنتم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق إستقرار المالية العامة وصناديق المدخرات

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

ومؤسسات استثمار الإحتياطيات وصناديق التنمية وصناديق الإحتياطيات غير المقترنة بالإلتزامات التقاعدية الصريحة.¹

2- دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية

تتباين مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد إلى آخر حسب مميزات وخصائص الهيكل الإقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي:²

- التحسب للنضوب الطبيعي للموارد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي وإستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي؛
- أما المبرر الثاني لإنشاء صناديق الثروة السيادية فيعلق بالطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني وإمكانيات تنويع قاعدته.

وهذه تعتمد على حجم الإحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم الإحتياطي والإنتاج وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الإقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانيات الحالية والممكنة لذلك الإقتصاد:

- يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة حيث تؤدي الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الإقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف؛
- إن وجود إنعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي على إقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لإدخار الفائض المالي أو إستثماره خارجيا للحفاظ على إستقرار النشاط الإقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض؛
- إن تعرض إحتياطيات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الإحتياطيات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء

¹ صناديق الثروة السيادية، "المبادئ والممارسات المتعارف عليها، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية"، صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2008، ص3.

² - ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، ص 210، 211، اطلع بتاريخ:

صناديق سيادية تقوم بإستثمار جزء من هذه الإحتياطيات في أصول مالية متنوعة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.

ثانيا: أهداف ومميزات وأنواع صناديق الثروة السيادية.

1-أهداف صناديق الثروة السيادية

تتباين أهداف الصناديق السيادية بإختلاف أنواعها ومبررات إنشائها ورغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي:¹

- حماية الإقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخل الصادرات؛
- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الإدخار الموجه للأجيال القادمة؛
- تنويع مداخل البلد وبالتالي التقليل من الإعتداد على صادرات السلع غير المتجددة؛
- تعظيم عوائد إحتياطيات الصرف الأجنبية؛
- مساعدة السلطات النقدية على إمتصاص السيولة غير المرغوبة؛
- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
- تحقيق النمو المستدام الطويل الأجل لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق؛
- تحقيق أهداف إستراتيجية سياسية وإقتصادية.

2- مميزات الثروة السيادية

تتميز صناديق الثروة السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى بمجموعة من الخصائص التي يمكن ذكرها فيما يلي:²

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى إلى الإستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، ويغلب على محفظة أصولها الإستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية ولكونها ملزمة بالإحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، تستثمر أساسا في

¹http://www.swfminstitute.org/ research, phpsome fond objectives, sovereign wealth fond Institute "

² عبد المجيد قدى، "الصناديق السيادية ووالأزمة الراهنة، محلية إقتصاديات شمال إفريقيا"، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010، ص2.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

السندات وهذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين والنرويج تؤكد مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية؛

- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الإشتراكات من جهة وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية؛
- تتميز عن المؤسسات، حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية و تخضع بموجب ذلك القانون التجاري، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق إستثمار ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي إستثمار الأصول المالية.

ويمكن توضيح الفرق بين صناديق الثروة السيادية وبعض الهيئات الحكومية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (12): الفرق بين صناديق الثروة السيادية وبعض المؤسسات الحكومية

المؤشرات	صندوق الثروة السيادية	الشركات الإقتصادية العمومية	صناديق التقاعد العمومية
الملكية	للحكومة	مبدئيا للحكومة	للمتقاعدين المشتركين في الصندوق
الهدف الرئيسي	متنوع	متنوع	العمل على تحقيق الربح
الموارد	صادرات سلع والمواد الأولية	حكومية أرباح الشركات	مساهمة المتقاعدين
الرقابة الحكومية	قوية	مهمة	ضعيفة
درجة الإفصاح	متفاوتة	متفاوتة	مرتفعة "وجود شفافية
درجة تنوع الإستثمارات	مرتفعة	مستقرة	مستقرة

Source:<http://www.swfimstitute.org/> research, phpsome fond objectives, souverain wealth fond "Institute

3-أنواع صناديق الثروة السيادية

يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية إلى عدة أنواع وفقا لمعايير مختلفة يمكن ذكرها فيما يلي:¹

3-1-وفق موارد الصندوق:

3-1-1-الصناديق الممولة عن طريق الموارد الأولية

هي صناديق تكونها الدول المصدرة للموارد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة إستغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص3.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

3-1-2 الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية

ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من إحتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية في تعاضم بحيث تجاوز 7 ترليون دولار في سنة 2008 ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها ب1 ترليون دولار وتملك الدول النامية 5/4 هذا المبلغ ولقد إستطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائد مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب آسيا بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الإستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية بعد أن وازنت بين الإحتفاظ بها كإحتياطات نقدية أو إستثمارها بما يحقق لها عوائد.

3-1-3 الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة

دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصوصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، وتتباين إستعمالات الدول لهذه العوائد فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الإقتصاد وسداد الديون، ونظرا لضخامة هذه العوائد و تخوفا من أن تقود إلى توسيع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الإستيعابية للإقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر التحكم فيها وإنطلاقا من كون المؤسسات المخصوصة هي ملك عام لجميع الأجيال ليتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.

3-1-4 الصناديق الممولة بخصائص الميزانية

تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائض في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لإستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة ولتوجيه المعطيات الإقتصادية من جهة ثانية، ولما يلاحظ توالى تحقيق هذه الفوائض وإرتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد إستثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

3-2-2- وفق لوظيفة الصندوق:

3-2-1 صناديق إستثمار

نقوم بتوظيف أصولها بطريقة مباشرة في الأسواق المالية العالمية في شكل قيم منقولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال شراء عقارات.

3-2-2 صناديق إدخار

تقوم بإدخار أصولها لدى البنك المركزي أو في المنظمات والمؤسسات المالية الدولية.

3-2-3 صناديق مختلطة

تقوم بكل الوظيفتين الإستثمارية والإدخارية.

3-3- وفق مجال عمل الصندوق

3-1-1 صناديق سيادية محلية

هي صناديق يركز نشاطها الإستثماري والإدخاري داخل البلد.

3-2-2 صناديق سيادية دولية

يرتكز نشاطها الإستثماري والإدخاري خارج البلاد.

3-3-3 صناديق مختلطة

تقوم بأنشطة إستثمارية وإدخارية داخل وخارج الوطن في نفس الوقت.

3-4- وفق لدرجة إستقلالية الصندوق:

3-4-1 صناديق سيادية غير مستقلة

هي صناديق مدارة بصفة مباشرة من قبل الحكومة ولا تتمتع بإستقلالية القرار، تتميز معظم هذه الصناديق بعدم خضوعها للرقابة المستقلة والمساءلة و الإفصاح.

3-4-2 صناديق سيادية مستقلة نسبيًا

هي صناديق مدارة بطريقة غير مباشرة من قبل الحكومة حيث يتم إشراك جهات أخرى على غرار البنك المركزي والهيئات المستقلة في إدارتها، أهم ما يميزها أنها تتمتع بالإستقلالية النسبية في إتخاذ القرار كما أنها تخضع للرقابة المستقلة و المساءلة والإفصاح.

الفرع الثاني: موقعها في النظام المالي العالمي ودورها في تمويل إقتصاديات الدول النفطية

أولاً: موقعها في النظام الحالي العالمي

إن تحديد وزن ومدى تأثير صناديق السيادة في النظام المالي العالمي يتطلب إجراء بعض المقارنات الدولية مع بعض الإجماليات الإقتصادية والمالية الدولية، إذ يتجاوز الحجم لرؤوس أموال الصناديق السيادية 3 تريليون مليار أمريكي بينما يبلغ الناتج المحلي الخام للإقتصاد الأمريكي 12 تريليون دولار وتقدر القيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة على المستوى العالمي "أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية" بنحو 50 تريليون دولار وفي ضوء هذه المقارنات يتضح أن إجمالي رؤوس أموال هذه الصناديق يعتبر ملفا كبيرا ولكنه ليس ضخما، يبدأ من مبلغ كبير نسبيا إذا ما قورن بحجم بعض أسواق المال الناشئة حيث تبلغ القيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة في أسواق الدول الإفريقية والشرق الأوسط والدول الأوروبية الناشئة مجتمعة نحو 4 تريليون دولار وهو تقريبا حجم نفس مجموعة دول أمريكا اللاتينية، لكن مع توقع بلوغ إجمالي رؤوس أموال هذه الصناديق 12 تريليون دولار بحلول عام 2015 ولدينا نسبة 10% من إجمالي الأصول المالية في العالم فمن المرجح أن تجذب هذه الظاهرة المزيد من الإهتمام في الإقتصاديات المتقدمة ومن جهة أخرى فقد تخطى حجم رؤوس أموال هذه الصناديق القيمة الإجمالية لرؤوس أموال صناديق التحوط HedgeFunds أي تمثل فئة عريضة من فئات صناديق الإستثمار الخاصة التي تتحمل مخاطر مرتفعة في سعيها لتحقيق عوائد مرتفعة والتي يعتقد بأن إجمالي رؤوس أموالها يزيد عن 2 تريليون دولار أمريكي.¹

كل ذلك يبين المكانة المتميزة التي تشغلها صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي بالرغم من حداثة تجربتها مقارنة بهيئات مالية أخرى.

ثانيا: دورها في تمويل إقتصاديات الدول النفطية

تواجه البلدان النفطية معضلة كانت ولا تزال أهم هاجس لمخططي التنمية في تلك الدول تتمثل في الإستعداد لعصر ما بعد النضوب النفطي سواء كان نضوبا طبيعيا أو إنحصار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة، لذلك كان هدف التنويع الإقتصادي أي تنوع مصادر الدخل الوطني أو تنويع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات أو الإيرادات غير النفطية هدف معلنا لمعظم الدول النفطية والوصول إلى هذا الهدف اتبعت الدول النفطية مسارين متلازمين في بعضهما ومستقلين في البعض الآخر، يتمثل المسار الأول

¹ - مجلة اتحاد المصارف العربية، دائرة البحوث في اتحاد المصارف العربية، العدد: 333، أوت 2008، بيروت، ص137.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

في استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، ويختلف ذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية، باختلاف البلدان واختلاف الظروف الزمني أيضا أما المسار الثاني فيتمثل في إيدار جزء من الإيرادات النفطية وتمييتها بالإستثمار الداخلي والخارجي لتشكل دخلا جديدا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل وهذا المسار ينطوي على تحويل أصل حقيقي " النفط إلى أصل مالي أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى ثروة على الأرض ويتم ذلك من خلال إنشاء صناديق، بمسميات وقواعد مختلفة، وفي هذا المجال تشير الإحصائيات الخاصة بتصنيف الصناديق السيادية حسب الموارد أن نسبة %58,19 منها تعتبر صناديق نفطية، كما تستحوذ الدول النفطية على 29 صندوق من بين 50 صندوق سيادي متواجد حاليا وللوقوف على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الصناديق حاضرا أو مستقبلا في تمويل إقتصاديات البلدان النفطية وبالتالي تنويع مصادر الدخل الوطني والتغلب على معضلة إختلال الهيكل التمويلي لهذه الدول.¹

الفرع الثالث: حوكمة صناديق الثروة السيادية ومؤشرات قياس أدائها

أولا: دور مبادئ سنتياغو في تقرر حوكمة صناديق الثروة السيادية

بعد إعتراف اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ف أكتوبر 2007 بالدور الهام لصناديق الثروة السيادية في الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي الدولي، قام الصندوق النقدي الدولي في الإجتماع الذي عقد بواشنطن والولايات المتحدة الأمريكية يومي 30 و1 ماي 2007 بتأسيس مجموعة العمل حول صناديق الثروة السيادية، وهي مجموعة تضم في عضويتها 26 بلدا عضوا في صندوق النقد الدولي ولديه صناديق للثروة السيادية حيث علقت بتحديد مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحسين حوكمة الصناديق السيادية علما أن رئاسة اللجنة يشترك فيها ممثل عن دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى ممثل عن صندوق النقد الدولي وبالفعل فقد عقدت ثلاثة إجتماعات في كل من واشنطن وفي سنغافورة، وبتاريخ 2 سبتمبر 2008 وفي إجتماع سنتياغو بالشيلي توصلت المجموعة إلى إتفاق حول مجموعة من الممارسات والمبادئ المتعارف

¹ - ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

عليها GAPP الغير إلزامية واتفق أعضاؤها على تسميتها بمبادئ سانتياغو "Santiago principles" التي تتكون من 24 مبدأ، إن مبادئ سانتياغو تقوم على الأهداف الإرشادية التالية لصناديق الثروة السيادية:¹

- المساعدة على الإحتفاظ بنظام مالي عالمي مستقر وبحرية تدفق رؤوس الأموال والإستثمارات؛
- الإلتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح المطبقة في البلدان التي تستثمر فيها؛
- الإستثمار في ضوء المخاطر الإقتصادية والمالية وإعتبرات العائد؛
- إرساء هيكل شفاف وسليم الحوكمة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة وسلامة إدارة المخاطر والمساءلة؛
- إستثمار المنافع الإقتصادية والمالية التي تحققها الصناديق للبلدان المالكة والمتلقية والمؤسسات الإقتصادية .

مما سبق يمكن القول أن مبادئ سانتياغو تهدف إلى دعم الإطار المؤسس ونظام الحوكمة والعمليات الإستثمارية التي تقوم عليها صناديق الثروة والتي تسترشد بالعرض الخاص وراء سياساتها وبأهدافها المقررة وتتوافق مع إقامة إطار إقتصادي كلي سليم ومن المتوقع أن يساعد على نشر هذه المبادئ والممارسات على تحسين الفهم السائد حول صناديق الثروة السيادية بإعتبارها كيانات لها توجه إقتصادي ومالي.

ثانيا: مؤتمر ترومان

1- تعريف مؤشر ترومان

مؤتمر تم إعداده من قبل الباحث إدوين ترومان Eduin Truman في سنة 2008 يهدف إلى قياس أداء صناديق الثروة السيادية بإستخدام أربع معايير رئيسية تتمثل في الهيكلية، الحوكمة، الشفافية، المساءلة والسلوك، تتكون هذه المعايير من 33 سؤال موزعة على النحو التالي: 8 أسئلة لمعيار الهيكلية، 5 أسئلة لمعيار الحوكمة، 14 سؤال لمعيار الشفافية والمساءلة 6 أسئلة لمعيار السلوك، يتألف سلم التنقيط الخاص بالمؤشر من 33 نقطة بمعنى أن الإجابة عن كل سؤال تقيم بنقطة من نقاط المؤشر الخاص.

2- مكونات مؤشر ترومان

تتكون من عدة معايير تتمثل في:

¹ - مجموعة العمل الدولية حول صناديق الثروة السيادية، تقرير حول المبادئ والممارسات المتعارف عليها، مبادئ سانتياغو، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008 ص 3_9.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

1-2_ المعيار الأول:

هيكلية الصندوق: يقيس مدى وضوح مصادر تمويل الصندوق، وإستخدامات أصوله وعوائده وعلاقته بالميزانية العامة للدولة والإستراتيجية الإستثمارية المتبعة، ومدى إنفصال تلك الصناديق عن إحتياجات الصرف الأجنبي.

جدول رقم(13): مكونات معيار الهيكلية

المكونات	التنقط
تحديد أهداف الصندوق	1
موارد الصندوق	1
كيفية إستعمال عوائد الصندوق	1
التكامل مع الموازنة العامة	1
إتباع وتنفيذ التوجيهات	1
إستراتيجية الإستثمار	1
تغير هيكل الصندوق	1
الفصل بين الصندوق وإحتياجات الصندوق	1
المجموع	8

Source :Eduen, M,Truman, projet de meilleures pratiquer, pour les fonds souverains, revue d'économie financier, ar-
sociation d'économie financière Numéro hors série, 2009, p474.

2-2_ المعيار الثاني:

حوكمة الصندوق: يقيس مدى وضوح دور الحوكمة في إستراتيجية الإستثمار للصناديق محل دراسة وصلاحيات مديري تلك الصناديق ومدى وجود مؤشرات تحكم نزاهة ومهنية القائمين على الإستثمار.

جدول رقم (14): مكونات معيار الحوكمة

المكونات	التنقيط
دور الحكومة	1
دور مسيري الصندوق	1
القرارات المتخذة من المسيرين	1
وجود توجيهات تحدد مسؤولية الصندوق	1
وجود توجيهات أخلاقية تضبط نشاط الصندوق	1
المجموع	5

Source :Eduen, Truman, projet de meilleures pratiquer, pour les fonds souverains, revue d'économie financier, ar-
sociation d'économie financière Numéro hors-série, 2009, p474.

2-3 المعيار الثالث:

المساءلة والشفافية: يقيس مدى توفر المعلومات الفصلية والسنوية عن الاستثمارات وعوائدها، والتوزيع الجغرافي للاستثمارات، والرقابة المالية الداخلية والخارجية على الصناديق.

جدول رقم(15): مكونات معيار المساءلة والشفافية

التنقيط	المكونات
1	الإفصاح عن أنواع الأصول المستثمر فيها
1	إستخدام محفظة الإستثمار المرجعية
1	إستخدام تقنية تصنيف القروض
1	الإستعانة بمدراء محافظ إستثمارية أجنب
1	الإفصاح عن حجم أصول الصندوق
1	الإفصاح عن العائد المحقق
1	الإفصاح عن البلدان المستثمر فيها
1	الإفصاح عن الإستثمارات خاصة
1	أنواع العملات المستخدمة في الصندوق
2	نشر تقارير سنوية وفصلية
3	وجود مراجعة مستقلة خارجية والإعلان عن نتائجها
14	المجموع

Source: Eduen, Truman, projet de meilleures pratiques, pour les fonds souverains, revue d'économie financier, association d'économie financière Numéro hors-série, 2009, p474.

2-4-المعيار الرابع:

سلوك الصناديق يبين هذا المعيار كيفية إدارة الصناديق لمحافظها الإستثمارية وإستخدام تقنية الرفع المالي والمشتقات المالية.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

جدول رقم(16): مكونات معيار سلوك الصناديق

التقييم	المكونات
1	كيفية تعديل المحفظة الإستثمارية
1	وجود حد أعلى للمساهمات
1	وجود مساهمات بدون حق الإدارة
1	إستخدام سياسات الرفع المالي
1	وجود سياسة خاصة المشتقات المالية
1	إستخدام المشتقات المالية في عمليات النفطية فقط
6	المجموع

Source :Eduen, Truman, projet de meilleures pratiques, pour les fonds souverains, revue d'économie financier, association d'économie financière Numéro hors-série, 2009, p474.

ثالثا: مؤشر لينبرغ مادول

مؤشر مطور في معهد صناديق السيادية من قبل الباحثين كارل لينبرغ وميشال مادول وهو مؤشر يهدف إلى قياس مستوى شفافية صناديق الثروة السيادية مع العلم أن تصنيف صناديق الثروة السيادية وفقا لهذا المؤشر يتم كل ثلاثة أشهر وفق سلم مكون من عشرة درجات كما أن صندوق الثروة السيادية يصنف كصندوق شفاف عندما يحقق درجة تعادل ثمانية فما فوق على سلم المؤشر

1-مكونات المؤشر: يتركب هذا المؤشر من عشرة معايير أساسية كل معيار يعادل درجة من

درجات المؤشر يمكن توضيح هذه المؤشرات وفقا للجدول التالي:

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

الجدول رقم (17): مكونات مؤشر "لينبرغ- مادل"

الدرجة	المعيار
+1	توفر معلومات حول هدف الصندوق، موارد الصندوق، هيكل الصندوق.
+1	توفر تقارير دورية وسنوية مستقلة حول اداء الصندوق.
+1	توفر معلومات حول اماكن استثمار اصول الصندوق ونسب المساهمة في الشركات.
+1	توفر معلومات حول القيمة الاجمالية لمحفظه الصندوق، العوائد المحققة وال تعويضات الممنوحة للاطارات المشرفة على الصندوق.
+1	توفر معلومات حول المبادئ والمراجع المعتمدة من قبل الصندوق.
+1	توفر الصندوق على استراتيجيات استثمار وأهداف واضحة.
+1	توفر معلومات حول فروع الصندوق والاتصالات الخارجية له.
+1	توفر معلومات حول الهيئات الاجنبية المكلفة بادارة استثمارات الصندوق.
+1	توفر الصندوق على موقع الكتروني.
+1	توفر الصندوق على وسائل الاتصال البريدية والالكترونية.

Source: Luneburg – Manuel Transparency Index Severing culet Fund « www.Sunfinstitute.org/Fundanking/asking”: 2017, p 3-10.

المطلب الثالث: التنوع الاقتصادي كآلية لمواجهة تقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة

تهدف عملية التنمية من خلال التنوع الاقتصادي إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومحددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفو، توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، تحسن نوعية صيانة وتحرر الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب.

الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي

يقصد به أنه على الدولة إنتاج وتصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف تنوع صادرات الخدمات كالخدمات الصحية، التعليم والسياحة، وبالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع.¹

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيراً على قطاع النفط فالتنوع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني هذا المصطلح ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص وإعطاءه دوراً ريادياً.²

ثانياً: أهمية التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية

تكمن أهميته في هذه الدول في الرغبة والبحث عن تفادي نقمة الموارد الطبيعية وخاصة المرض الاقتصادي الهولندي، بالإضافة إلى تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها، وقد ثبت أن التنوع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية.³

الفرع الثاني: علاقة التنوع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي

يرى الكثيرون أن التنوع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك راجع للأسباب الآتية:⁴

أولاً: زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي

يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري والتطوير المالي ويؤدي من ثم إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

¹ - ناجي بن حسين، "التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 74.

² - Paul G. Hare, "institutions and diversification of the Economies in transition", Policy challenge, Herriot-watt University, July 2008, piper 04.

³ - ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ - شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 63.

ثانيا: تقليل المخاطر الاستثمارية

يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية ، فتتبع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

ثانيا: تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي

يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق عدة مزايا من جراء تقليل اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات، فعندما يرتبط فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء كان سلعة استخراجي (النفط، الغاز، الفوسفات...) أو خدمة (السياحة) فإن انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج سيؤدي إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر، وبالمقابل فإن تنوع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة من الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أيا كمان نوعه ومصدره.

رابعا: تقليل المخاطر المؤدية إلى تقليل حصيلة الصادرات

تعتمد بعض الدول التي يعتمد اقتصادها بدرجة ضيقة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، ويؤدي ذلك إلى تقليل إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

خامسا: رفع معدل التيار التجاري

يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق المالية العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، وذلك يعني خسارة الدولة من جراء تجارتها الخارجية أما عندما تنتوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تنتزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تقليل الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة ومن ثم ارتفاع معدل التبادل التجاري.

سادسا: توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات

يساهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، وينجم عن ذلك كثير من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

سابعا: تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي

يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ثامنا: تعزيز التنمية المستدامة

أثبتت العديد من الدراسات أن السبب وراء عدم قدرة الدول الفقيرة على تحقيق تنمية مستدامة يرتبط أساسا بالتنوع الاقتصادي من خلال ثلاث نقاط وهي:

- تخصص الدول الفقيرة في الإنتاج والتصدير لعدد قليل من المنتجات؛
 - تعرض هذه الدول بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛
 - ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة؛
- ومن ثم ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي سيؤدي إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: النموذج النرويجي في التنوع الاقتصادي:

إن النرويج باتت دولة نفطية ذات اقتصاد متنوع، وتنبوأ مكانة مرموقة من حيث حجم الصادرات وتنوعها، إذ يلعب قطاع النفط والغاز دورا محورا في هذا المضمار، حيث أن مستويات الإستثمار والطلب العالية قد حفزت عمليات التوسع في مؤسسات الأبحاث القائمة على المعرفة لتصبح مصادر جديدة للصادرات، لتكون منصة لتطوير قطاعات تصديرية جديدة بعيدا عن النفط الأمر الذي قلل اعتماد النرويج على مدخول النفط مستقبلا،¹ وليس الصندوق السيادي السر الوحيد لنجاح تجربة النرويج مع النفط، صحيح أن إدارة الإيرادات تعد جزءا هاما من نجاح تجربة النرويج.

¹ - أوليف ويكين، "تنوع الاقتصاد - التجربة النرويجية نموذجا"، ندوة برنامج أسيااد للمعرفة، أبو ظبي، 2010، ص 1.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

تتلخص الاستراتيجيات التي ساعدت النرويج في تحقيق أثر النفط على اقتصادها في ثلاث نقاط:¹

أولاً: التركيز العالي على دعم القطاع الخاص بالرغم من كبر حجم القطاع الحكومي

يتبع اقتصاد النرويج النظام المختلط الذي يمزج بين حصة الحكومة وحصة القطاع الخاص في الاقتصاد، فتوفر الحكومة على مستشفيات كبيرة عامة ومدارس عامة ومعظم شركات النفط المملوكة للحكومة، ونسبة امتلاك الحكومة للشركات المدرجة في سوق الأسهم حوالي 30% وفي نفس الوقت تفرض الحكومة ضرائب عالية على المواطنين لم تتخفص كثيرا بزيادة إيرادات النفط، إلا أن التركيز عال جدا على دعم القطاع الخاص فهم لا يرون أن هناك تعارض بين كبر حجم القطاع الخاص وكبر حجم القطاع العام، بالعكس فقد يؤدي القطاع الحكومي الكفو إلى دعم القطاع الخاص عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التوظيف، والدليل هو تصنيف النرويج المتميز في المؤشرات التالية: مؤشر صندوق النقد الدولي لسهولة أداء الأعمال 5 من أصل 185 دولة، النزاهة 7 من بين 176 دولة، الانفتاح التجاري 8 من بين 125 دولة، ومؤشر التنافسية 11 من بين 148 دولة وهذا سنة 2013

ثانياً: النرويجيون شعب منتج

ارتفاع نسبة التشغيل والإنتاجية بين المواطنين على عكس معظم الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية تتميز النرويج بمعدلات عالية من الإنتاجية ومعدلات منخفضة جدا من البطالة، تجعل هذه الميزة أساس نجاح تجربة النرويج في الرفاهية وليس النفط بنهاية عام 2014 كانت معدلات البطالة في النرويج 3.8% فقط وهي الأقل بيد دول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ متوسط البطالة فيه بلغ 10.3% وتفتخر النرويج بالنسبة العالمية لمشاركة المرأة في سوق العمل والتي تبلغ 84% وهي أعلى من الولايات المتحدة 57% وأعلى من معدل دول الاتحاد الأوروبي 60% وبالتأكيد أعلى من دول شرق آسيا مثل اليابان التي تعاني من انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل لعوامل اجتماعية، حرصت الحكومة النرويجية على إبقاء السنة المرتفعة لمشاركة المرأة لعملها بأنه غالبا ما تؤدي الإيرادات النفطية إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل حسب دراسات وتجارب الدول الأخرى.

¹ - عن الموقع: <http://NouFalsharif.com>

نوف الشريف، "النرويج، اقتصاد النرويج والاقتصاد السعودي"، 2015، ص ص 1،3، تاريخ الاطلاع: 2017/04/29.

ثالثاً: إدارة الإيرادات النفطية

قامت النرويج بعزل الإنفاق الحكومي عن إيرادات الصندوق السيادي تماماً، والإنفاق فقط من أرباح الصندوق التي تتوزع استثماراته بين أكثر من 9000 شركة حول العالم لضمان عدم المخاطرة، إن تجربة النرويج في إدارة مواردها وصندوقها السيادي لم تكن لتتجح لو لم تكن النرويج دولة صناعية متقدمة قبل إكتشاف النفط وحتى بعد اكتشافه، قضت النرويج عدداً من السنوات في استخدام الموارد النفطية في الإنفاق على زيادة تنافسية الاقتصاد المحلي والتهيئة لمناخ اقتصادي جذاب قبل أن تبدأ في تجميع الثروات في الصندوق.

المطلب الرابع: مكافحة الفساد وتحسين مناخ الأعمال

إن العمل بقوة من أجل الحد من الفساد وتحسين مناخ الأعمال يمكن البلدان من تحسين الاستقرار الاقتصادي وبإعطاء دفعة للنمو والتنمية، وسنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مصطلح مكافحة الفساد وأهم الاستراتيجيات الموصلة إليه، إضافة إلى الإحاطة بتحسين مناخ الأعمال كنموذج لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

الفرع الأول: مكافحة الفساد

إن الفساد العام، الذي يعرف بأنه سوء استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص يلقي أعباء ثقيلة على الاقتصاديات في جميع مراحل التنمية، وتواجه الحكومات في أنحاء العالم التحدي المتمثل في معالجة قلق المواطنين المتزايد من الفساد مثلما يتبين من انتشار الفضائح مؤخراً في كثير من البلدان.

إن التكاليف الاقتصادية المباشرة عن الفساد معلومة تماماً، وربما كانت التكاليف غير المباشرة أكبر وأشد وطأة فهي تؤدي إلى انخفاض النمو وارتفاع عدم المساواة في الدخل، وللفساد كذلك تأثير أشد ضرراً على المجتمع فانه ينقص الثقة في الحكومة ويضعف المعايير الأخلاقية للمواطنين والأفراد، وبالنظر إلى تأثير الفساد المحتمل على الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، شارك صندوق النقد الدولي بفاعلية لمساعدة الدول الأعضاء في تصميم استراتيجيات مكافحة الفساد وتنفيذها، حيث أن

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

الفساد يعوق سياسة الموازنة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي، كما يؤثر على التنمية الاقتصادية بعدة طرق:¹

أولاً: يضعف الفساد قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات وأداء وظائفها الأساسية ويضر بثقافة الامتثال وبالتالي إلى مزيد من التهرب المالي على سبيل المثال، ونتيجة ذلك تتخفف الإيرادات التي حصلتتها الدولة وتعجز عن تقييم الخدمات العامة مع ما لذلك من عواقب سلبية محتملة على النمو.

ثانياً: يؤدي الفساد إلى تضخيم تكاليف عملية المشتريات الحكومية فيقلل كمية الإنفاق العام ويخفض مستوى جودته، ويمكن كذلك من إختلاس الموال من خلال المعاملات التي تنفذ خارج الموازنة ما يؤدي إلى تقليل الموارد المتاحة للإستثمارات العامة وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية، مما يوسع الفجوات في البنية التحتية ويؤثر على النمو

ثالثاً: يتسبب انخفاض الإيرادات العامة في زيادة اعتماد البلدان في الغالب على التمويل من البنك المركزي، مما يسفر عن التحيز للتضخم في البلد المعني، وفي نفس الوقت فان الفساد يزيد من ضعف الإشراف المالي ويهز استقرار النظام المالي وينشأ ذلك من انخفاض مستوى ممارسات الإقراض والتنظيم وضعف الرقابة على البنوك.

رابعاً: يمكن أن يصل تأثير الفساد إلى رفع تكاليف الدخول إلى الأسواق المالية لأن المقرضين يأخذونه في الحسبان، ويتفاقم الضرر الذي يصيب القطاع الخاص من الفساد لأنه يعمق مشاعر عدم اليقين لدى الشركات ويقف عثرة أمام دخول شركات جديدة وتخصص الموارد للأنشطة الباحثة عن الربح بدلاً من الأنشطة الإنتاجية.

خامساً: قد يترتب عن الفساد أيضاً تكاليف اجتماعية وبيئية باهظة، فانخفاض مخصصات البرامج الاجتماعية والموارد الضائعة جراء الفساد تحد من بناء رأس المال البشري وفي نفس الوقت يؤدي ضعف قواعد تنظيم البيئة وسوء تنفيذها إلى زيادة التلوث واستخراج موارد طبيعية أكثر مما يلزم، وفي الحالات القصوى من شأن الفساد المؤثر في النظام أن يؤدي إلى زعزعة الإستقرار السياسي واندلاع الصراعات.

¹ - نشرة صندوق النقد الدولي، "مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار في الاقتصاد الكلي"، 11 ماي

استراتيجيات تخفيف الفساد:

وتتمثل أهم استراتيجيات تخفيف الفساد فيما يلي:

1-الشفافية مطلب أساسي: يتعين أن تعتمد البلدان المعايير الدولية للشفافية المالية العامة والقطاع المالي ونتيجة لحصة الصناعة الاستراتيجية النسبية في كثير من الاقتصاديات تكتسب الشفافية في هذا القطاع على وجه الخصوص أهمية بالغة، كذلك يتعين أن تدعم الحكومات المعايير الدولية ملكية الشركات ولحرية الصحافة كذلك دور رئيسي في الكشف عن ممارسات الفساد.

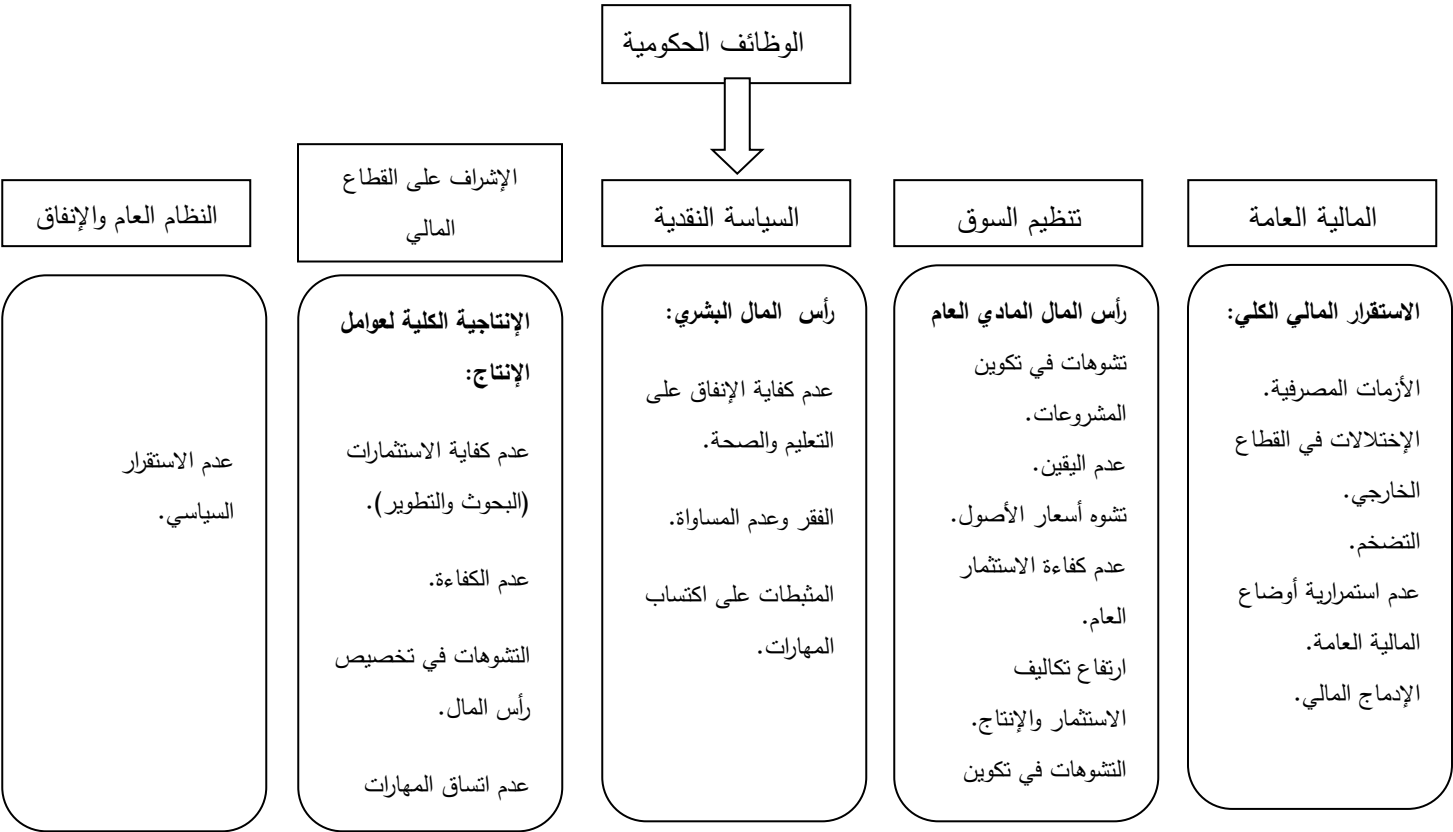
2-من أجل تعزيز سيادة القانون يجب أن يكون هناك تهديد مؤكد بالملاحقة القضائية، وعملية الإنقاذ يجب أن تستهدف القطاع الخاص كذلك، ويجب في حالات معينة إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة عندما تكون المؤسسات الموجودة بالفعل فاسدة ويجب وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال لتقليل غسل عائدات الفساد إلى الأدنى.

3-الإفراط في التنظيم يولد البحث على الريع الذي يخصص بناء على تقدير المسؤولين العموميين ويجب القضاء عليه، فالغاء القيود التنظيمية والتبسيط هما حجر الزاوية في استراتيجيات مكافحة الفساد بكفاءة، ومع هذا فوضع إطار مؤسسي كاف في البداية يمثل مطلباً ضرورياً عند التحول من الأسواق الاحتكارية الخاضعة لسيطرة الدولة.

4-يقتضي الأمر وضع إطار قانوني واضح ومع هذا لا يوجد من وضع أفضل الأطر ما لم تطبق، والتطبيق يعني وجود مؤسسات فعالة، وعلى وجه الخصوص يتمثل احد أهداف الرئيسية في تطوير كادر من المسؤولين العموميين الذين يتسمون بالكفاءة ويتمتعون باستقلاليتهم عن التأثير الخاص والتدخل السياسي ويفخرون بهذه الاستقلالية وأخيراً للقيادة دور أساسي حاسم، فيجب أن يكون القادة أنفسهم أمثلة يحتذى بها وأن يضمنوا إتخاذ إجراء حاسم عند الحاجة.

والشكل الموالي يوضح أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومات من أجل احتواء ظاهرة الفساد:

الشكل رقم (05): الوظائف الحكومية لاحتواء الفساد



المصدر: نشرة صندوق النقد الدولي، "مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار في الاقتصاد الكلي"، 11 ماي 2016، ص4.

الفرع الثاني: تحسين مناخ الأعمال

أولاً: تعريف مناخ الأعمال:

يمكن تعريف مناخ الأعمال على أنه: مجموع الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقانونية التي تتم فيها عمليات إنتاج السلم وأداء الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة أساساً والعمومية استثناءً، في إطار اقتصاد السوق حر تسوده المنافسة، والتي قد تنعكس سلباً أو إيجاباً على

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

فرص عمل ونجاح هذه المؤسسات، بحيث تندرج كعوامل جذب أو حجب لها، مشكلة بذلك حاضرا لا قدام أو عائق لإحجام هذه الأخيرة.¹

بذلت معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات العربية من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وإلى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تجدد الأسعار والتجارة الخارجية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العم والخاص في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.²

ثانيا: تجربة الإمارات في تحسين مناخ الأعمال (إمارة أبو ظبي)

حافظ المؤشر العام للثقة في مناخ الأعمال بإمارة أبو ظبي على مستواه المتقارب خلال الربع الأول من عام 2015 مقارنة بالربع الأخير من عام 2014 حيث بلغت قيمته نحو 61 نقطة، و63 نقطة للربعين على التوالي وذلك انعكاسا لنتائج كل من مؤشر الوضع الحالي ومؤشر الوضع المستقبلي اللذين سجلا نحو 56 نقطة لأول نحو 64 نقطة للثاني في الربع الأول من عام 2015، وتظهر اتجاهات المؤشر العام للثقة في مناخ الأعمال ومؤشراته الفرعية التي أصدرتها إدارة الدراسات بدائرة التنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز الإحصاء أبو ظبي خلال الربع الأول من عام 2015 تفاوت في تقييم منشآت الأعمال للأوضاع الاقتصادية الحالية بالمقارنة مع الربع الأخير من عام 2014 كما جاءت توقعاتها المستقبلية متقاربة وشمل ذلك المنشآت العامة بجميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء النشاط التجاري.

ويأتي ذلك التفاوت بسبب عدم اليقين لدى المنشآت الأعمال في قل المخاوف المرتبطة باتجاهات الأداء الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط بسبب التقلبات في أسواق النفط العالمية، وذلك على الرغم من الأداء الجيد للعديد من القطاعات غير النفطية في اقتصاد إمارة أبو ظبي.³

ويتوقع أن تسهم الأوضاع المالية الجيدة بالإمارة كما تعكسها جودة تضييفها الإنتمائي الذي جاء عند (AA⁺) بحسب وكالة ستاندارد أند بورز في تعزيز الثقة في اقتصاد الإمارة، حيث استبعدت الوكالة المذكورة تأثر المشاريع التنموية في أبو ظبي بالتقلبات في أسعار النفط.

¹– Chatillon Stéphane, « droit des affaire internationale », édition Vuibert, Aout 1999, Paris, p6.

²-Chatillon Stéphane, **Op.cit.**p7.

³– صندوق النقد الدولي، "تقرير تنافسية الاستثمار العربي"، أبو ظبي، 2015، ص1.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

ويبذل مركز أبو ظبي للأعمال جهوداً مستمرة للارتقاء ببيئة الأعمال ومناخ الإستثمار بالإمارة من خلال تحسين خدمات المقدمة لرجال الأعمال والمستثمرين حيث أعلن مؤخراً عن تقليص متوسط عدد إجراءات إصدار التراخيص التجارية بنسبة 50% وخفض عدد الأيام الأزمة لبدء النشاط التجاري إلى النصف وخفض متوسط كلفة إصدار التراخيص التجارية المختلفة في أبو ظبي بحلول العام المقبل (2016).

ويمكن أن يسهم مضي حكومة إمارة أبو ظبي قدماً في جهودها لتعزيز الطلب الداخلي، من خلال استمرارها في تنفيذ مشروعات رأسمالية بمختلف القطاعات بما قيمته 330 مليار درهم خلال الفترة (2013_2017) في تعزيز ثقة منشآت الأعمال في مناخ الأعمال والأوضاع الإقتصادية بالإمارة.

وبلغ عدد الرخص التجارية الجديدة الصادرة عن مركز أبو ظبي للأعمال خلال الربع الأول من عام 2015 نحو 2452 رخصة، حيث استمر تأسيس الأعمال التجارية في ظل الجاذبية التي تتمتع بها بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار، كما عبرت المنشآت العاملة بمختلف الأنشطة الإقتصادية عن تفاؤلها بشأن أوضاعها الداخلية وأوضاع الإقتصاد بصفة عامة خلال الربع الثاني من عام 2015 بحسب مؤشر الوضع المستقبلي الذي سجل نحو 64 نقطة خلال الربع الأول من العام وتظهر تلك النتائج تحسن أداء قطاع التجارة، حيث تشير أحدث البيانات المتوفرة إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للتجارة السلعية غير النفطية بإمارة أبو ظبي خلال الربع الأخير من عام 2014 بنسبة 15.8% مقارنة بالربع نفسه من عام 2013 لتصل قيمتها إلى نحو 39.4 مليار درهم.

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بنحو 12.6 لتبلغ نحو 47 مليار درهم. أما قطاع الصناعة، فقد تأثر أداؤه بتراجع الأسعار حيث انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتجين بنحو 8.6% في الربع الأخير من عام 2014 مقارنة بالربع الثالث من نفس العام.¹

جاء ذلك رغم الأداء الجيد للصناعات التحويلية حيث ارتفع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة 22% أما في القطاعات الخدمية فقد تحسن أداء قطاع السياحة الذي شهد ارتفاعاً في عدد النزلاء إلى جانب عدد الليالي الفندقية وإجمالي إيرادات المنشآت الفندقية خلال شهر يناير من عام 2015 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2014 وفقاً لتقرير هيئة أبو ظبي للساحة والثقافة.

¹ - صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-4.

الفصل الثاني:..... تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة

وعلى مستوى حجم المنشآت، تظهر اتجاهات المؤشر العام للثقة في مناخ الأعمال استمرار التفاؤل في أوساط منشآت الأعمال بجميع تصنيفاتها خلال الربع الأول من عام 2015 وقد جاء مستوى التفاؤل متقاربا بين المنشآت الكبيرة والمتوسطة، حيث سجل المؤشر نحو 16.4 نقطة و61.3 نقطة على التوالي، بالمقارنة مع 58.4 نقطة للمنشآت كما يأتي ذلك متسق مع نظرة منشآت الأعمال إلى مستويات الأداء الاقتصادي بالقطاعات التي تعمل فيها حيث جاءت الإشارة من قبل العديد من المنشآت إلى تحسن حجم الأعمال والمبيعات واستقرار أسعار المنتجات وحجم العمالة بقطاعاتها ككل خلال الربع الأول من عام 2015 ويشير ذلك إلى الأثر الإيجابي للمشروعات التنموية التي يجدي تنفيذها بمختلف المجالات في إمارة أبو ظبي.

وشمل التحسن تقييم المنشآت لأدائها ولأوضاع الاقتصاد خلال الربع الأول من عام 2015 إلى جانب توقعاتها بشأن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

وعلى الرغم من إفادة الغالبية العظمى من منشآت الأعمال بإمارة أبو ظبي بعدم وجود معوقات تؤثر على أعمالها، فقد أشارت بعض المنشآت، بمناطق الإمارة إلى وجود عوامل تؤثر على نشاطها وتمثل أكبر المعوقات انتشارا في الإجراءات قوانين العمل، مهارات العمالة وأسعار المواد الأولية على الترتيب. وشملت العوامل الأخرى التي ذكرت ضمن المعوقات المنافسة غير القانونية، الاتصالات، النقل تكلفة التمويل وغيرها ويأتي ذكر تكلفة التمويل ضمن المعوقات التي تواجه المنشآت بمختلف أنواعها.¹

¹ - صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص5-7.

- خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى مختلف الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي سواء على الدول المنتجة أو الدول المستهلكة للنفط، وعلى اعتبار أن الدول المنتجة هي الدول الأكثر تضررا بانخفاض أسعار النفط فقد توصلنا إلى انه لهذه الظاهرة الأثر السلبي الذي أدى باقتصاديات الدول المنتجة إلى الانهيار وادخلها في دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى تغيير استراتيجياتها ووضع حلول مختلفة للخروج من هذه الأزمة وذلك من خلال تعبئة إيراداتها وترشيد نفقاتها العامة، أو من خلال إدارة فوائضها المالية واللجوء كذلك إلى تبني قاعدة إنتاجية بديلة كتنويع القطاعات خارج المحروقات لتوسيع مصادر الإيرادات المالية والتمويل الاقتصادي في هذه الدول.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط

على التوازنات النقدية والمالية للجزائر خلال

الفترة 2000-2016

- تمهيد:

مازال قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة، ومن جهة أخرى إلى وتيرة النمو التي سجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى غاية اليوم، نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط وتدعيم القرارات الإنتاجية الجزائرية، وعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل لتوضيح أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حيث يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل النفط، وهو ما يعني انه معرض للصدمات السلبية أو الايجابية مع كل انخفاض وتراجع أو ارتفاع لسعره في الأسواق الدولية، هذا الاعتماد على الموارد النفطية شكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العالم جراء الانخفاض المستمر في أسعار النفط الذي انعكس على الاقتصاد الوطني خاصة من ناحية الميزانية العامة للدولة التي تستدعي التحرك من خلال بعض العوامل والإجراءات ما تجعل الحكومة تفكر في ترشيد إنفاقها وتتخذ في سبيل ذلك الإجراءات اللازمة للنهوض بالاقتصاد بالاعتماد على مصادر بديلة للطاقة كل هذه النقاط سننتقل إليها من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الصناعة النفطية في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر 2000_2016

المبحث الثالث: سياسات واستراتيجيات مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر

المبحث الأول: الصناعة النفطية في الجزائر

تنتج الجزائر وتصدر كميات هامة كميات هامة من النفط الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات، ويعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لها على الربيع البترولي بصفة أساسية، كما تعتمد على تقنيات الشركات العالمية من أجل استغلال النفط في جميع مراحلهِ _ استكشاف، استخراج ونقل _ باعتبارها دولة فقيرة للتطور التكنولوجي، ولذلك فالجزائر وبهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل لها ركائز قوية للاقتصاد الوطني الى جانب ثروة النفط.

المطلب الأول: النفط في الجزائر

نسعى من خلال هذا المطلب للتعرف على الخلفية التاريخية للنفط في الجزائر ابتداء من اكتشافه وتأسيس شركة سوناطراك، مروراً بتأميم قطاع المحروقات الجزائرية، وصولاً الى مرحلة ما بعد التأميم.

الفرع الأول: اكتشاف النفط وتأسيس سوناطراك

أولاً: اكتشاف النفط

إن اكتشاف النفط في الجزائر قديم وحديث في نفس الوقت هذا التناقض يجد تفسيره في أن النفط في الجزائر يرجع الى عهد الفينيقيين ولكن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ سنة 1956، وبحكم وجود النفط في الجزائر سابقاً فقد أعطت بالتالي أرضية واعدة للبحث، حيث استأنفت الأبحاث من جديد سنة 1941م في شمال البلاد، وكانت الأبحاث بصفة منتظمة وإبرادة قوية ومع ذلك فإن النتائج لم تكن مشجعة وتواصلت الأبحاث والأشغال الى سنة 1949 حيث توجت باكتشاف حقل "وادي القطران" من قبل شركة النفط "أومال" AUMALE التي تفرعت عن المجموعة الجزائرية للبحث والاستغلال البترولي CAREP على عمق قريب، ولقد كان هذا الحقل معروفاً منذ زمن طويل فكان سكان المنطقة يلاحظون بقعا من الزيت على وجه الأرض، وأرسلت الشركة الفرنسية للبترول CFP سنة 1949 بعثة لمهمة بالصحراء، توجت بتقرير مشجع مهد لتأكيد وجود المحروقات بالصحراء الجزائرية، ولم تنتظر للتأكد من ذلك حتى جهزت وسائل للتدخل من أجل الشروع في الأعمال، وتعتبر سنة 1952 بداية انطلاق البحث النفطي في الصحراء وذلك بتوزيع أول دفعة من التراخيص غطت مساحة 600.000 كلم² استفادت منها أربعة شركات نفطية، وتعد سنة 1956 بداية الانتاج الفعلي للنفط الجزائري حيث اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL في هذه السنة حقل "حاسي مسعود" من أكبر الحقول في العالم.

وفي سنة 1958 أنشئ قانون (نفط صحراوي) لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز النفطي، وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، وكما تضمن على العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتياز صحراء الجزائر، وبعد سنة 1962 انتقلت

السيادة الى الجزائر أين تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة الوطنية، فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط النفطي في الجزائر.¹

ثانيا: إنشاء سوناطراك

سوناطراك شركة حكومية جزائرية أنشئت لنقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا الى مجموعة بترولية وغازية ضخمة توفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العملة الصعبة، وتصنف ضمن كبرى شركات المقاولات.

تأسست سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات بموجب الأمر 63_461 الصادر بالجريدة الرسمية في 31-12-1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية وتوجيهها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أوكلت لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال، وكانت أولى مهامها هي إنجاز أنبوب لنقل النفط يربط "حوض الحمراء" بميناء "أرزيو" والذي يبلغ طوله 801 كلم، وقد تم إنجازه في مدة لا تتجاوز 20 شهرا، وفي سنة 1965 وعلى ضوء اتفاقية إقامة تعاونية صناعية بين الجزائر وفرنسا أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد أن كان دورها محصورا في النقل والتسويق ما أدى الى رفع رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري.²

وفي منتصف تسعينات القرن العشرين تحولت سوناطراك الى مجموعة دولية تنفذ مشاريع عملاقة، ولعل أبرزها أنبوب المغرب العربي الذي يزود اسبانيا والبرتغال بالغاز الجزائري عبر المغرب، وظل مسار تطور سوناطراك يسير في اتجاه ايجابي خلال العقود اللاحقة مدفوعا بأسعار النفط حتى بلغ رقم معاملاتها 77 مليار دولار سنة 2009، وأصبحت تشغل أكثر من 41 ألف عامل، وقد شملت أنشطتها قطاعات كثيرة منها الإنتاج، التصدير، التسويق والنقل كما وسعت أنشطتها لتشمل البتروكيماويات وإنتاج الفوسفور والاستخراج المعدني وتحلية المياه، وتنتشر أنشطة الشركة في نحو 15 دولة موزعة بين أوروبا، أمريكا وأفريقيا، كما صارت سوناطراك أكبر مجموعة نفطية في افريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.³

¹ - الحاج محمد موسى بن عمر، 'بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثروة في الجزائر'، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر، 2008 ص ص37-51.

² - قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص39.

³ - عصام بن الشيخ، 'قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971'، دفاثر السياسة والقانون، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2012، ص195.

الفرع الثاني: تأمين المحروقات الجزائرية

بالرغم من أن استقلال الجزائر كان سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا التي كانت تسيطر على الصحراء الجزائرية، وكانت الحقول البترولية مشغلة من طرف الشركات الاجنبية كشركة "ريبال وكريسبي" حيث كانت هذه الشركات هذه الشركات العاملة في صناعة المحروقات في الجزائر تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في مجال الاستكشاف البترولي. فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية لتحقيق السيطرة هو انشاء شركة سوناطراك، الى جانب انشاء الشركة المختلطة الجزائرية للغاز SONALGAZ علنيا ورسميا إثر مرسومين بتاريخ 1976/09/01، أما عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 الى منظمة الاقطار المصدرة للنفط في المؤتمر الثامن عشر، ومع بداية عام 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد عام 1965 والتي تم فيها اعتبار النفط الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للنفط الجزائري ب 2.85 دولار للبرميل.¹

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي فدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 1970\08\28 لكن من جديد فشلت بسبب التباين الكبير في الأهداف وأسفرت عن انسحاب فرنسا من التفاوض في 1971/02/04 وفي 1971/02/24 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس هواري بومدين الذي صرح قائلا: " ابتداء من اليوم يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية"، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول 1970_1974 أصبح لسوناطراك الحق في:²

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير؛
- 100% من الصناعة البتروكيماوية ومجموع التوزيع.
- وقد قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:
- تمويل السوق الفرنسي بالبترول مضمونا بسعر السوق؛
- تقديم تعويضات للشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

¹ - لواتي حجام أحمد، "ميزانية الدولة بين الجباية العادية والجباية البترولية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004، ص64.

² - عبد العزيز وطبان، "الاقتصاد الجزائري، ماضيه وحاضره: 1830-1985"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص151.

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد التأميم

يمكن تقسيمها الى اربعة مراحل كالاتي:

أولاً: مرحلة السبعينات:

انطلقت هذه المرحلة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي 1970_1974 حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع المحروقات وخاصة النفط. فقد أرسى الجزائر بعد التأميم وإلغاء نظام الامتياز سنة 1971، نظاماً جديداً لاستغلال المحروقات قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات التي تسمح لها ببسط نفوذها على كل الحقول المكتشفة كما تم حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد هو عقود الخدمات.¹

شهدت سنة 1973 اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية مما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك الى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى الى زيادات كبيرة في أسعار النفط الخام، كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظراً لارتفاع الأسعار الشيء الذي أدى الى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب القطاع أهمية كبرى في تحديد الاستراتيجية التنموية في الجزائر.²

ثانياً: مرحلة الثمانينات

في هذه المرحلة فرضت السوق النفطية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالنفط الخام والغاز الطبيعي بسبب ضعف مخططات الخماسي الأول التي تدعمت خلال مخططات الخماسي الثاني، لكن الفترة 1986-1989 شهدت أحداثاً اقتصادية صعبة تمثلت في الصدمة النفطية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني ككل بسبب تدني أسعار النفط، وقد سارعت الجزائر بعد هذه الأزمة النفطية الحادة الى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث ألغت القانون السابق وأصدرت القانون 86-14 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح المحروقات في الجزائر، وتضمن هذا القانون أهم البنود الخاصة بفتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كما حدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية.³

¹ - الحاج محمد موسى بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² - المرجع نفسه، ص 58.

³ - بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2008، ص 98، 99.

ثالثا: مرحلة التسعينات

ما ميز هذه هو إدخال تعديلات هامة على قانون الاستغلال و انتاج المحروقات من خلال اصدار قانون جديد في 1991/12/04 وهو القانون 91-21 الذي أدخل تعديلات هامة بتوسيع نشاط الشركة لتشمل الغاز خاصة، وأهم ما جاء به هذا القانون:¹

- أبقى على احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات؛
- التنصيص حرفيا في المادة 24 أنه مهما كان شكل الشركة المعتمدة بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51% حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع؛
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الاجنبية ليشمل الغاز الطبيعي؛
- تقديم تسهيلات فيما يخص منهجية ابرام العقود، ومنح الامتيازات الجبائية حسب المناطق بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار.

رابعا: مرحلة الألفينات

أما عن فترة الألفينات فقد كان نشاط المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين، وقد كان لا بد من مواصلة الاصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية مشجعة، فتم اصدار قانون جديد في 28 افريل 2005 تحت رقم 05-07 في اطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهما:²

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، وتدعى في صلب النص "سلطة ضبط المحروقات"؛
 - الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى في صلب النص "وكالة النفط".
- وقد تم اعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين في مجال قطاع المحروقات.

وقد تم في هذه الفترة ابرام العديد من الاتفاقات وانجاز عديد المشاريع مثل مصفاة تكرير أول للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة في مارس 2005، الى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي بلغ سنة 2007 من 90 الى 100 دولار، مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية.³

وفي عام 2012 تمت المصادقة على تعديل قانون المحروقات من طرف مجلس الوزراء الجزائري يوم 17 سبتمبر 2012، وفي عام 2013 صدر القانون رقم 13-01 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07

¹ - بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² - عمراوي عادل، 'بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية'، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 17.

³ - الحاج محمد موسى بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المؤرخ في 28 افريل 2005 والمتعلق بالمحروقات الذي يتضمن تعديلات وتكميلات على المادة 58 من القانون 05-07.¹

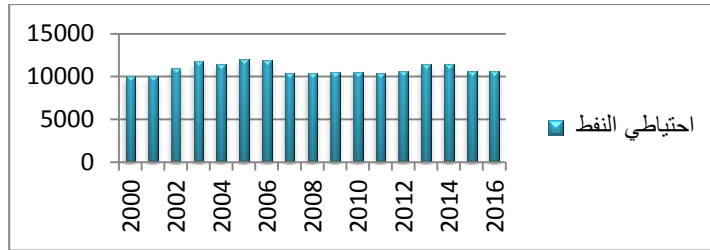
المطلب الثاني: الامكانات النفطية الجزائرية

تسعى الجزائر كسائر الدول النفطية لاحتلال مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة في السوق النفطي العالمي، ولمعرفة مكانة الجزائر وامكانياتها النفطية سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على كل من حجم الاحتياطات، حجم الانتاج والتصدير ومدى تنافسية النفط الجزائري.

الفرع الأول: الاحتياطي النفطي الجزائري

تمتلك الجزائر احتياطي هام من النفط اذ تعتبر ثالث دولة في افريقيا من حيث المورد النفطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا، وتتوزع احتياطات النفط الجزائري على 108 مكامن في التراب الوطني تتمركز معظمها في الجنوب الشرقي من الصحراء، بالضبط في حقل حاسي مسعود الذي يحتوي على 70% من إجمالي الاحتياطي.² والشكل الموالي يوضح لنا تطور احتياطات النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الشكل رقم (06): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال 2000-2016 الوحدة: مليار دولار



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2011 و2017.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن الاحتياطي النفطي في الجزائر مستقر من سنة 2000 الى سنة 2002 بقيمة 10000 مليار دولار ثم ارتفع خلال السنوات 2004-2007 حيث بلغ ذروته سنة 2005 بقيمة 12008 مليار دولار، وذلك بسبب اكتشافات لحوالي 36 بئر نفطي جديد، ثم تراجع خلال الفترة 2008-2012 بسبب تداعيات الازمة العالمية ليشهد ارتفاعا سنة 2014 الى 11409 مليار دولار وتراجع خلال الفترة 2015-2016 بقيمة (10617-10602) مليار دولار.

¹ - عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص17، 18.

² - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الورقة القطرية حول "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي،

21 ديسمبر 2014، ص 15.

الفرع الثاني: الطاقة الانتاجية والتصديرية

تعتمد الطاقة الانتاجية لبلاد ما على حجم الاحتياطات وعلى جهود الاستكشافات المبذولة من أجل التوسيع في حجم الاحتياطات، ولذلك فإن الجزائر فتحت قطاع الاستكشاف والانتاج النفطي أمام الشركات الاجنبية لعدة أسباب أهمها: تراجع انتاجية الآبار النفطية ومهما كانت الحقول البترولية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الانتاجية، وللمحافظة على مستويات الانتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة، وتلعب الاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة النفط، بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الاساسية لصناعة النفط وتبرز أهميتها فيما يلي:¹

- ضعف المدخرات الوطنية وعدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام؛
 - ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والتنقيب؛
 - احتياج صناعة النفط الى مهارات فنية وبشرية كبيرة وخبرات متخصصة.
- وعليه فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشراكة ووفرت الضمانات الكافية ضد التأميم، ومكنتها من تحويل أرباحها دون قيود، مما دفع الشركات النفطية للإقدام بسرعة نحو الاستثمار بالجزائر، وتدعمت علاقة الشراكة من خلال القانون المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار، الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

فالطاقة الإنتاجية للجزائر قد حققت 69 مليون طن من الانتاج النفطي سنة 2016 بمعدل 1.171 مليون برميل في اليوم مقارنة بـ 67 مليون طن سنة 2015، ومن المتوقع اي يرتفع الانتاج النفطي في الجزائر الى 75 مليون طن نهاية سنة 2017 و 77 مليون طن سنة 2019 الى أن يبلغ 82 مليون طن سنة 2020.²

الفرع الثالث: تنافسية المحروقات الجزائرية

إن قيمة أي منتج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة تتركز على ثلاث مكونات أساسية، هي الجودة والتكلفة، ومدة تسليم المنتج. ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

¹ - قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² - منعم ظافر، "انتاج الغاز سيبلغ 165 مليار متر مكعب سنة 2020"، عن الموقع:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/83021 تاريخ الاطلاع: 2017/06/07.

أولاً: ميزة القرب من أسواق الاستهلاك (الموقع الجغرافي)

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من السوق البترولية، يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، الأمر الذي يترتب عليه ما يسمى "الفرق الناجم عن النقل" وهو ما يجعل منتجاتها البترولية في وضع تنافسي أفضل من بترول الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا وروسيا.

ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر تستفيد من ربح تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (اسبانيا، ايطاليا، فرنسا وانجلترا)، وفي السوق الأمريكية والكندية خاصة لمناطق الشرقية منها، وهي مناطق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.¹

ويعد النفط الليبي منافسا قويا للمحروقات الجزائرية لما له من أهمية بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية (ايطاليا)، وبالنسبة للسوق الآسيوية وبعد بروز الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين كدولة مستوردة للبترول، ولها معدلات نمو اقتصادية قياسية 10% سنة 2003 فوضع الجزائر الجغرافي وبعدها عن هذه السوق يجعل منتجاتها أقل تنافسية بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط، ودول وسط آسيا التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا، لكن الجزائر تبقى في الوضع الأفضل من حيث الموقع الجغرافي وهي دخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل، والجدول الموالي يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوروبية مقارنة بأهم الدول المصدرة للنفط في هذه المنطقة²

الجدول رقم (18): تقدير المسافة بين بعض مناطق الاحتياطات النفطية وأوروبا الغربية

الدول	المسافة (كلم)
هولندا، النرويج، الجزائر، ليبيا	2000
قطر، إيران، نيجيريا	4000
روسيا(سيبيريا)، أبو ظبي، فنزويلا، ترينيداد	6000

المصدر: بلعيد عبد السلام، "الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال"، دار بوشان للنشر، ط1، الجزائر، 1990، ص 41.

يبين الجدول أعلاه ميزة الجزائر الجغرافية بتواجدها على بعد أقصاه 2000 كلم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوروبية بين 1410 كلم عن "لوهافر" الفرنسية وبـ 1540 بالنسبة لإنجلترا.

أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس بترول المومنين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا ونفط الخليج العربي، بسبب الكميات المتواضعة التي

¹ - عصام بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² - منعم ظافر، مرجع سبق ذكره.

تنتجها الجزائر مقارنة بهذه الدول. وبالنسبة للسوق الآسيوية فان وضع الجزائر وبعدها الجغرافي عنها يجعل منتجاتها أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا، خاصة بعد بروز الصين كدولة مستوردة للنفط والتي تضاعف استهلاكها خلال التسعينات وأصبحت ثاني مستورد للبتترول بعد الولايات المتحدة الأمريكية.¹

ثانيا: التنافسية من حيث الجودة (نوعية البترول)

يتضمن النفط الجزائري خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، فالنفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من الأنواع الأخرى المصدرة من دول الأوبك. ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب فالبتترول المستخرج من البئر الأولى في "واد قطرين" كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته ب API 0.83* وهو يشتمل على 34% بنزين و 24% غازوال و 32% وقود التدفئة و 8% زيت و 1% برفاين، وتعتبر الجزائر أهم الدول المنتجة والمصدرة لهذا النوع. والجدول الموالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبتترول الجزائري.²

الجدول رقم(19): مقارنة بين أنواع البترول لبعض دول أوبك والبتترول الجزائري

الدولة	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية (API)	النسبة النوعية للمنتوجية البترولية %		
			نسبة الكبريت %	خفيفة	متوسطة
الجزائر	الخفيف	44	0.14	35	29
السعودية	المتوسط	34.2	1.6	20.5	48.5
	الثقيل	37.3	2.84	16	60.75
ايران	المتوسط	34.3	1.35	22.25	47.5
	الثقيل	31.3	1.85	21.15	52
نيجيريا	المتوسط	34	1.95	22	50
	الثقيل	27.1	0.25	12	48

المصدر: موري سمية، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010/2009، ص144. تجعل مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع النفوط الأخرى كما يبينها الجدول خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية النفط من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة.

¹ - بلعيد عبد السلام، "الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال"، دار بوشان للنشر، ط1، الجزائر، 1990، ص 41.

² - موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 143، 144.

- إن ميزة انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع، وميزة النوعية تجعلان النفط الجزائري ذو قدرات تنافسية كبيرة مما يمكن الجزائر تحسن مركزها في السوق الدولية وتستفيد من وضعيتها في:¹
- حصولها على عائدات مالية اضافية باستمرار دعما لبرامج التنمية وصناعة المحروقات، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) بسبب إمكانيات ومميزات المحروقات الجزائرية؛
 - تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن إلى مختلف مناطق الاستهلاك بالمقارنة مع الدول المنتجة الأخرى المنافسة لها.

المطلب الثالث: تطور سعر النفط في الجزائر وأهمية العائدات النفطية

سنحاول من خلال هذا المطلب الإحاطة بأهم تطورات الأسعار النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 اضافة الى أهمية العوائد النفطية المحققة في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016

أولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2009

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست ايجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة، ويات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني. والجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري من سنة 2000 الى غاية سنة 2009

الجدول رقم (20): تطور سعر البترول الجزائري 2000-2009 الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009
سعر النفط	27.6	24.3	36	50.6	74.95	99.97	62.25

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01) (سعر النفط)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أسعار النفط بلغت مطلع سنة 2000 ما قيمته 27.6 دولار وقد تطورت تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت بثورة أسعار النفط حيث سجلت ما قيمته 36 دولار للبرميل، ثم 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 ولكن كان للأزمة المالية العالمية الأثر البالغ الذي أدى إلى تراجع الأسعار إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009. وقد انعكس ارتفاع أسعار البترول ايجابا على الميزانية العامة للدولة، فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة ما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.²

¹- بلعيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 43.

²- مخالف أمين، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ثانيا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2016

الجدول رقم (21): تطور سعر البترول الجزائري 2009-2016 الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر النفط	80.15	112.94	111	109.5	100.2	53.1	45

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01) (سعر النفط)

يبين الجدول أن اسعار النفط خلال هذه الفترة تأخذ منحى تنازلي، فباستثناء سنة 2011 التي شهدت فيها الأسعار ارتفاعا بنسبة 40.91% الى 112.94 دولار للبرميل بعد ان كانت تمثل 80.15 دولار للبرميل سنة 2010، انخفضت الاسعار سنة 2012 الى 111 دولار للبرميل وواصلت انخفاضها الى غاية سنة 2016 بنسبة 59.46% لتبلغ ما قيمته 45 دولار للبرميل وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية 2014.

الفرع الثاني: أهمية العائدات النفطية

تمثل أهمية البحبوحة المالية المحققة بفعل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر حيث تحقق ما يلي:¹

- 1- ارتفاع الناتج المحلي الخام من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار.
- 2- انخفض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% سنة 2005 وهذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 الى 2.5%.
- 3- ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار، 56.10 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007 بنسبة 17.7%.
- 4- انخفض معدل البطالة خلال الفترة ما بين 2004_2007 فقد بلغ سنة 2004 17.7% لينخفض إلى 15.3% سنة 2005 ثم 11.8% سنة 2007.
- 5- أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة ب 3.1% سنة 2004 ثم 4.9% سنة 2006 ثم 5.9% سنة 2007 أما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو تقدر ب 0.1% سنة 2004 في الصناعات النصف مصنعة ومواد التجهيز، أما القطاع الحديد والصلب فقد تراجع بنسبة 6.9% سنة 2004 وتراجعت الصناعات الخفيفة بنسبة 2.1% سنة 2004.

¹ - موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص158، 159.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر 2000_2016

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، حيث اعتمد على الفوائض المالية المتراكمة منها لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية لاقتصادها. إلا أن مختلف الصدمات العالمية وخاصة أزمات السوق البترولية ساهمت كثيرا في إحداث الأثر الكبير على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري بدءا بالميزان التجاري والنتاج المحلي الإجمالي إضافة الى كل من حجم التضخم السائد ومدى تطور أسعار الصرف والاحتياطات الاجنبية وكذا الدين الخارجي وصولا الى الميزانية العمومية للجزائر وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى علاقة كل هذه المتغيرات بتقلبات أسعار النفط لمحاولة فهم تأثير هذا الأخير عليها.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر

خلال الفترة 2000_2016

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة انعكاسات وآثار تقلبات أسعار النفط على كل من ميزان المدفوعات بشكل عام والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

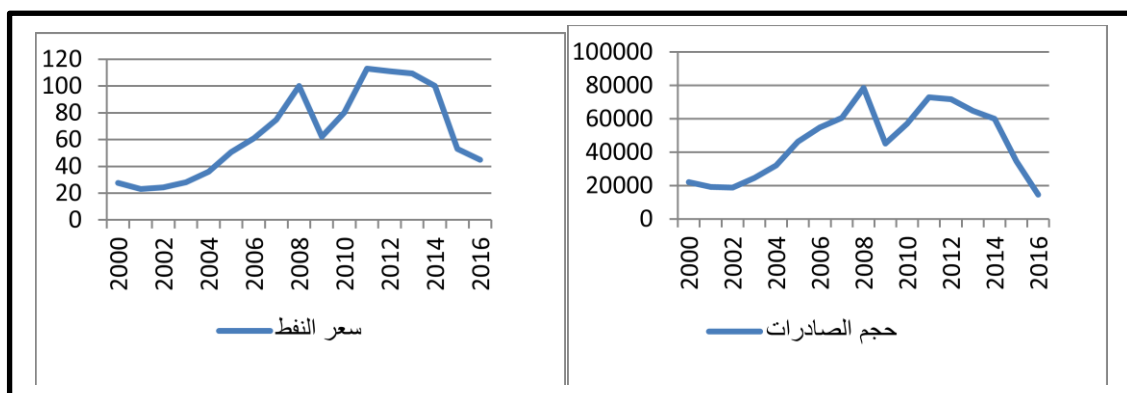
الفرع الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000_2016

أولا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات

تتأثر الصادرات الجزائرية بتقلبات أسعار النفط، حيث تمثل صادراتها من المحروقات نسبة 98٪ .

وسنحاول إيضاح هذا الأثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات (2000-2016) مليون دولار.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04)

نلاحظ من خلال الشكل السابق ومعطيات الملحق رقم (04) ارتفاع صادرات الجزائر خلال الفترة

2000 - 2008 بسبب ارتفاع اسعار النفط الراجع الى زيادة مستوى نمو الاقتصاد العالمي فقد سجلت الصادرات ما قيمته 22031 مليون دولار سنة 2000 لتصل الى ذروتها سنة 2008 بما قيمته 78590

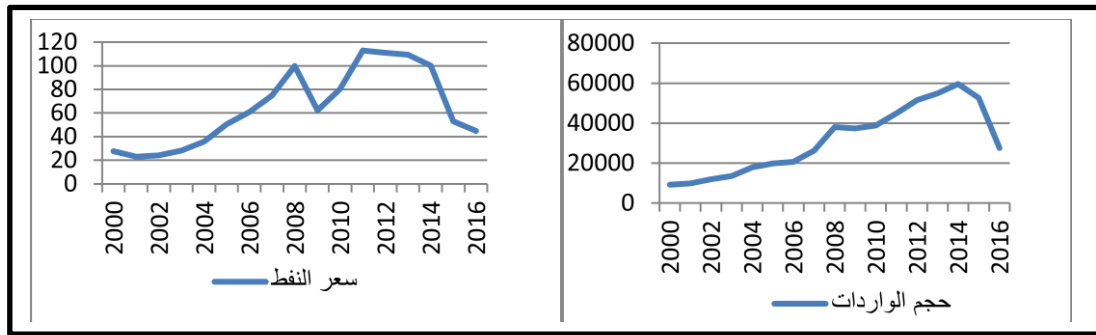
مليون دولار. ثم انخفضت الصادرات سنة 2009 الى 45186 مليون دولار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) وتراجع النمو الاقتصادي العالمي بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم عاودت الارتفاع سنة 2012 الى 71736 مليون دولار كنتيجة لارتفاع اسعار النفط الى 111 دولار للبرميل، وبعد سنة 2014 وبسبب تراجع أسعار النفط والأزمة النفطية العالمية تراجع حجم الصادرات الى 59996 مليون دولار وواصل انخفاضه الى غاية سنة 2016 بقيمة 14530 مليون دينار.

وبالتالي يمكننا القول أن صادرات الجزائر ذات علاقة طردية مع سعر النفط، حيث أن زيادة الاسعار تؤدي بالضرورة إلى زيادة الصادرات، وذلك راجع إلى حجم الصادرات النفطية الكبير المكون لمجموع الصادرات.

ثانيا: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الواردات

لأسعار النفط انعكاس بالغ على حجم الواردات بصفة غير مباشرة، وذلك بالاعتماد على الإيرادات النفطية وبالتالي تراجع قيمة الصادرات تؤدي حتما الى تراجع الواردات باعتبار الجزء الأكبر من الإيرادات يأتي من صادرات النفط.

الشكل رقم (08): إنعكاسات تغير أسعار النفط على واردات الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليون دولار.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04).

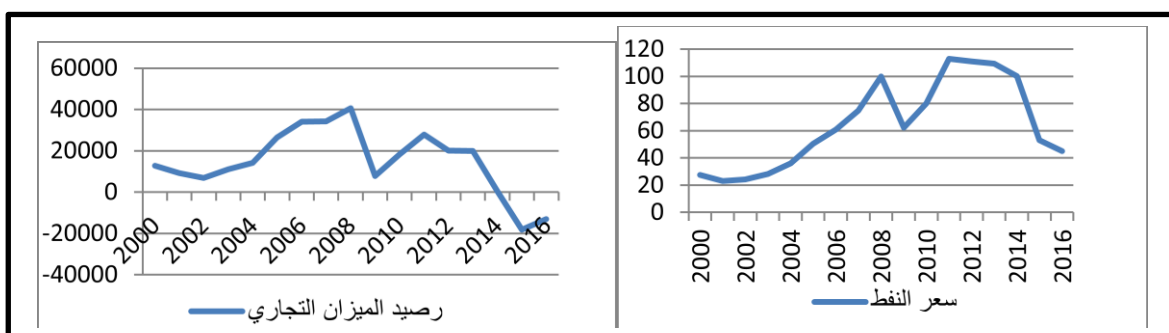
يتضح لنا من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على معطيات الملحق رقم 04 ارتفاع حصيلة الواردات خلال الفترة 2000-2008 بسبب ارتفاع إيرادات المحروقات الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة. تراجعت حصيلة الواردات سنة 2009 الى 37403 مليون دولار وهذا راجع الى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ساهت في تراجع نسبة النمو العالمي، ثم بلغت الذروة وأقصى حد لها سنة 2014 عند سعر نفط قدره 100.2 دولار للبرميل بما قيمته 59670 مليون دولار، وبداية من سنة 2015 تراجعت قيمة الواردات الجزائرية الى 52649 مليون دولار عند سعر نفط 53.1 دولار للبرميل، ثم الى 27545 مليون دولار سنة 2016، ويعود هذا التراجع في حجم الواردات المحلية الى الأزمة النفطية أواخر 2014 وتدني

مستوى الأسعار الذي أدى الى تراجع تراجع إيرادات النفط واتباع الجزائر لسياسة تقشفية بداية من قانون المالية 2015 والحد من حجم الواردات.

ثالثا: إنعكاسات تقلبات سعر النفط على رصيد الميزان التجاري

بما أن أسعار النفط أثرت في حجم الصادرات والواردات فإنها حتما ستؤثر في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)، وعليه سنقوم بدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري للجزائر للفترة (2000-2016).

الشكل رقم (09): إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال (2000-2016) الوحدة: مليون دولار.



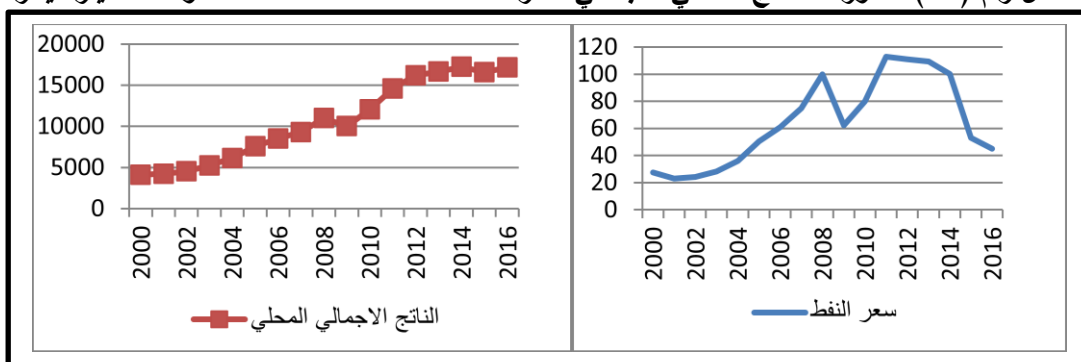
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن رصيد الميزان التجاري في الجزائر في انخفاض خلال السنتين 2000 (12858 مليار دولار) و 2001 (9192 مليار دولار) ثم 26477 مليون دولار سنة 2005 ثم 34242 سنة 2007 وفي سنة 2008 بلغ الميزان التجاري اقصى رصيد ايجابي قدره 40597 مليار دولار ليتراجع سنة 2009 إلى 7783 مليون دولار وذلك بسبب تراجع حجم العائدات النفطية وانخفاض قيمة الصادرات من 78590 إلى 45186 مليون دولار سنتي 2008 و 2009 على التوالي بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وانخفاض أسعار النفط إلى 91.06 للبرميل بعد أن كان 94.06 للبرميل سنة 2008. ليعاود ارتفاعه بداية من سنة 2010 بنسبة 1.34% إلى 18205 مليون دولار ثم إلى 20167 مليون دولار سنة 2012، الا ان هذه السنة كانت منطلق التراجع الكبير في رصيد الميزان التجاري في الجزائر تزامنا مع تراجع أسعار النفط ففي سنة 2013 نجد ان منحى تطور رصيد الميزان التجاري يأخذ منحى تنازلي الى غاية نهاية سنة 2015 بقيم قدرت ب 19883، 326 و(18133) مليون دولار اي ان سنة 2015 قد سجلت عجزا في رصيد الميزان والذي استمر في السنة الموالية (2016) رغم تراجع الطيف بنسبة 28.22% الى ما قيمته (13015).

الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2016_2000

يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال مدة معينة، عادة ما تكون سنة، وهو يعتبر أهم المؤشرات التي تقيس تطور النشاط الإنتاجي للدولة، وكغيره من المؤشرات يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بعدة عوامل من بينها تغيرات أسعار النفط، وسنحاول معرفة أهم انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر منذ سنة 2000 إعتقادا على الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطورات الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2016-2000 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال الشكل رقم 10 ومعطيات الملحق رقم 01 بخصوص سعر النفط، نلاحظ التأثير الكبير لتطورات أسعار النفط على حصيلة الناتج المحلي الإجمالي ومنه على استقرار النمو الاقتصادي للجزائر، حيث نجد أن الناتج دائما متغير بتغير أسعار النفط سواء بالزيادة أو النقصان طوال فترة الدراسة. فمنذ سنة 2000 وباستثناء سنة 2001 التي شهدت تراجع طفيف للناتج لسبب تراجع الأسعار. يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر منحى تصاعديا إلى غاية سنة 2008 بداية من 4123.5 مليار دينار وصولا إلى ما قيمته 10993 مليار دينار مع زيادة سعر النفط من 27.6 دولار للبرميل إلى 99.97 دولار للبرميل، ليسجل انخفاضا في قيمته سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 بالغا ما قيمته 10034.3 مليار دينار ثم يواصل ارتفاعه الى غاية سنة 2014 مسجلا ما قيمته 17242.5 مليار دينار عند سعر 100.2 دولار للبرميل. أما سنة 2015 فقد شهدت انخفاضا في قيمة الناتج الاجمالي الى 16591.9 مليار دولار بسبب تدهور اسعار النفط ووصولها الى 53.1 دولار للبرميل. وما قيمته 17156.02 مليار دولار سنة 2016 عند سعر 45 دولار للبرميل النفطي.

وقد أشارت بعض الدراسات التي ارتكزت على الفرضية التي تفيد بأنه توجد علاقة خطية بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والأسعار الحقيقية كانت تضمن الافتراض ضمنا بأنه إذا كان ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى حالة ركود اقتصادي، فإن انخفاض هذه الأسعار يجب أن يؤدي إلى حالة انتعاش وتوسع اقتصادي بنفس الحجم، ولكن في الاتجاه المعاكس، وهناك من يبين بأنه آثار انخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي تكون أقل نسبيًا من آثار ارتفاعها، كما أن ارتفاعات وانخفاضات الأسعار النفطية تمارس تأثيرات غير متناظرة على كل من الناتج والبطالة والدخل الفردي ومداخل معظم الصناعات.¹

وعموما يمكننا القول وبالاعتماد على ما سبق أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ينخفض بسبب تراجع أسعار النفط، فانخفاض الأسعار يؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تمثل أكبر نسبة للإيرادات الجزائرية (بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 03) وانخفاضها يؤدي إلى انخفاض الناتج. كما أن تدهور النمو الاقتصادي العالمي جراء انخفاض أسعار النفط ينعكس سلبا على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر لارتباطه به نتيجة عمليات التحرير الاقتصادي وأساسيات العولمة، وبالتالي يتأثر الناتج المحلي الإجمالي أيضا.

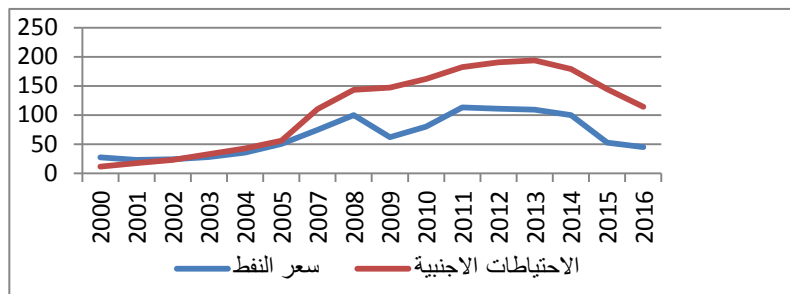
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية والدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)

سنحاول في هذا المطلب أن نسلط الضوء على أهم التطورات في كل من الاحتياطات الأجنبية والدين الخارجي بالموازات مع تطورات أسعار النفط في الجزائر، ومحاولة إبراز العلاقات بين كل منها بأسعار النفط. الفرع الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية للجزائر خلال (2000-2016) تتشكل الاحتياطات الأجنبية لأي دولة من اقتطاعات الإيرادات وهي ناتجة من التصدير، والجزء الأكبر يأتي من النفط وبالتالي تتأثر الاحتياطات الأجنبية بتقلبات أسعار النفط

¹ - أحمد حسن علي التيهي، بختيار صابر محمد، "اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية - دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع، العدد 7، 2011، ص 7.

الشكل رقم (11): تطورات الاحتياطات الأجنبية بالجزائر مقارنة بتقلبات أسعار النفط للفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دولار



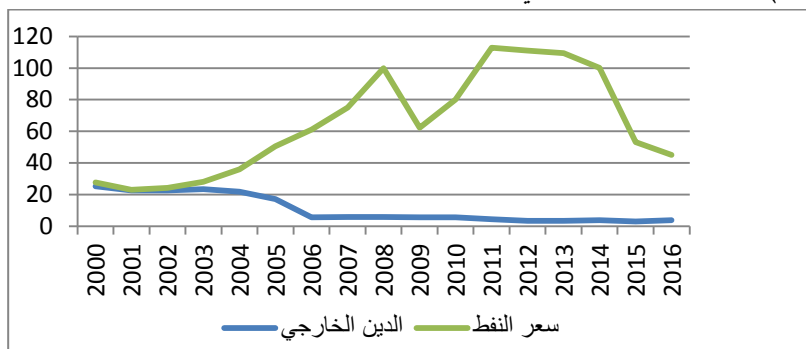
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) نلاحظ أن قيمة الاحتياطات الجزائرية بدأت بالارتفاع تدريجيا منذ سنة 2000 حيث سجلت ما قيمته 11.9 مليار دولار وكان سعر النفط قد سجل 27.6 دولار للبرميل، الى غاية سنة 2008 أين سجلت أكبر معدل ارتفاع لها بـ: 8.8% وحققت ما قيمته 143.1 مليار دولار نظرا لارتفاع أسعار النفط الى 99.97 دولار للبرميل. ومع استمرار زيادة أسعار النفط تميزت الاحتياطات الأجنبية بالجزائر بالزيادة أيضا حيث تضاعفت قيمتها بأكثر من 16 ضعف سنة 2013 وبداية 2014 محققة ما قيمته 194.01 مليار دولار مقارنة بسنة 2008. غير أنها انخفضت سنة 2014 بنسبة 7.7% لتصل إلى ما قيمته 178.93 مليار دولار بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط الراجع للالزمة النفطية العالمية حيث سجلت ما قيمته 100.2 دولار للبرميل، وواصلت انخفاضها الى غاية سنة 2016 أين حققت 144.14 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط الى 54 دولار للبرميل هذه السنة.

الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الدين الخارجي في الجزائر خلال (2016-2000)

عاشت الجزائر منذ الاستقلال فترات مديونية كبيرة والتي سعت جاهدة من أجل تخفيضها والتخلص من أعبائها وسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أهم تطورات الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2016 وربطها بتطورات أسعار النفط لمعرفة العلاقة بينهما ومدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تغير الدين الخارجي للجزائر.

الشكل رقم (12): تطورات الدين الخارجي بالجزائر للفترة 2000-2016 الوحدة: مليار دولار



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية للجزائر في تقلص مستمر منذ سنة 2000 أين سجل ما قيمته 25.261 مليار دولار كأعلى قيمة طوال فترة الدراسة لما كان سعر النفط في أدنى مستوياته ب 27.6 دولار للبرميل، وبزيادة سعر النفط يستمر الدين الخارجي في الانخفاض حيث عند سعر 36 دولار للبرميل سنة 2004 نسجل ما قيمته 21.821 مليار دولار كإجمالي الدين الخارجي، ثم 17.192 مليار دولار في سنة 2005، وقد كان الاتجاه نحو التحسن مستمر خاصة منذ هذه السنة حيث نلاحظ انه في السنة الموالية سجلت قيمة الدين الخارجي تراجعاً كبيراً بنسبة 67.35% بما يقدر ب 11.580 مليار دولار، وكل هذا راجع الى السير الحازم لاستراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق التسديدات المسبقة الهامة التي تمت قبل الازمة المالية العالمية.¹

وفي السنوات الاربعة الموالية نلاحظ استقرار قيمة الدين الخارجي ما بين 5.6 و 5.9 مليار دولار

(من سنة 2006 الى سنة 2010) وذلك بسبب التغيرات الطفيفة على أسعار النفط طوال هذه المدة.

ونلاحظ أنه من سنة لأخرى حجم الدين الخارجي في تناقص مستمر وهذا يرجع أولاً لجهود الدولة المبذولة للتخلص من أعباء المديونية الخارجية اضافة الى تحسن أسعار النفط التي تؤدي الى زيادة ايرادات المحروقات ومنها الى زيادة الايرادات الكلية والنتاج الاجمالي ما يمكن الدولة من تسديد ديونها من خلال زيادة العوائد النفطية.

وقد سجلت المديونية الخارجية أقل قيمة لها سنة 2015 بما قيمته 3.02 مليار دولار ثم ارتفعت

قليلا سنة 2016 الى 3.85 مليار دولار.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 28.

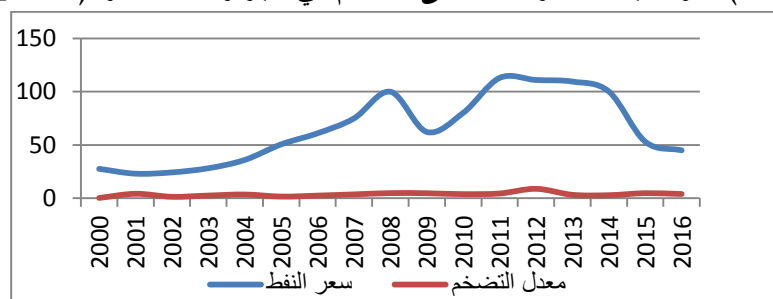
المطلب الثالث: إنعكاسات تغيرات أسعار النفط على التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال (2016_2000)

يعتبر كل من التضخم السائد وسعر صرف العملة من بين أهم المؤشرات للحكم على وضعية الاقتصاد لبلد ما، وهذه المؤشرات الاقتصادية أيضا معرضة للتغير والتطور سواء بما يخدم صالح الاقتصاد الوطني أو العكس، وذلك نتيجة لمتغيرات عدة لها الدور البالغ والأثر المباشر أو غير المباشر في إحداث هذا التغير، ولعل سعر البرميل النفطي أحد أهم هذه العوامل. لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم تطورات كل من التضخم وسعر الصرف بالموازات مع سعر النفط في الجزائر وذلك خلال الفترة 2016_2000.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016_2000)

التضخم ظاهرة اقتصادية مست العديده من الدول منذ سنين، ويعرف على أنه ارتفاع مستمر على الأسعار العامة ما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية ويحد من تنافسية المنتجات المحلية للدولة. وقد شهد حجم التضخم في الجزائر منذ سنة 2000 تطورات عديدة وتغيرات مختلفة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (13): أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016_2000)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01) نلاحظ ان حجم التضخم في الجزائر ينمو بشكل غير مستقر بداية من 2000، حيث نجد ان هذه السنة قد سجلت ما نسبته 0.37% من حجم التضخم لترتفع هذه النسبة في السنة الموالية بما يقارب 13 ضعفا الى 4.23% وذلك بسبب تحسن وزيادة مستوى الانفاق العام الناتج عن زيادة إيرادات المحروقات في ميزانية الدولة بسبب ارتفاع اسعار النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 الى 23.4 دولار سنة 2001.

ثم استمر هذا النمو الغير ثابت للتضخم ليسجل سنة 2007 ما نسبته 3.68% كأعلى نسبة له منذ سنة 2002، وقد تأكد هذا التضخم المرتفع وسنة 2008 بنسبة قدرت ب 4.86% ويعود ذلك الدفع التضخمي القوي في جزء كبير منه الى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة لاسيما أسعار المنتجات

الفلاحية. ثم سجلت سنة 2012 أكبر نسبة للتضخم منذ سنة 2000 وطوال فترة الدراسة ب 8.89% وذلك بسبب زيادة أسعار النفط والعائدات النفطية من جهة اضافة الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية مقارنة بالسلع الانتاجية والخدمات، وفي السنتين المواليتين انخفض حجم التضخم الى 3.26% و 2.91% على التوالي وذلك بسبب جهود الدولة لتخفيض مستوى التضخم السائد.

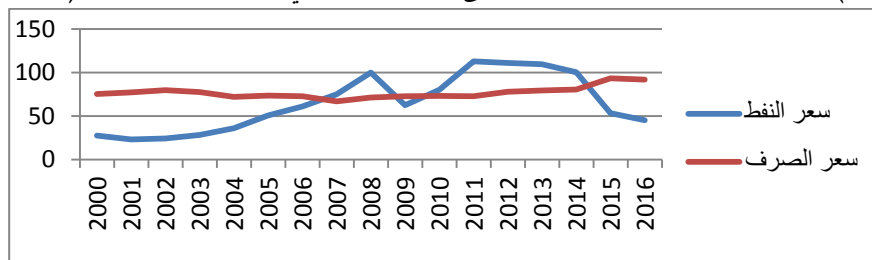
وعلى الرغم من شبه انعدام وتيرة التوسع النقدي سنة 2015 توقف تراجع التضخم المسجل سنة 2013 و 2014 إذ عاد المتوسط السنوي له للارتفاع ليبلغ 4.8% نهاية 2015 و 4% سنة 2016، وبالتالي ومن خلال ما سبق يمكننا القول انه لتطورات حجم التضخم السائد علاقة بتطورات اسعار النفط من خلال زيادة حجم الكتلة النقدية والانفاق العام بفعل زيادة العائدات النفطية.

الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2016_2000)

يتحدد سعر الصرف وفق سياسات مختلفة من دولة لأخرى بحسب وضعها الاقتصادي ومخططاتها التنموية، وفي الجزائر عرفت سياسة سعر صرف الدينار تطورات هامة منذ الاستقلال الى اليوم وذلك انطلاقا من تطبيق نظام الربط بالفرنك الفرنسي بعد الاستقلال، الى نظام الربط بسلة من العملات بداية من سنة 1973 وصولا الى نظام التسيير الحركي للدينار نهاية سنة 1987 ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 يتم بعدها إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك واتباع نظام الصرف العائم المدار، وقد جرت كل هذه الاجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية.¹

وقد تطور سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال وسنحاول التطور الى أهم تطورات أسعار الصرف من خلال عرض إحصاءاته في الفترة (2016_2000) مقارنة بأسعار النفط كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (13): انعكاسات تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2016_2000)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

¹ - صالحى فوزية، "انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي -2000، 2014"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص101.

من خلال الشكل رقم (14) نلاحظ أن سعر الصرف في الجزائر انخفض بنسبة 6.15% من 77.26 دج/ دولار سنة 2000 الى 79.88 دج/دولار سنة 2002 وهي الفترة التي ارتفعت فيها اسعار النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 الى 24.3 دولار للبرميل سنة 2002، ثم انخفض بنسبة 13.65% من 77.39 دج/ دولار سنة 2003 الى 66.82 دج/ دولار سنة 2007 أين بلغ سعر النفط 28.2 دولار للبرميل سنة 2003 واستمر في الارتفاع الى غاية 74.95 دولار للبرميل سنة 2007.

ثم ارتفع سعر الصرف بنسبة 30.99% بداية من سنة 2008 (77.18 دج/ دولار) ليبلغ ذروته بقيمة 93.24 دج/ دولار سنة 2015، ثم يتراجع سنة 2016 الى 91.45 دج/ دولار وذلك يرجع الى ركود قطاع المحروقات في السنوات الأخير إضافة الى سعي السلطة النقدية في البلاد وراء تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

في الأخير يمكننا أن نستنتج أن لسعر النفط علاقة غير مباشرة بأسعار الصرف ذلك من خلال تأثيره في حجم الصادرات للدولة والتي تؤثر على الواردات التي لها تأثير على قيمة العملة الوطنية.

المطلب الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر خلال 2000_2016

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أهم الآثار التي خلفتها التقلبات المتتالية لأسعار النفط في السوق العالمي على الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة وقبل ذلك سنتعرف على هيكل الميزانية العامة في الجزائر وأهم خصائصها.

الفرع الاول: هيكل الميزانية العامة في الجزائر

تتطلب دراسة هيكل الميزانية العامة التعرف على مختلف المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية العامة، حيث يمثل النشاط المالي للدولة في تلبية الحاجات للأفراد وذلك من خلال صرف مبالغ مالية تسمى بالنفقات العامة والتي تغطيها الدولة بمجموع إيراداتها العامة التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة.¹

يعرف القانون 17_84 القانون المجسد لقانون الميزانية العامة في الجزائر حيث عرفتها المادة 06 بأنها "تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"²، كما يعرف قانون الميزانية " بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع

¹ - القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 06.

² - لقانون 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990، المتعلق بالحسابية العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، 15 اوت 1990.

الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلية ونفقات برأس مال وترخص بها.¹

وتنقسم الميزانية العامة في الجزائر إلى جانب الإيرادات العامة، وجانب النفقات العامة وسنحاول اظهار تقسيمات كل منها في الجدول الموالي:

جدول رقم (22): مكونات الميزانية العامة في الجزائر

جانب الإيرادات العامة	جانب النفقات العامة
<p>❖ الإيرادات الإجبارية:</p> <p>1. الإيرادات الجبائية</p> <ul style="list-style-type: none"> • الضرائب المباشرة • حقوق التسجيل والطابع • الرسم على الأعمال • الضرائب غير المباشرة • الحقوق الجمركية • الجبائية البترولية <p>2. الغرامات</p> <p>3. صناديق المساهمة</p> <p>❖ الإيرادات الاختيارية</p> <p>1. مداخيل أملاك الدولة</p> <p>2. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات والمواد والأتأوى</p> <p>3. الأموال المحصلة للمساهمات والهدايا والهبات</p>	<p>❖ نفقات التسيير</p> <p>1. اعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات</p> <p>2. تخصيصات السلطة العمومية</p> <p>3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح</p> <p>4. التدخلات العمومية</p> <p>❖ نفقات التجهيز</p> <p>1. العناوين (الاعتمادات المفتوحة للميزانية)</p> <p>2. القطاعات القطاع الفرعية، الفصول والمواد</p>

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: حراق مصباح، "المالية العمومية"، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة

قاصدي مرياح، 2009 ص ص 31-35.

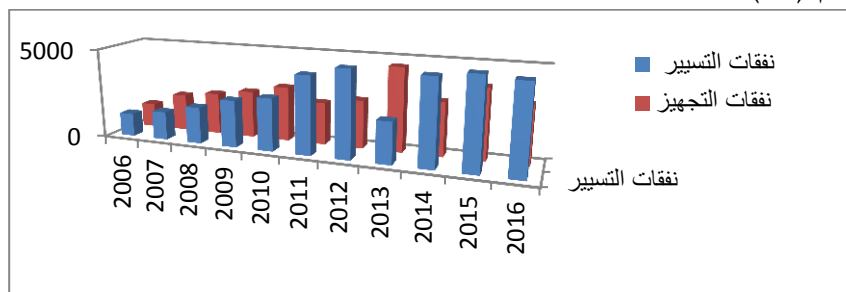
الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة في الجزائر

تتميز الميزانية العامة في الجزائر بمجمل الخصائص التالية:

¹ - عبد الغفور ابراهيم احمد، "سياسة الميزانية العامة للدولة"، دار زهران، ط1، مصر، 2013، ص 237.

أولاً: الاعتماد المفرط على سياسة الانفاق العام

الشكل رقم (14) : تطور النفقات الجزائرية ومكوناتها 2006_2016 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

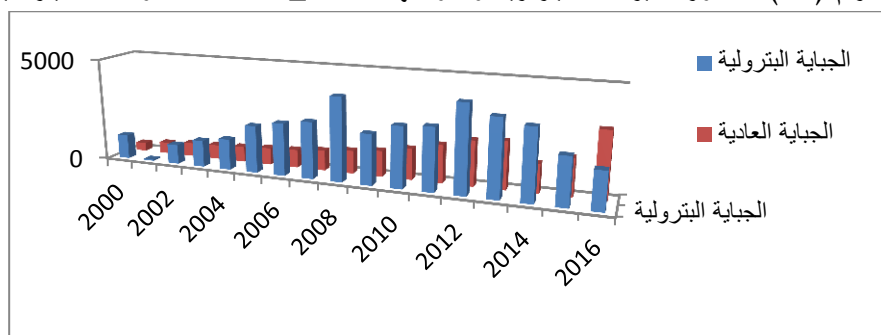
بالاعتماد على معطيات الشكل السابق والملحق رقم (02) نلاحظ أن نفقات التشغيل في الجزائر تشكل اكبر قدر من مجموع النفقات العامة خلال الفترة المدروسة (2006-2016) بنسبة متوسطة بلغت 53.96% باعتبار ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على سياسة الانفاق العام وذلك من خلال سياسات الدعم والتسهيلات الموجهة للاستهلاك على حساب نفقات التجهيز وهذا يدل على وضع سياسة الاستثمار في الجزائر.

ثانياً: الاعتماد على الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة

تتأثر الإيرادات العامة للميزانية بما تحققه الجباية البترولية كونها تمثل أهم الأسس التي تعتمد عليها، وسنحاول معرفة مدى أهمية الجباية البترولية ومساهمتها في الإيرادات الكلية للميزانية العامة بالجزائر خلال

2000_2016

الشكل رقم (15) : تطور الإيرادات الجزائرية ومكوناتها 2000_2016 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (03)

إن الملاحظ للشكل أعلاه يرى بأن إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر إلى 23.1% دولار للبرميل بعد أن كان 27.6 دولار سنة 2000 ظل سعر النفط يرتفع وذلك إلى غاية سنة 2008 حيث سجل ما قيمته 99.97% دولار للبرميل. ومن الملاحظ أيضا أن العوائد البترولية هي الأخرى في تطور خاصة منذ سنة

2004 أين سجلت ما قيمته: 1485.7، 2267.8، 2517.4، 2711.8، 4003.6 مليار دينار إلى غاية سنة 2008 على التوالي والملاحظ طيلة هذه السنوات إن الجباية النفطية شغلت أكبر نسبة من مجموع الإيرادات فقد بلغت نسبتها سنة 2000 74.34% ثم انتقلت إلى 73.56% سنة 2005. ولكن وبسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 تأثرت أسعار النفط مباشرة بالانخفاض فسجلت 62.25 دولار للبرميل، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الإيرادات الجبائية للنفط بنسبة 39.73% إلى 2413.7 مليار دولار والتي عاودت الارتفاع بداية من سنة 2010 وذلك بسبب انتعاش سعر النفط الذي كانت قيمة 80.5 دولار للبرميل فحققت ما نسبته 66.22% من إجمالي الإيرادات ورغم التراجع الطفيف في نسبتها إلا أن الجباية النفطية بقيت محافظة على ريادتها في إجمالي مداخيل الجزائر خلال السنوات الثلاثة المالية.

وبحلول سنة 2014 ارتفعت نسبة الجباية النفطية في الجزائر إلى 3388.3 مليار دولار بنسبة 71.37% ثم انخفضت إلى 2273.5 مليار دولار سنة 2015، و1805.4 مليار دولار سنة 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط.

ثالثا: اعتماد سعر مرجعي في إعداد الميزانية العامة

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، حيث يعتبر فيه النفط أحد أهم المصادر الذي تعتمد عليه موارد الميزانية وأساسها، وعليه فإن الحكومة الجزائرية تقوم بتحديد الميزانية السنوية على أساس أسعار النفط حيث تحدد سعر مرجعي للوحدة "كل برميل نفط" بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية وحتى السياسة التي تمس البلاد والعالم، ففي حالة تدني الأسعار في السوق إلى ما دون السعر المرجعي تصبح الدول في انكماش اقتصادي، أما في حالة ارتفاع الأسعار عن السعر المرجعي فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية.¹

وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية سعر 19 دولار كسعر مرجعي لميزانيتها وذلك في قانون المالية لسنة 2008 ومع بداية سنة 2009 نصح الخبراء الماليين بضرورة رفع السعر المرجعي للميزانية سيما مع الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، ما دفع الحكومة إلى الاستجابة إلى هذا الطلب ورفع السعر 37 دولار وهو السعر الذي يتمشى مع الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية التي عرفت في تلك الفترة ارتفاعا قياسي لأسعار النفط. وفي سنة 2010 قام وزير المالية بإعداد قانون المالية بناء على ابقاء السعر المرجعي السابق

¹ - السعر المرجعي واعداد الميزانية العامة للدولة، على الرابط: <http://alger-roi.fr/Alger/document-algeriens/.htm> تاريخ الاطلاع:

(37دولار) بعد سلسلة من الضغوط تخوفا من أن يكون العجز في الميزانية كبيرا، في حال إصرار الحكومة إلى العودة لإعتماد 19 دولار كسعر مرجعي للميزانية.¹

أما في إعداد الميزانية السنوية لسنة 2017 فقد تم الاعتماد على السعر 50 دولار للبرميل كسعر مرجعي وذلك إلى غاية سنة 2019 وهو إجراء منطقي حسب وزارة المالية لأنه عودة إلى الواقع من جهة وحلا من الحلول لمواجهة الظرف الاقتصادي الصعب فخلال السنوات الماضية أي منذ سنة 2008 كانت أسعار النفط تعادل أو تفوق 100 دولار للبرميل وكان كما يأتي فوق 37 دولار كسعر مرجعي يوجه لصندوق ضبط الموارد الذي كان وجوده فعلا في تحقيق توازن الميزانية. ولكن ابتداء من سنة 2017 كل إيرادات النفط ستوجه لتمويل الميزانية دون ضخ المزيد في الصندوق، ويعتبر الخبراء الاقتصاديون بأن السعر المرجعي 37 دولار لم يكن يسمح بمعرفة حجم العجز الحقيقي. لكن سعر الـ 50 دولار قريب جدا من السعر الحقيقي في السوق العالمي، وستصب العائدات النفطية مباشرة في الميزانية. وفي حالة تسجيل سعر أعلى من 50 دولار "فإنه سيتم توجيه كل الفوائض بشكل آني إلى الميزانية ما يمثل" مقارنة أكثر عقلانية، وأكثر واقعية".²

ومع توقع انتعاش أسعار سوق النفط مع حلول سنة 2018 مثلما تنبأ له الكثير من الخبراء في مجال الطاقة وتوقعات المنتجين للنفط وصندوق النقد الدولي وغيرها سيكون هذا السعر المرجعي مفيدا أكثر للموازنة السنوية ويمكن من خفض قيمة العجز.³

الفرع الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر 2000_2016

أولا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة

تتضح لنا هذه الانعكاسات من خلال الشكل الموالي:

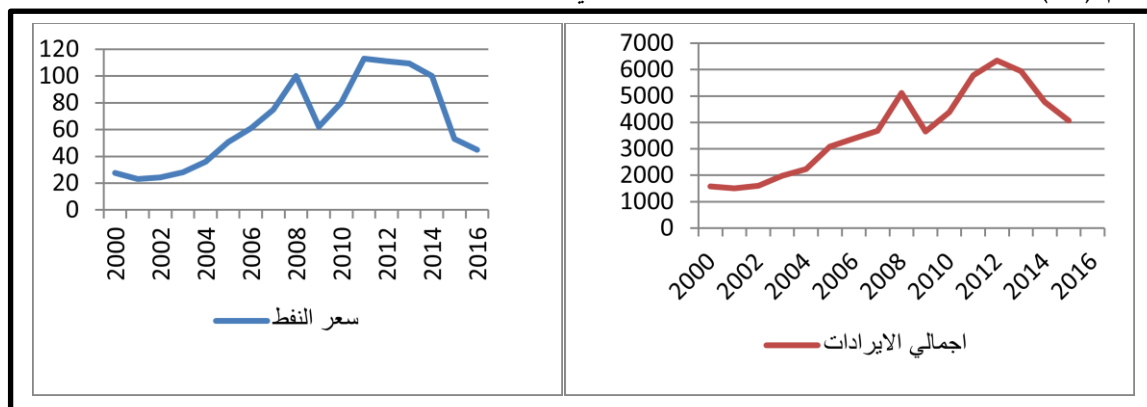
¹ - سعيد جودي، "مراجعة السعر المرجعي للميزانية العامة"، جريدة صوت الاحرار الجزائر، 2008/12/22.

² - "50 دولار سعر الصرف المرجعي: العودة الى واقع السوق في الموازنة السنوية"، <http://www.djazairress.com/eljournhouria/76042>.

تاريخ الاطلاع: 2017/05/23

³ - المرجع نفسه.

الشكل رقم (16):تطورات الإيرادات العامة مقابل سعر النفط في الجزائر خلال 2016_2000 الوحدة: مليار دينار



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (03)

من خلال تحليلنا لمعطيات الشكل أعلاه وبالاعتماد على معطيات الملحق رقم (03) نلاحظ أن الإيرادات متوافقة طرديا مع السعر النفطي حيث ترتفع بارتفاع الأسعار، ففي سنة 2000 كانت الإيرادات العامة بقيمة 1578.16 وسعر النفط يساوي 27.6 دولار للبرميل، وبالرغم من أنها سجلت انخفاضا طفيفا سنتي 2001 و 2002 بقيمة 1505.52 و 1603.18 مليار دينار على التوالي مقابل سعر النفط 23.1 و 24.3 دولار للبرميل على التوالي أي بسبب انخفاض أسعار النفط، إلا أنها عاودت الإرتفاع بشكل مستمر مع ارتفاع سعر البرميل النفطي خلال الفترة 2003 حتى 2012 حيث أخذت الإيرادات منحى تصاعدي بسبب ارتفاع البترول، فنجدها سنة 2004 قد بلغت 2229.9 مليار دينار حيث كان سعر النفط 36 دولار للبرميل وذلك بفضل فرض الدولة ضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات البترولية في حالة ارتفاع أسعار النفط عن الثلاثين دولار، وواصلت الإيرادات الارتفاع إلى غاية 2008 أين حققت ما قيمته 5111 مليار دولار مقابل 99.97 دولار للبرميل النفطي. ثم تراجعت قليلا سنة 2009 لتسجل 3656 مليار دينار وذلك بسبب الأزمة العالمية 2008 وتأثيرها على القطاع النفطي ما أدى إلى انخفاض قيمة الجباية النفطية. إلا أن تداعيات هذه الأزمة لم تستمر طويلا على الإيرادات النفطية الجزائرية حيث واصلت ارتفاعها بداية من سنة 2010 ما رفع من قيمة الإيرادات العامة للميزانية والتي وصلت قيمتها إلى 4392.9 مليار دينار مقابل 80.15 دولار للبرميل إلى أن تصل إلى ما قيمته 6339.3 مليار دينار سنة 2012 بسبب ارتفاع اسعار النفط إلى 111 دولار للبرميل، ومنذ هذه السنة اخذت في النزول وذلك بسبب تراجع اسعار النفط لتصل سنة 2016 إلى ما قيمته 4950.5 مليار دينار مقابل دولار للبرميل.

وبالتالي يمكننا القول أن الإيرادات العامة في الجزائر تربطها علاقة طردية بتقلبات اسعار النفط، ذلك

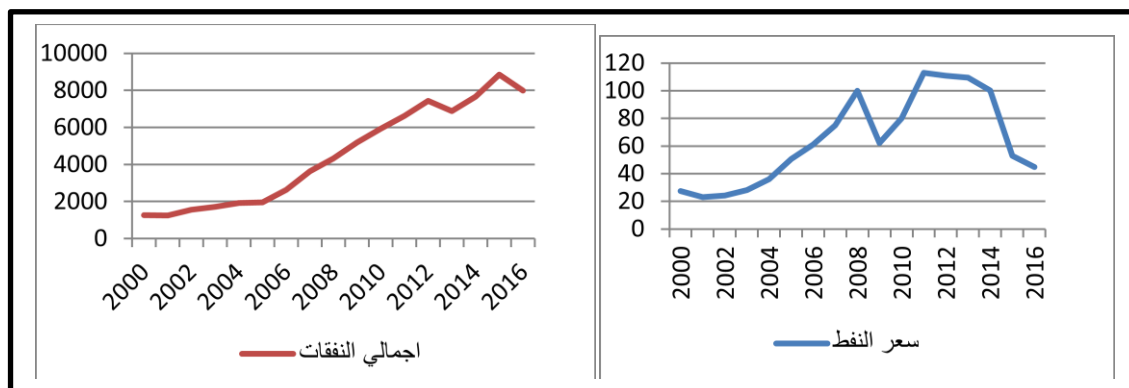
لأنها تعتمد اساسا على عوائد الجباية النفطية التي تعكس تطور سعر البرميل النفطي.

ثانيا: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة، ذلك أنها في ازدياد مستمر في دول العالم، وتعتمد الجزائر في ذلك على الجباية البترولية لتغطية نفقاتها العامة المتزايدة.¹ وسنحاول معرفة تطور النفقات العامة ومدى تأثير تغير سعر النفط عليها.

شكل رقم (17): تطور النفقات العامة في الجزائر بالنسبة للسعر النفطي خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل أن النفقات العامة في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة بالموازنة مع الارتفاع المحقق في سعر البرميل النفطي، وحتى عند انخفاض الأسعار تظل قيمة النفقات في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 1255.5 مليار دينار سنة 2000، 1920 مليار دولار سنة 2004، 4322 مليار دينار سنة 2008 و 7984.1 مليار دينار سنة 2016، مقابل سعر نفط بلغ 27.6، 36.05، 94.06، و 45 دولار للبرميل النفطي على التوالي. والملاحظ أن النفقات قد نقص حجمها سنة 2016 بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة مؤخرا، ولعل هذه الزيادة المستمرة في النفقات العامة في الجزائر سببها توسيع نشاط الدولة من خلال زيادة أجور العمال والموظفين في القطاع العمومي والاهتمام بالتكوين المهني والجانب التربوي والصحي، إضافة إلى الاهتمام بجانب الموارد البشرية لتدعيم وتنشيط الاقتصاد الوطني بخبرتها. ولا ننسى التغير والاختلاف في الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة، وكذا البرامج والمخططات التنموية لها.

ثالثا: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال 2000-2016

يتكون رصيد الميزانية العامة من خلال حساب الفارق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وسنحاول معرفة مدى تأثير رصيد الموازنة العامة في الجزائر بتقلبات السعر النفطي خلال فترة الدراسة.

¹ - قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الجدول رقم (23): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر بالنسبة للسعر النفطي خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دينار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الموازنة	(226.7)	(17)	(102)	(259.6)	(392)	(314.2)
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد الموازنة	(2404.8)	(2844.55)	(3626)	(3937)	(3059.8)	(3059.8)
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد الموازنة	(3632)	(3937)	(3059.8)	(4788.1)	(3033.6)	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (05)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن رصيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة تميز بالسلبية المتفاقمة من سنة لأخرى بالرغم من الارتفاع المحقق في أسعار النفط والمستمر لعدة سنوات حيث سجلت سنة 2000 رصيذا سالبا قدر ب 226.7_ واستمر الرصيد في السلبية والتدني، فنسجل ما قيمته 5186.47_ مليار دينار سنة 2004، و 3937_ مليار دينار سنة 2008، ثم 2398_ مليار دينار سنة 2012، الى غاية 392_ مليار دينار سنة 2016 عند اسعار نفط بلغت 36 دولار سنة 2004، 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، 111 دولار للبرميل سنة 2012 و 45 دولار للبرميل سنة 2016.

ويعود هذا العجز إلى الاختلالات المحققة والدائمة بين الإيرادات والنفقات العامة (الشكلين 16 و 17) حيث عرفت النفقات تزايدا مستمرا بفعل السياسات التوسيعية التي اتبعتها الدولة ومحاولة تغطية برامجها التنموية وكذا محاولة سداد الدين الخارجي، وبالتالي فرصيد الميزانية قد تأثر بشكل كبير بالنفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. ويمكننا القول أن الإيرادات المحققة لم تتمكن من تغطية النفقات العامة طوال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: سياسات واستراتيجيات مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر

نظرا للارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بعائدات القطاع النفطي، ونظرا للتقلبات الكبيرة في هذه العوائد والناجمة اساسا عن تقلبات أسعار النفط وما تحدثه من آثار في المتغيرات الاقتصادية ككل، قامت الجزائر كباقي الدول باتخاذ كافة الاجراءات وتكييف مختلف السياسات لتتلائم مع اهم التطورات الحاصلة في السوق النفطية لتجنب آثارها السلبية سواء من خلال تكييف سياستها المالية بما يحقق تعبئة للإيرادات وترشيد للنفقات العامة، او محاربة الفساد بأنواعه وتحسين مناخ الاعمال كما قامت بإنشاء صندوق وطني خاص للجوء اليه عند الضرورة، وهو ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة المالية كألية لمواجهة تقلبات أسعار النفط

يتناول هذا المطلب أهم الاجراءات التي اعتمدها الجزائر لزيادة مصادرها المالية وتعبئة إيراداتها محاولة منها لتغطية الحجم المتزايد للنفقات العامة

الفرع الأول: تعبئة الإيرادات في الجزائر

تحاول الدولة الجزائرية جاهدة معالجة مشكل العجز المالي وعدم قدرة مواردها على تغطية النفقات المتزايدة المطالبة بسدها، وذلك من خلال تحقيق التوزيع العادل والمتزامن وكذا اصلاح نظام الجباية المحلية محاولة منها لتعبئة الموارد بشكل يخفض من مدى هذا العجز.

وقد اتخذت السلطات الجزائرية عدة اجراءات واساليب لتغطية العجز وزيادة مواردها المالية التي تتمكن من خلالها من سد مجموعة نفقاتها أهمها:

1_ الإصلاحات ذات البعد التنظيمي

من أجل تحسين المستوى العام عملت الدولة على تحسين الوضع المالي المحلي من خلال اجراءات الإصلاح المالي بصفة عامة واصلاح النظام الضريبي بصفة خاصة، فقد فكرت الدولة في الإصلاح المالي للبلديات من خلال جملة من الاجراءات التي كان لها الأثر ولو جزئيا على تعبئة الموارد المالية كالاتي:¹

1-1: اجراءات ذات طابع سياسي

تتمثل في توزيع صلاحيات البلدية الى المجال الاقتصادي من خلا جل إسهامها في التخطيط الاقتصادي، وترسيخ فكرة المخطط المحلي للتنمية وهو شكل من أشكال الديمقراطية، كما ان سياسة اللامركزية التي انتهجتها الدولة كان لها الفضل في اصلاح التسيير الإداري والمالي للبلديات.

¹ - شوقي جبار، عولمي بسمه، "تعبئة الموارد الجبائية كاختيار استراتيجي لتغطية العجز الموازيني"، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 02، جوان 2015، ص ص 35، 36.

1-2: إجراءات ذات طابع اداري

تجسيدا لمبدأ اللامركزية الادارية واتساع نطاق اختصاص البلدية عمدت الدولة الى انشاء أجهزة مختصة على المستوى المحلي لدعم الاصلاحات المنوطة بالبلدية تمثلت في المجالس المحلية المنتخبة البلدية والولائية.

1-3: إجراءات ذات طابع فني

وتتمثل هذه الاجراءات في تبسيط وثائق الميزانية والمحاسبة، في البداية كانت الميزانية تتميز بالتعقيد لتعدد الأبواب والصفحات والمواد حيث كانت صفحات الميزانية 40 وأصبحت لا تتعدى 9 صفحات، الأبواب كانت 40 و 188 مادة ثم أصبحت 20 بابا و 77 مادة. وأمام هذا الوضع فكرت السلطات المركزية في إحداث نظام جديد في وثائق الميزانية وذلك بإنشاء مخطط محاسبي جديد يساهم في تسهيل وضع الميزانية ومعرفة موضع اختلال رصيدها.

2_ تدعيم الجباية الضريبية

نظرا للمشاكل التي تواجهها عملية التحصيل الجبائي وعدم كفاية الموارد الضريبية، عملت السلطة المركزية عن طريق هياكلها الوزارية المتمثلة في العمل المشترك لوزارة الداخلية ووزارة المالية بإجراء دوريات وملتقيات من أجل الجهاز الاداري القائم على الجباية ومحاولة حل المشاكل والوصول الى الحلول الممكنة وتتمثل أهم سبل تحصيل الضريبة في:¹

2-1: الإحصاء الضريبي

يقوم به أعوان الادارة الجبائية ويمس الملكيات المبنية وغير المبنية، الاراضي الزراعية ومصادر أخرى للإيرادات، منذ 1994 تم إخضاع الاراضي الزراعية للرسم العقاري على الملكيات غير المبنية. تحرص الادارة الجبائية على إحصاء كافة المكلفين المقيمين في الاقليم والتأكد من ايداع الملفات الجبائية، فعلى سبيل المثال كشفت فرقة الاحصاء لسنتي 1999_2000 عن 670000 بناية و 97000 نشاط غير معلن عنه اي خارج حيز الضريبة، ومنه فاستكمال الاحصاء الضريبي لا يكون الا بالتعاون بين السلطات المحلية والسلطات الجبائية ولا بد من تنشيط عملية الاحصاء الى جانب المتابعة

2-2: جباية المعلومة الضريبية

حيث تحتفظ الجماعات المحلية بمجموعة من المعلومات التي تهم الوعاء الضريبي لتدعم بها مصالح ادارة الضرائب من خلال تقديم تبليغ دوري.

¹ - عيسى براق، "الاصلاحات الضريبية ومكافحة الغش الضريبي لزيادة الموارد المالية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماستر في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2000/2001، ص ص 122، 123.

2-3:تحصيل الضريبة بالإكراه

يطلب هذا الاجراء تدخل السلطات المحلية من خلال توفير الأمن لأعوان المتابعة الجبائية عند تدخلهم لجباية الضريبة بالإكراه في حالة تعسف المكلف بالضريبة ورفضه تسديد ما عليه من ضرائب وغرامات التأخير، كما يساهم أعوان الأمن في الكشف عن المكلفين المتهربين عن طريق متابعتهم الميدانية واحتكاكهم بالمواطنين ما من شأنه أن يخفف من حدة المشاكل اليومية التي يواجهها أعوان الضرائب الذين يصبحون قادرين على تحقيق موارد مالية اضافية ومنتزعة مقارنة بالحاجيات.

3- ضرورة تدعيم الرقابة الجبائية

نص القرار المؤرخ في 12 جويلية 1998 والمتعلق بالتنظيم الهيكلي للمديريات الولائية والجهوية على الاختصاصات الاقليمية لكل منها وتنظيم صلاحياتها، فالمديرية الولائية للضرائب على مستوى الولاية تضم خمس مديريات من ضمنها المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التي قسمتها المادة 52 الى ثلاث مكاتب، أين تلعب فيها المديرية الفرعية للرقابة الجبائية دورا هاما في الرقابة.¹

الفرع الثاني: عملية ترشيد الانفاق العام في الجزائر

أولاً: واقع ترشيد الانفاق العام في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر

يجب على الجزائر اعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية لتوفير الشروط اللازمة للاقلاع الاقتصادي من التبعية النفطية حيث شرعت فيما يسمى سياسة ترشيد الانفاق العام الموضوعة من قبل الدولة والرقابة على اختلاف أنواعها تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياسة ترشيد الانفاق العام، سنتناول من خلال هذا العنصر جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الانفاق العام وضمان تحقق أهدافه كما يلي:²

وضوح الأدوار والمسؤوليات

وذلك من خلال التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الاقتصاد الخاصة، وفقا لإجراءات وقواعد واضحة، وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون إختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.

¹ - شوقي جبار، عولمي بسمة، مرجع سبق ذكره، ص37.

² - <http://www.hr.discussion.com/hr16962.htm>، تاريخ الاطلاع، "التنظيم الهيكلي للمديريات الولائية كآلية لترشيد النفقات العامة"،

علانية عمليات الموازنة

ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الإقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة، من جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ عن نتائجها.

إتاحة المعلومات للاطلاع العام

وذلك من خلال تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر فيها يتصل بالمالية العامة، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتساير مع تحليل السياسات ويعزز المساءلة.

ضمانات موضوعية: بحيث يجب ان تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة الى الرقابة الخارجية.

ثانيا: دوافع عملية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

هناك العديد من العوامل والدوافع التي تجعل الحكومة تفكر في ترشيد إنفاقها وتتخذ في سبيل ذلك الإجراءات اللازمة ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:¹

التقليل من مخاطر نقص الإيرادات المقدر في الموازنة العامة:

وهي تقديرات مستقبلية لكل من الإيرادات والنفقات على المستوى الحكومي للدولة ككل وذلك لسنة مالية مقبلة وعليه فإن هذه التقديرات قد تقل أو تزيد في الواقع الفعلي لها، حيث تعتمد الدولة على تقدير إيراداتها للسنة المقبلة على إيراداتها في السنة الحالية، ولكن تحدث ظروف تؤدي الى نقص هذه الإيرادات وبالتالي يؤثر هذا النقص على النفقات، ويطلق على هذا الوضع المخاطرة في إعداد الموازنات أو انحرافها، فمن المعروف أن التدفقات النقدية المتوقعة نتيجة اختيار بديل معين مرتبط بإنفاق استثماري ماهي إلا توقعات متعلقة بالمستقبل ومن البديهي أن يكون من المستحيل التنبؤ المطلق أو الدقيق بمفاجآت المستقبل.

تحقيق عدالة التوزيع للنفقات:

بمعنى أن يتم الصرف في المجالات او النشاطات الحكومية الضرورية والتي تحقق الخدمات الأساسية اللازمة لمواطني الدولة، والتي ترى الحكومة أنها من واجباتها الأساسية لتحقيق حياة كريمة لشعبها، وفي سبيل تحقيق ذلك قد تترك الحكومة بعض المجالات التي تنفق عليها للقطاع الخاص لكي يتولى هو مسؤولية الصرف عليها وجني أرباح مقابل حصة معينة للحكومة، ولقد تم إتباع سياسة التخصيص في العديد

¹ - شوقي جبار، مرجع سبق ذكره.

من البلدان مثلما حدث في السعودية لقطاع الاتصالات، وعموما يمكن القول أن الدولة تفي سبيل القيام بعملية ترشيد الإنفاق العام وتحقيق عدالة التوزيع فإنها تقوم بإعادة ترشيد أولويات السياسة المالية والتأكيد على أهمية ترشيد الإنفاق وبصفة خاصة الاهتمام بتخفيض الإعانات، وأهم دوافع ترشيد الإنفاق الحكومي هو الرغبة في تحقيق توزيع عادل لإيرادات الدولة بالإضافة الى ترك المشاريع التي يكون القطاع الخاص قادرا على إدارتها بشكل أفضل من الدولة.

المطلب الثاني: مكافحة الفساد وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر

سعت الجزائر منذ عدة سنوات الى محاولة مكافحة ظاهرة الفساد بكل انواعه وتحسين مناخ الاعمال لإعطاء دفعة للاقتصاد الوطني في ظل كل التقلبات والازمات الداخلية والخارجية المحيطة به. وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم أساليب واجراءات الجزائر في مكافحة الفساد وتحسين مناخ الأعمال.

الفرع الأول: مكافحة الفساد

لم يعد الفساد أهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد، بل يكاد يكون المشكلة الرئيسية على الإطلاق، وهو ظاهرة قديمة تواجدت على مر الزمان، وتحولت في الوقت الحاضر الى مشكلة حادة تعاني منها جميع الدول وبدرجة أكبر الدول النامية، وتمس القطاع العام والخاص، وسنبين فيما يلي ملامح الفساد في الجزائر وكيف تتم مكافحته.

أولا: واقع الفساد في الجزائر

1- موقع الجزائر حسب منظمة الشفافية من حيث درجات الفساد:

إن تقدير حجم المداخل غير المشروعة في الجزائر بشكل دقيق أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة والتستر، ولذلك توجد صعوبات في تتبع حالات الفساد ولذلك نعتمد على الدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية في هذا المجال، ويمكن قياس الفساد بثلاث طرق هي:¹

1. طريقة البيانات الاحصائية الكلية؛
2. طريقة البيانات المجمعة بواسطة الضرائب؛
3. دراسات وبحوث المنظمات الدولية.

والجدول الموالي يبين لنا تطورات مؤشرات الفساد في الجزائر

¹ - مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر"، عن الموقع <http://www.elkhaber.com/press/article>

تاريخ الاطلاع: 2017/05/07

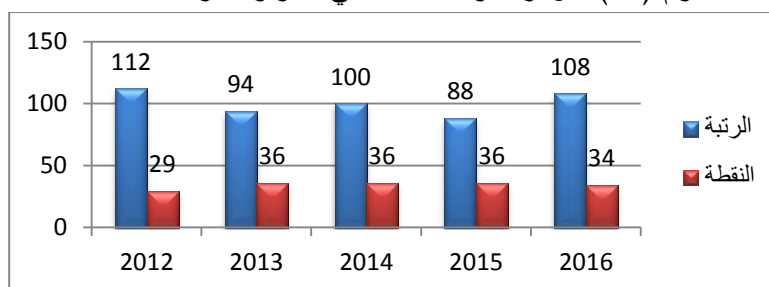
جدول رقم (24): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2008-2012

السنوات	2008		2009		2010		2011		2012	
	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا
الجزائر	92	10	111	10	105	12	112	11	105	11

المصدر: هندا غزيوي، "الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد - من منظور قانوني"، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 12، 2016، ص77.

بالنظر الى الجدول الذي قدمته منظمة الشفافية الدولية لعام 2008 فان الجزائر تحتل المرتبة 10 الى 12 عربيا من حيث قياس الفساد خلال السنوات 2008-2012 والمرتبة من 92 الى 112 عالميا خلال نفس الفترة، وهو ما يبين أن هناك معوقات لمحاربة الفساد تجعل الجزائر تفشل في مواجهة هذه الظاهرة.

الشكل رقم (25): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2012-2016



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: منتدى الشفافية، تاريخ الاطلاع 2017/05/08 عن الموقع:

<http://www.transparency.org/policy-research/cpi1203>

يبين لنا الشكل تطور معدلات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2012-2016، حيث نلاحظ أنه في سنة 2012 كان معدل الفساد مرتفع قليلا ما منحها 29 نقطة من 100 واحتلت المرتبة 112 من بين 188 دولة، وفي سنة 2015 احتلت الجزائر المرتبة 88 في مؤشر الفساد العالمي برصيد 36 نقطة، حيث حافظت على نفس التقييم المحقق عامي 2013 و2014 الذي نالت من خلاله المرتبة 94 سنة 2013 و100 سنة 2014، أما سنة 2016 فقد تراجع الفساد في الجزائر بنقطتين لتحتل المرتبة 108 من بين 176 دولة.

2- بعض تجارب الفساد في الجزائر:

حسب العديد من المحللين تعود أوجه الفساد في الجزائر الى تحكم العديد من رجال الأعمال ورجال السلطة في مرافق الحياة الاقتصادية، فخلال السنوات الماضية أثارت العديد من فضائح الفساد جدلا واسعا وقد شملت خاصة قطاعات اقتصادية بارزة كلفت البلاد الكثير خصوصا ما يتعلق بسمعتها الدولية أهمها:¹

¹ - بلقيس عبد الرضا، "الاقتصاد الجزائري ينزف بسبب زيادة قضايا الفساد"، عن الموقع: <http://www.alaraby.com/economy/20308> تاريخ

الاطلاع: 2017/06/09.

2-1: قضية سوناطراك:

تعتبر فضيحة شركة النفط (سوناطراك) من اكثر القضايا التي هزت الاقتصاد الجزائري، المتهم فيها شخصيات بارزة ومعروفة بدءا من وزير الطاقة الى المدير العام للشركة، فقد تم ابرام صفقات غير قانونية مع أربع شركات اجنبية والحصول على امتيازات غير مبررة للغير عن طريق الرشوة وتبيد الأموال العامة وإساءة استغلال الوظيفة وعمليات غسل الأموال الحكومية والاختلاسات الكبيرة. وتعتبر سوناطراك من اكبر شركات الاعمال في العالم حيث تؤمن للجزائر 98% من عائدات العملة الصعبة.

2-2: قضية "الطريق السيار شرق غرب":

هي قضية رشوة وغسل لأموال وتبيد للمال العام، حيث انطلق هذا المشروع سنة 2006 بغلاف مالي قدر ب أكثر من 6 مليار دولار، الا انه وبعد تسع سنوات لم يكتمل وفاقت تكلفته 11 مليار دولار.

2-3: مصنع سيارات هيونداي:

الذي من المفترض انه اسس لتكريب سيارات هيونداي الكورية الجنوبية، لكنه في الواقع تحول الى العمل على توريد سيارات مركبة بشكل كامل وتكريب عجلاتها فقط في المصنع وتسجيلها كسيارة جزائرية وبذلك تستفيد الشركة الكورية من تسهيلات جبائية وفقا لقانون الاستثمار، ومن امتيازات كبيرة في الاستفادة من العقارات الصناعية، ناهيك عن تهريب العملة الى الخارج.

2-4: تسريبات بنما وقضية الخليفة بنك:

كشفت وثائق بنما مؤخرا تورط رجال أعمال وساسة جزائريين في قضايا تهريب أموال إلى ملاذات ضريبية أبرز الفاعلين فيها الوزير الأسبق للطاقة والمناجم، ومن القضايا التي أثيرت في الجزائر أيضا قضية خليفة بنك التي تعود الى افلاس المجمع الذي يتضمن بنكا وشركة طيران وقناة تلفزيون وغيرها بعد عديد قضايا الاختلاس وتبذير المال العام.

ثانيا: دراسة تقييمية لميكانزمات الحد من الفساد في الجزائر

فيما يخص تجربة الجزائر في مكافحة الفساد فقد اتخذت العديد من التدابير خاصة التشريعية منها خلال سنة 2004/2005 و2006 عبر مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، للتي بدأ العمل بها في 14\12\2005 وكذلك الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوة والفساد، ومصادقة المجلس الشعبي الوطني على أمر رئاسي حول الوقاية من الفساد ومحاربتة، والانضمام إلى آلية التقييم من قبل النظراء التي أقرتها مبادرة النيباد، لكن الملفت للنظر أن الجزائر تمتلك الأدوات القانونية كممارسة الرقابة والردع دون فعالية، ذلك انه توجد وحدة مختصة في معالجة المعلومات المالية منذ أفريل 2004 تم تأسيسها لدى وزارة المالية بمرسوم رئاسي، ولا نعرف حصيلة المرصد الوطني لمحاربة الرشوة بعد حلول سنة 2005 واطهر تقرير البنك الدولي

حول قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 مؤشرات عالمية لنظام الإدارة العامة، وتوصل أن الجزائر ودولا أخرى شملها المسح لم تبذل الجهد اللازم لمحاربة الفساد على مدى السنوات العشر الأخيرة. وبذلك يتطلب تخفيض مستوى الفساد باتباع استراتيجية شاملة، تؤثر في سوق الفساد ولا توجد استراتيجية موحدة لكل الدول لاختلاف ظروفها وامكانياتها، وتبقى مهمة مكافحة الفساد قضية سياسية بالدرجة الأولى مع الحاجة الملحة للجهد الوطني والدولي لمعالجتها.¹

الفرع الثاني: تحسين بيئة مناخ الأعمال في الجزائر

تشير مختلف التقارير الصادرة من جهات رسمية "تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" أو من جهات غير رسمية "منتدى القوس على سبيل المثال" الى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الائتمانية في الجزائر والتي تؤثر على بيئة الأعمال في بلادنا.

أولاً: الوضع الحالي لبيئة الأعمال في الجزائر

سنحاول التطرق الى أوضاع الجزائر فيما يتعلق ببنية الاعمال والتنافسية، استنادا الى مجموعة من التقارير التي تنشرها بعض الهيئات الدولية، حيث:²

اعتبر التقرير الصادر بتاريخ 2003\10\31 عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى "دافوس" والذي يضم أهم المجموعات والشركات العالمية وأكبر المستثمرين ورجال الأعمال، أن مناخ الاعمال في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، وتراوحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديين ما بين 72 و96 من مجموع 102 دولة. ومن أهم المآخذ المسجلة على بيئة الأعمال الجزائرية انتشار الرشوة وصعوبة الوصول الى مصادر التمويل بسبب التقديرات التي يتصف بها الجهاز المصرفي

إن التقرير الدولي الصادر تحت عنوان "تقرير المنافسة الشاملة" والذي صاغته مجموعة معروفة من الخبراء صنف الجزائر في المرتبة 74 عالميا حسب كافة المؤشرات من مجموع 102 دولة، مما يوحي بأن مناخ الأعمال الخاص باستقطاب الأعمال والاستثمارات غير متوفر، وقد أدرجت الجزائر لأول مرة في الترتيب العالمي في عام 2003 حيث يسجل التقرير نقطة ايجابية واحدة هي المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي حيث صنفت الجزائر في مراتب متقدمة (الرتبة 52 من 102 دولة) وباستثناء هذه المرتبة الايجابية غالبا ما صنفت في مراتب دنيا.

¹- منير الحمش، "الاقتصاد السياسي للفساد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 328، جوان 2006، ص ص 82، 83.

²- زيدان محمد، "دور الحكومات في تدعيم التنافسية -حالة الجزائر-"، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 08 و09 مارس 2008، ورقلة، الجزائر، ص ص 19، 20.

وتأتي أهمية هذا التقرير كونه صادر عن منظمة تجمع أكثر من 1000 شركة من أكبر المجموعات والشركات الدولية في جميع التخصصات الصناعية والتجارية والشركات المتعددة الجنسيات، إضافة الى أهم وأكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وهو ما يدعم مصداقيتها وللمقارنة فقد صنفت تونس الرتبة 38 عالميا و 42 لجنوب افريقيا و 58 لمصر و 61 للمغرب.

وحدد التقرير الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة، فقد حدد رجال الأعمال الوصول الى التمويل ومشكلة البنوك على قائمة العراقيل بنسبة 23% ثم تأتي الادارة والبيروقراطية بنسبة 14% واعتبر 10% من رجال الأعمال المستجوبين وأرباب العمل ومسؤولي الشركات الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر، أما العراقيل الأخرى تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين والتشريعات المعتمدة للعمل والبنية التحتية 7% والسياسة الضريبية ونفشي الرشوة ب 8% كما حصلت الجزائر على الرتبة 83 من حيث القدرة التنافسية في مجال الأعمال والرتبة 81 في مجال نوعية ومستوى محيط الأعمال، وحدد التقرير العديد من النقص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وقد صنفت الجزائر في المرتبة 74 في مجال الوصول الى عملية التمويل البنكي والرتبة 87 في مجال التهرب الضريبي والجبائي. أما فيما يتعلق باستقلالية القضاء فقد جاء ترتيب الجزائر في الرتبة 76 عالميا مما بين التأخر المسجل في مجال إصلاح المنظومة المصرفية والقضائية وعدم مسايرة العديد من التشريعات للتطورات العالمية، وفي ذات السياق صنفت الجزائر في الرتبة 70 في مجال حق الملكية وخاصة العقار الذي يعتبر من أهم العقبات التي طالما يركز عليها المستثمر الأجنبي، أما فيما يخص درجة نجاح الحكومة في ترقية وتطوير التكنولوجيا فان ترتيب الجزائر جاء في الرتبة 91 أي قبل 11 دولة فقط على المستوى العالمي.

ان الارقام الواردة في التقرير والتصنيف العالمي تكشف مدى التأخر المسجل من قبل الجزائر في جميع قطاعاتها باستثناء المحروقات والمؤشرات الكلية التي ذكرناها سابقا ليست معيار للتنافسية، حيث ينتظرها الكثير من الاصلاحات التي تبنتها في الفترة السابقة، بل ان ما ينتظر الحكومة هو السعي المستمر نحو بناء كيان مؤسساتي يستطيع مواجهة المؤسسات التي دخلت أو سوف تدخل الجزائر من أجل الاستثمار مع وضع آليات يتم بمقتضاها تهيئة المناخ لمختلف الشركات المحلية والأجنبية العمومية والخاصة، حتى يتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، من أجل التمكن من تعظيم المكاسب والتقليل من الآثار السلبية التي أفرزتها ظاهرة العولمة.

ثانيا: المؤشرات المركبة لبيئة الأعمال في الجزائر

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:¹

1- مؤشر الأعمال:

إن الهدف من أداء بيئة الأعمال هو رصد نوعية ومدى جاذبية بيئة الاعمال وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وطبيعة المعوقات التي تعترضها داخل البلد المضيف، ويستند هذا المؤشر على مؤشر جاري يعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية، ومؤشر مستقبلي يستند الى الاستشراف خلال الخمس سنوات القادمة.

ويعتمد هذا المؤشر على خمس مستويات تعكس درجة جاذبية البلد لتهيئة ظروف الأعمال وهي:

(أكبر من 8 جيد جدا)، (6.5-8 جيد)، (5.5-6.4 متوسط)، (5-5.4 ضعيف).

والملاحظ أنه حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها الصادر سنة 2002 أن الجزائر تحتل مرتبة متواضعة من بين الدول العربية في مجال بيئة مناخ الأعمال، بينما وحسب أحد التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ومنها منتدى دافوس فإن الجزائر صنفت في مستوى ضعيف لتعكس هذه الوضعية الجاذبية الضعيفة للاقتصاد الجزائري على أداء العمل.

2- مؤشر ثروة الأمم للاقتصاديات الناشئة:

يستخدم المؤشر الثلاثي المركب لثروة الأمم للاقتصادات الناشئة في قياس مدى قدرة الدول الناشئة على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على وضع جيد من حيث مكونات الثروة وبن خلال النظر الى وضع الجزائر يلاحظ أنها تحتل مرتبة متأخرة مقارنة حتى بالدول السائرة في طريق النمو.

3- المؤشرات البسيطة لبيئة الأعمال الجزائرية:

تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- نسبة الاستثمار الأجنبي إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التكوين الرأسمالي؛
- نسبة الفائدة على القروض؛
- معدل الضريبة على أرباح الشركات؛
- نسبة الطرق المرصوفة؛
- نسبة الأنفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- عدد العلماء والمهندسون والعاملين في نشاط البحث والتطوير.

¹ - زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ثالثا: متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر

تتمثل متطلبات التنافسية في الجزائر من خلال ما يلي:¹

1- الحوافز التمويلية:

وهي تتضمن قيام الحكومة الجزائرية من مختلف أجهزتها بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال نشير إلى قيام حكومة البلد بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها؛
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاطات المختلفة.

2- الحوافز الجبائية:

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بدفع تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على مواد الخام والمتدخلات الوسيطة والسلم الرأسمالية، وإعفاء تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

3- الحوافز غير المباشرة:

على الحكومة الجزائرية القيام بمنح تسهيلات مختلفة للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازات أخرى بشرط أن لا تضر بالمؤسسات الاقتصادية بل تعمل على تشجيعها لمنافسة الشركات الأجنبية كما ينبغي توفير دعم حكومي لتعميق القدرات التكنولوجية للأنشطة الإنتاجية، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وإدارة التكنولوجيا على مستوى مختلف المؤسسات والصناعات، ويجب اعتبار تعزيز وإدارة القدرات التكنولوجية بمثابة جزء أساسي من استراتيجية تحديث الاقتصاد الوطني، كما يجب القيام بإجراء عملية لتوفير بيئة تمكن المؤسسات العمومية والخاصة من الاستفادة من عملية التأهيل لتتمكن من مواجهة المنافسة التي تنتظرها السوق الوطنية.

¹ - زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية: المكاسب والمخاطر -"، مجلة اقتصاديات الجزائر،

المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد كآلية لمواجهة تقلبات الأسعار النفطية

نظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري تعتمد السياسة المالية الجزائرية بشكل كبير على العائدات الناتجة عن الصادرات النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير اسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن هنا كان لا بد من إيجاد وسيلة للاستغلال الأمثل لهذه الموارد وهو ما تجسد في صندوق ضبط الموارد الذي كرسهت الدولة لإقامته حفاظا على الموازنة العامة للدولة ما يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفرع الاول: مفهوم صندوق ضبط الموارد ونشأته

أولا: مفهوم صندوق ضبط الموارد

هو صندوق ينتمي الى الحسابات الخاصة للخزينة و بالضبط حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية، وهو يضم من حيث الموارد فوائض القيمة الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، وكذا تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة، أما في باب النفقات فيغطي الصندوق عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري كما يخفض المديونية العمومية. ويكون الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي. وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000.¹

ثانيا: ظروف نشأة الصندوق

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة ونتيجة عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط تم إنشاء صندوق لضبط إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية في نفس السنة.

تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 حيث حدد من خلال هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق، وكذلك أدخلت عليه عدت تعديلات تعديل في سنة 2004 من خلال قانون المالية لسنة 2004 الذي أضاف تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية (قانون رقم 23-22 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 28

¹- حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، "صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة-الجزائر، 2000-2014"، مجلة الدراسات والمحاسبة الادارية، العدد الثالث، جوان 2015، ص03.

ديسمبر 2003 المتضمن لقانون المالية لسنة 2004 في جانب الإيرادات لهذا الحساب، التعديل الثاني جاء سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي 2006 (وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل28 ديسمبر 2003 المتضمن لقانون المالية لسنة 2004. وقد أضاف لجانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط ألا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار و ينتمي هذا الصندوق الى الحسابات الخاصة و الذي أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000.¹

الفرع الثاني: أهمية صندوق ضبط الموارد

يستمد هذا الصندوق أهميته من كونه أداة فعالة للسياسة المالية للدولة، و تتمثل اهميته في:²

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض البترول و توجيهها فيما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الخزينة العمومية؛
- المساعدة على امتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية للحفاظ على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها و هنا يمثل صندوق ضبط، أو يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة و هنا يسمى صندوق الادخار.

الفرع الثالث: استخدامات صندوق ضبط الموارد و مصادر تمويله

أولاً: استخدامات الصندوق

إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص وظائف الجباية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الميزانية العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق من البنك المركزي في سداد و تخفيض المديونية العمومية الخارجية. بعد أن كانت أهداف مقتصرة على تخفيض المديونية العمومية خاصة الداخلية في قانون المالية لسنة 2000، عدل القانون المالية لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار.

¹- بوفليح نبيل، "الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر - صندوق ضبط الموارد نموذجا-"، الملتقى الثاني المرسوم بمتطلبات إرساء مبادئ الحكومة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، يومي 27-28 فيفري 2013، ص84.

²- شهرزاد زغيب، حليلة حليمي، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال"، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 4، أوت، 2008، الجزائر،

والجدول الموالي يبين طبيعة ونسب استخدامات الصندوق لضبط التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (26): استخدامات صندوق ضبط الإيرادات

طبيعة استخدامات الصندوق	سداد المديونية	تسيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الميزانية	الرصيد المتبقي للصندوق
النسبة (%)	25	6	24	6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : سهام بن حنيش، 'فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثورة النفطية في الجزائر 2000-2011"، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة السنة 2011/2012، ص36.
يتضح من خلال الجدول أن استخدامات الصندوق موزعة بكيفية تساعد على ضبط التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني ، فعل المستوى الداخلي نجد أن أموال الصندوق توظف بنسبة 24% في سد العجز الميزانية، كما يستخدم في سداد تسيقات بنك الجزائر ب 6%، أما على المستوى الخارجي فنجد أن نسبة 25% من أموال الصندوق توجه إلى سداد المديونية الخارجية والنسبة المتبقية هي رصيد متبقي لصالح الصندوق.

ثانيا: مصادر تمويل صندوق ضبط الوارد

لقد حدد المشرع القانون الذي أقر به إستحداث هذا الصندوق عن المصادر الخاصة. بتمويل الصندوق وتتمثل في:¹

- ✓ فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- ✓ كل الإيرادات الاخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

نصت المادة 16 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 و المتضمن قانون المالية لسنة 2004 على ما يلي:

تعديل المادة 10 من قانون المالية رقم 2000- 02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 ديسمبر 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وتضمن ما يلي في باب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية؛
- تسيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية؛
- أية إيرادات أخرى متعلقة بسير الصندوق.

¹ - عجلان العياشي، 'تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز فترات التمويل العمومي المستدام للتنمية المستدامة بالجزائر 2000-2012"، المؤتمر الدولي المرسوم بآثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي 2001-2012، يومي 11 و12 مارس 2013، جامعة المسيلة، ص12.

والشكل الموالي يوضح كيفية تمويل فائض الجباية البترولية (أهم مصدر) لصندوق ضبط الموارد. الشكل رقم

(1): مصدر وكيفية تمويل صندوق ضبط الموارد عند الإنشاء

الشكل رقم (18): تمويل الجباية البترولية لصندوق ضبط الموارد



المصدر: حسين بن طاهر، سهيلة بغبة، "صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة

الدراسات والمحاسبة الادارية، العدد الثالث، جوان 2015، ص12.

الفرع الرابع: فعالية الصندوق في تمويل العجز الموازيني في الجزائر .

إن اعتماد سعر مرجعي في حدود 37 دولار للبرميل يتم على أساسه تحصيل البترولية الموجهة لتمويل موازنة الدولة، يمكن التعاطي معه من زاويتين. إذ أنه من شأن هذا القرار أن يزيد من الهامش بين السعر السوقي للنفط و السعر المرجعي لإعداد الموازنة، وهذا ما سيعزز من موارد صندوق ضبط الموارد غير أن سياسة التمويل بالعجز التي اتبعتها السلطات في ظل البرامج التنموية منعت إيرادات الصندوق من التراكم، على اعتبار أن السعر المرجعي (المنخفض) المحدد بـ 37 دولار، سيرفع من الموازنة العامة، وهو العجز الذي سيتم من سده من طرف صندوق ضبط الإيرادات، الأمر الذي من شأنه تهديد موارد الصندوق، خاصة في ظل استمرار الصدمة النفطية الحالية.¹

والجدول الموالي يبين مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازيني للجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى سنة 2015.

¹ - حسين بن طاهر، سهيلة بغبة، مرجع سبق ذكره، ص17.

الجدول رقم (27): نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني (2000-2015) الوحدة: مليون دينار

السنة	مجموع الموارد	تخفيض المديونية	تسبيلات بنك الجزائر	تمويل عجز الموازنة	النسبة	استخدامات الصندوق	الرصيد المتبقي للصندوق
2000	453237	221100	0	0	-	221100	232137
2001	356001	184467	0	0	-	184467	171534
2002	198038	170060	0	0	-	170060	27978
2003	476892	156000	0	0	-	156000	320892
2004	944391	222703	0	0	-	222703	721688
2005	20900524	247838	0	0	-	247838	1842686
2006	3440686	618111	0	91530	14	709641	2931045
2007	4669893	314455	607956	531952	41	1454363	3215530
2008	5503690	465437	0	758180	55	1223617	4280073
2009	4680747	0	0	364282	33	364282	4316465
2010	5634775	0	0	791938	53	791938	4842837
2011	7143157	0	0	1761455	71	1761455	5381703
2012	7917012	0	0	2283260	70	2283260	5633752
2013	7005169	0	0	1138527	51	1138527	7005169
2014	8056740	0	0	277892	-	277892	5284848
2015	7919009	0	0	3489710	-	348710	4429290

Source: <http://www.ministere des finance,2015.com,consulte :08/05/2017>.

يمكن توضيح مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الموازني للدولة خلال 2000-2015 من خلال معرفة حجم التحويلات المالية الموجهة لذلك. فمن خلال الجدول رقم (2) نجد أنه بعد التعديلات التي أدخلت على استخدامات الصندوق 2006 عرف تدخلات سنوية لتمويل هذا العجز. وأن الميزانية حققت فائضا مرة واحدة قدر ب 52,2 مليار دولار دينار جزائري سنة 2001 على خلاف باقي السنوات أين عرفت فيها الموازنة العجز الدائم ونفس الأمر ينطبق على الخزينة العمومية إذ عرفت خلال نفس السنة فائضا قدر ب 55,226 مليار دج، أما التحويلات التي عرفها صندوق ضبط الموارد في هذه الفترة قدرت ما بين 156 مليار دج سنة 2003 و 2283,2 مليار دج سنة 2012 .

وقد بدأت الإقتطاعات من صندوق ضبط الموارد لتمويل الخزينة سنة 2006، حيث اقتطع مبلغ 91530 مليار دج لتمويل عجز الخزينة سنة 2006، أما سنة 2007 بلغت قيمة الإقتطاعات 531952

مليار دج، ففي نفس السنة عرف الصندوق تحويلات إلى ثلاث جهات: تمويل عجز الخزينة، تسديد تسبيقات بنك الجزائر، تخفيض الدين العمومي.

ونلاحظ أن نسبة مساهمة الصندوق في التمويل العجز الموازني قد تطورت حيث ارتفعت بشكل كبير جدا من سنة 2006 بنسبة 14 إلى 71 ثم 70 سنتي 2011 و 2012 على التوالي، وذلك بارتفاع النفقات العمومية المصاحبة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية .

وأخيرا يتضح لنا أن الصندوق ضبط الموارد نجح في تمويل العجز الموازني غير أنه يبقى رهين المتغيرات الخارجية وهو ما أكدته الأزمة النفطية الأخيرة .

المطلب الرابع: البدائل المتاحة لمواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر

تملك الجزائر العديد من البدائل لمواجهة تقلبات أسعار النفط من خلال الاعتماد على الطاقة غير المتجددة (التقليدية) على المدى القصير والطويل والتي تتميز بتوفر أمرها أهمها:

الفرع الأول: التنوع الاقتصادي (القطاعات خارج المحروقات)

يعتبر التنوع في الاقتصاد من خلال تطوير المنتجات خارج قطاع النفط علاجا لتقليص أخطار التجارة الخارجية وبكمن ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولغرض إنهاء اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد في التراكم وتمويل التنمية، يختم على الجزائر إعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية لتوفير الشروط اللازمة للإقلاع الاقتصادي من التبعية النفطية ومن أهمها قطاعات السياحة، الزراعة والصناعة.

وتمكن أن تواجه الجزائر انهيار أسعار النفط عبر ثلاث قطاعات أساسية هي:

الفلاحة، الصناعة والسياحة التي تمثل عصب اقتصاد أي دولة في العالم بما فيها الجزائر لما فيها من دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بحيث يمكن تبيان مكانة القطاعات الثلاثة في الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول التالي الذي يبين مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة في الناتج المحلي الخام.

جدول رقم (28) مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة في الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2009_2013

السياحة		الصناعة		الفلاحة		القطاعات
النسبة (%)	القيمة (مليار دينار)	النسبة (%)	القيمة (مليار دينار)	النسبة (%)	القيمة (مليار دينار)	السنوات
0.23	138.11	3.5	570	9.3	931.3	2009
0.42	247.21	5	617.4	8.5	1015.3	2010
1.3	370.6	3.4	663.8	8.1	1183.2	2011
2	489.65	4.6	728.6	9	1421.7	2012

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاعات الاقتصادية الثلاثة لا تساهم بالقسط الكبير في الناتج المحلي الخام فقطاع الزراعة يعرف تذبذب بحيث لم تتجاوز نسبة مساهمته الناتج الداخلي الخام هي 10% والقطاع الصناعي الذي يعرف جمودا في نسبة مساهمة الناتج الداخلي الخام وهي 15% والقطاع السياحي الذي يكاد لا يكون له أثر في مساهمته في الناتج الداخلي الخام حيث لا تتعدى 1% خلال سنوات 2009-2010 وهذا يفسر غياب الاهتمام الحكومي لهاته القطاعات بالرغم من بعض الإصلاحات من خلال المخططات الخماسية إلا أن أغلب هذه الاستثمارات موجهة لقطاع المحروقات لأنه يعتبر القطاع الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية المستوردة بالرغم من أن الجزائر تمتلك مختلف المقومات الطبيعية والمالية والبشرية التي تخولها بأن تكون هذه القطاعات الرئيسية بتعويض قطاع المحروقات.

لابد على الحكومة الجزائرية بذل المزيد من الجهد والإصلاحات من خلال:

أولا- رفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي

لأن الجزائر تهمها حاليا نحو مليون و200 الف هكتار من الأراضي الصالحة للاستثمار الفلاحي بمناطق الهضاب العليا، مؤكداً أن استغلال الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة يتم بإنشاء الهياكل القاعدية من طرق وكهرباء وآبار، فلا بد من تعزيز القطاع الفلاحي وهذا عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف من خلال:

- إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الزراعة والصناعة؛
- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي وبشكل صارم حماية حقوق الفلاحين المستغلين لا المزيفين فالأرض لابد أن تكون لمن يخدمها لا لمن يؤجرها؛
- محاربة كل أنواع الفساد البيروقراطية والرشوة وغيرها، فانتشار الفساد يؤدي إلى فساد الاقتصاد الوطني الكلي وليس القطاع الزراعي فحسب؛

- الإهتمام بترقية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعرف إنخفاض نسبة الإستثمار فيه، خاصة من طرف القطاع الخاص وهذا راجع إلى عدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للإستثمار في التنمية الزراعية؛
- الإهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية، فأى إستراتيجية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي لا بد لها أن تعطي أولوية كبرى لوضع برامج مكثفة في مجال البحوث التطبيقية والهندسية الوراثية، وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية، والجدول الآتي يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام خلال الفترة (2007-2014).

جدول رقم (29): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام (2011-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	4.9	11.6	7.2	9.9	10.3	11.7	12.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الفري المحدد، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي شهدت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2012 من 7.2% الى 10.3% سنة 2014 ثم 12.3% سنة 2016، وذلك بسبب سياسات الدعم الفلاحي التي قدمتها الدولة من اجل اصلاح القطاع وتحقيق المزيد من العوائد المالية. ولكن برغم هذه الزيادات المحققة في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الا انها تظل ضئيلة جدا امام الامكانيات الفلاحية التي تمتلكها الجزائر ما يستوجب اعادة النظر ومحاولة الاصلاح.

ثانيا- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي

وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها بهدف الوصول إلى أكثر من ألفين 2000 مؤسسة وطنية منتجة حقيقية خالقة للثروة بحيث يجب على الحكومة الجزائرية تقديم التسهيلات المصرفية والجمركية اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي يصل إنتاجها إلى مستوى الجودة العالمية، ولذلك يجب أن يكون تدخل الدولة من خلال الاعتماد على:

- تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة؛
- تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية؛
- إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية؛
- رفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكن من الإبداع والإنجاز العلمي.

ثالثا- الإهتمام بالقطاع السياحي

لايزال القطاع السياحي بالجزائر غير مستغل بشكل جدي، لأنه توجد بها حوالي 1200 كلم من الشواطئ غير مستغلة سياحيا، بالإضافة إلى المناطق الصحراوية الشاسعة (الطاسيلي والهقار....) وعلية

يمكن الاعتماد على السياحة في الجزائر كمورد أساسي للعملة الصعبة، وذلك بانتهاج سياسات تشجع الاستثمار في هذا القطاع باعتبار الجزائر تملك إمكانيات سياحية ضخمة، سواء في الشمال أو في الجنوب، في الشرق أو في الغرب، أما الإمكانيات المادية التي يحظى بها القطاع السياحي فهي ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بتونس والمغرب.

جدول رقم (30): مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني الخام.

السنوات	2011	2012	2013	2014
السياحة %	0.23	0.42	1.3	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات 2011.

الفرع الثاني: الطاقات البديلة والمتجددة

أولا: الطاقات المتجددة

بالرغم من أن الجزائر تملك احتياطات ضخمة من الطاقات التقليدية إلا أنها تملك أنواع أخرى من الطاقات الحديثة التي تعرف بالطاقات المتجددة التي يمكن الاعتماد عليها على المدى البعيد.

1- الطاقة الشمسية: تتوفر في الجزائر جراء موقعها الجغرافي على أعلى الحقول الشمسية في العالم وفيما يلي الجدول الذي يوضح إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر.

جدول رقم (31): إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة	4	10	86
قدرة الشمس في المتوسط (الساعة/ السنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كلواط/م ³ مكعب/ السنة)	1700	1900	2650

المصدر: سونلغاز، تطور الطاقات المتجددة في الجزائر، مجموعة أوراق فنية سنة 2007، ص 2.

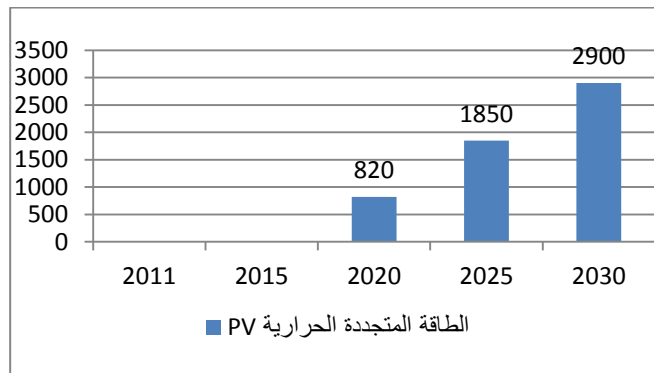
من خلال الجدول نجد أن مدة الشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل الى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء، والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها واحد متر مربع الى 5 كيلو واط/ ساعة لكل متر مربع في السنة في شمال البلاد و2650 كيلو واط/ الساعة لكل متر مربع في السنة بالنسبة للجنوب.

في المرحلة الممتدة ما بين 2016 و 2020 سيتم انشاء اربع محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة اجمالية تبلغ حوالي 1200 ميغا واط، ويتوقع في برنامج الفترة الممتدة ما بين 2021 2030 انشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغا واط في السنة وهذا الى غاية 2023 ثم 600 ميغا واط الى غاية سنة 2030.

هناك عدة مشاريع مسطرة وهي:¹

- ✓ 1- مشروع حاسي الرمل، القدرة الانتاجية 25 ميغا واط، المطور: القطاع العام، قائم منذ 2011؛
- ✓ 2- مشروع المغير، القدرة الانتاجية 80 ميغا واط؛
- ✓ 3- مشروع نعمة، القدرة الانتاجية 70 ميغا واط؛
- ✓ 4- مشروع العويد، القدرة الانتاجية 150 ميغا واط.

الشكل رقم (19): نسبة مشروع الطاقة الشمسية المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة 2011-2030



المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، كهرباء العرب، محلية دورية صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء،

العدد الثامن عشر 2013، ص 64.

2- طاقة الرياح:

يمكن أن نبين إمكانيات طاقة الرياح في الجزائر بمقارنتها مع نظيرتها الطاقة الشمسية مثلما هو مبين

في الجدول التالي:

جدول رقم (32): يمثل إمكانيات طاقة الرياح في الجزائر

المورد	طاقة مركبة (واط)
الشمس	2279960
الرياح	73300
المجموع	2353260

¹ - وزارة الطاقة والمناجم، "دليل الطاقة المتجددة"، الجزائر، 2007، ص 13، على الموقع:

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، عن الموقع:

7. http://www.mem_algérien.org/français/isndex.php.énergie_solaire تاريخ الاطلاع: 2017/05/25

من خلال الجدول نجد أن الطاقة الشمسية في الجزائر تبلغ 2279960 طاقة مركبة (واط) و73300 طاقة مركبة (واط) من طاقة الرياح.

ومنه نستنتج أن إمكانيات الطاقة الشمسية المتوفرة في الجزائر تمثل حوالي 32 صفو من طاقة الرياح أي 97% طاقة شمسية، و3% طاقة الرياح. هناك مشروعات تحت الإنشاء و في مزرعة كبيرتين للرياح، مدينة أدرار قدرته الإنتاجية 10.2ميغاواط، المؤسسة المطورة سونلغاز، إما بالنسبة للمشروع المخطط إنشائه.

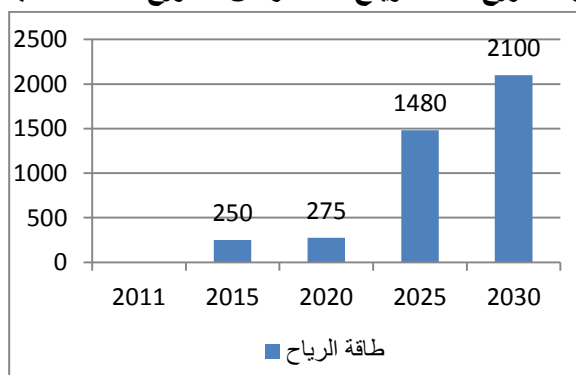
✓ في خنشلة، قدرته الإنتاجية 20ميغاواط، المطور له القطاع العام؛

✓ مشروع نعامة، قدرته الإنتاجية 20ميغاواط، المطور القطاع العام؛

✓ بالإضافة إلى مشروع آخر غير محدد طاقته الإنتاجية 170ميغاواط.

يرتقب برنامج الطاقة المتجددة في المرحلة الأولى الممتدة ما بين 2011 إلى غاية 2013 تأسيس أول مزرعة ب 20ميغاواط بأدرار، وإنجاز ما بين 2014 و2015 مزرعتين هوائيتين تقدر كل منهما ب 20 ميغاواط، وسوف يشرع في إنجاز دراسات لتحديد المواقع الملائمة لإنجاز مشاريع أخرى في الفترة الممتدة ما بين 2016 و 2030 بقدر تبلغ 1700ميغاواط¹، ويمكننا توضيح ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (20):نسب مشروع طاقة الرياح المنتظر من مشروع الطاقة المتجددة 2011_2030



المصدر: الإتحاد العربي للكهرباء، كهرباء العرب، مجلة دورية صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء

العدد الثامن عشر، 2012، ص 23.

3- الطاقة المائية:

حيث تشير الإحصائيات إلى أن كميات الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري وهي كميات مهمة لحوالي 65 مليار متر مكعب(سنويا) لكن لا نستغل منها سوى 5% كما تقدر كمية المياه النفعية

¹ - وزارة الطاقة والمناجم، "دليل الطاقة المتجددة"، الجزائر، 2007، ص 14، على الموقع:

http://www.mem_algérien.org/français/isndex.php.énergie_solaire ، تاريخ الاطلاع 2017/05/25

والمتجددة ب 25مليار متر مكعب ثلثا هذه الكمية هي عبارة عن مياه سطحية (103سد منجز، 50سد في طور الإنجاز).

إن الموارد الضخمة التي تتوفر عليها الجزائر من الطاقة المتجددة يجعل هذه الأخيرة من البدائل المهمة للنفط الذي يعتبر أحد أنواع الطاقة غير المتجددة (التقليدية) خاصة من الناحية الاقتصادية وذلك لعدة أسباب:¹

- ✓ تزايد إستهلاك الفرد الجزائري، للكهرباء والمقدر ب 27.4 كيلو واط ساعي سنة مما يجعل الطاقة المتجددة دور في تخفيض العبء على زيادة الطلب على الكهرباء؛
- ✓ توفير الكلفة المادية الضخمة التي تأكيدها الموازنة للجزائر بسبب استخدام الطاقة الكهربائية التي يتم إنتاجها عن طريق البترول، بحيث تشير التقارير إلى تكلفة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في الجزائر يمثل 0.12 دولار للكيلو واط الساعي؛
- ✓ إمكانية تصدير الطاقة المتجددة، فمثلا الطاقة الشمسية تمكن الجزائر من الحصول على ربحية في الكيلوواط الواحد والمتعدد ب2 سنت أمريكي بعد حذف كل تكاليف الإنتاج وتوصيل هذه الطاقة إلى العملاء.

¹ - المرجع نفسه.

- خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر دولة نفطية تعتمد وبشكل كبير على النفط كمورد أساسي مما يجعلها تتأثر بالارتفاع والانخفاض الذي تفرضه أسعاره في السوق النفطية الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية والتي كان لها الأثر الايجابي كما كان لها الأثر السلبي الذي أدى الى انهيار اقتصادها وأدخلها في دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية الأمر الذي دفع بالجزائر الى تغيير استراتيجياتها ووضع حلول للخروج من هذه الصدمة كإصدار قوانين مالية والشرع في تطبيق سياسة ترشيديّة لنفقاتها واللجوء الى قاعدة انتاجية بديلة كالقطاعات المتجددة وتنوع القطاعات خارج المحروقات.

الخاتمة العامة

- خاتمة:

لقد زادت أهمية النفط بزيادة الطلب عليه باعتباره أهم سلعة استراتيجية متداولة في الأسواق الدولية حيث أصبحت البلدان المنتجة والمصدرة له تحتل مكانة مهمة في هيكل الاقتصاد العالمي، غير أن السوق النفطية تتميز عن غيرها من الأسواق بالتقلب المستمر في الأسعار نتيجة تأثرها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ونظرا لاعتماد العديد من الدول على عائدات النفط لتمويل مخططاتها التنموية وضبط موازنتها العامة بشكل مفرط جعلها عرضة للصدمات الخارجية كلما تعرضت السوق للاختلال، حيث ساهمت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط في إحداث تغييرات في المؤشرات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط والجزائر كباقي الدول النفطية التي تستمد قوتها الاقتصادية من خلال الإيرادات المتأتية من العوائد النفطية، وبالتالي تعرض الاقتصاد الوطني لتأثير انهيار الأسعار في أسواق النفط العالمية، وبالتالي تعرض الاقتصاد الوطني لتأثير انهيار الأسعار في أسواق النفط العالمية، مما استوجب على السلطات الحكومية في كل مرة اتخاذ اجراءات وتدابير اقتصادية تتلاءم والوضع الاقتصادي السائد، ومن بين هذه الاجراءات تعبئة الإيرادات وترشيد الانفاق العام وتحسين مناخ الاعمال وادارة الفوائض المالية من خلال صندوق ضبط الإيرادات، غير أن الوضع الراهن يستدعي البحث عن مصادر اخرى للإيرادات والخروج من تبعية الاقتصاد لقطاع النفط والاستفادة من مصادر الطاقة، وكذلك الاعتماد بالقطاعات الاساسية الاخرى (الزراعة والصناعة والسياحة) باعتبار الجزائر تزخر بالموارد الطبيعية والبشرية والمالية التي تؤهلها لبناء اقتصاد منوع.

اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الاولى والتي مفادها ا سعر النفط يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب والتي تعتبر من العوامل في تحديد اسعار النفط في السوق العالمية، الا ان عاملي العرض والطلب تعتبر من بين العوامل الاساسية في تحديد اسعار النفط في الاسواق العالمية حيث ان هناك عوامل اخرى من بينها عوامل جيوسياسية وعوامل مناخية وعامل الندرة التي تلعب هي الاخرى دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي وهذا ما ينفي صحة الفرضية الاولى.

اما فيما يخص الفرضية الثانية فتعتبر الجزائر من البلدان النفطية الحديثة الاكتشاف ومنذ سنوات التسعينات قامت الجزائر بتطوير طاقتها الانتاجية بالتوجه نحو الشراكة مع الشركات النفطية العالمية، وقد استطاعت فعلا ان تزيد من قوتها الانتاجية وان تستحوذ على مكانة معتبرة في مجمع الاوبك وساعدها على ذلك قربها من الاسواق الاوروبية والنوعية الجيدة لنفطها رغم ارتفاع القدرات الانتاجية للبلدان البترولية الا ان هناك عنصر حاسم ومحدد في مجال الصناعة النفطية للدول المنتجة والدول المستهلكة وهو السعر النفطي الذي يقترن مباشرة بالمداخيل الكلية للدول النفطية ومنها الجزائر.

اما الفرضية الثالثة هناك العديد من البدائل المتاحة اما الجزائر للخروج من التبعية النفطية من بين هذه البدائل النهوض بمختلف القطاعات الانتاجية وكذلك بالطاقات المتجددة التي تعتبر من بين القطاعات التي يجب ان تستثمر فيها الجزائر كبديل عن النفط باعتبارها من الموارد التي تتميز بالديمومة والنضوب، فالجزائر من البلدان التي تمتلك العديد من البدائل لمواجهة تقلبات اسعار النفط حيث يجب عليها ان تستثمر في مصادر الطاقة المتعددة من بينها الطاقات البديلة والطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والنهوض بالقطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة والسياحة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

بالنسبة للجانب النظري:

1. النفط سلعة استراتيجية تحتل مكانة عالية في الاقتصاد العالمي، ويتميز بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على جميع الاصعدة.
2. تتكون السوق النفطية العالمية من ثلاث اطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط ونتيجة للتغيرات في العوامل المؤثرة عليها وتضارب المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون الى الحصول على النفط بأرخص الاسعار الامر الذي اضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار.
3. تتميز اسعار النفط بالتغير الكبير خاصة وانه يصعب التنبؤ بها لان المحددات التي تحكمها كثيرة ولا تقتصر فقط على مؤثرات اقتصادية بل ان السياسة تلعب دورا كبيرا فيها كما يتحدد سعر النفط بالعديد من العوامل اهمها عوامل السوق (العرض والطلب) والتي تأثر عليها عوامل اخرى.
4. تتأثر اسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب وتتقيد تبعا لأوضاع سائدة في السوق.
5. ظهور منظمة الاوبك جعل اسعار النفط تتسم بنوع من المرونة بالنظر الى المنافسة التي تفرضها شركات الدول المنتجة، وهذا لاسترجاعها لثرواتها من خلال التأميمات.
6. تضرر الدول المصدرة للنفط بدرجات متفاوتة، ويعتمد ذلك على درجة اعتماد تلك الدول في مداخيلها وموازناتها العامة وناتجها المحلي على سعر البرميل من النفط.
7. تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

8. تراجع العوائد النفطية مما شكل عجز في الموازنات الدول النفطية والتي تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير، مما دفع بهذه الدول للبحث عن مصادر بديلة للخروج من التبعية النفطية.

9. تتميز الدول النفطية ومنها العربية بشكل خاص عن غيرها من دول العالم بما يعرف بظاهرة الفساد ولعنة الموارد (المرض الهولندي) الذي يظهر الآثار السلبية للثروة النفطية على اقتصاد بلد ما من خلال اثر الانفاق والموارد، اذ تتجلى عوارضه من خلال ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية من جهة والى دورية السياسات المالية والتي تتمثل في سياسة الانفاق التي تكون توسعية اثناء الانتعاش وتكون انكماشية في فترات الركود من جهة اخرى.

اما بالنسبة للجانب التطبيقي:

بينت الدراسة التحليلية المتوصل اليها واقع الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

1. رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يتعلق بشكل كبير بأسعار النفط، بتزامن ارتفاع أسعار يكون له أثر إيجابي على أرصدة الميزان التجاري وهذا ما يبين وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وأرصدة ميزان المدفوعات.

2. إرتفاع أسعار النفط في خلال الفترة 2000-2013 سمح للجزائر من القضاء على مديونيتها الخارجية وتكوين إحتياطي كبير من الصرف الأجنبي، إلا أن المشكلة الحقيقية للجزائر تكمن في عجز السلطات تحويل الفوائض النفطية إلى رأسمالية عني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنموية واضحة إلى تحولات هيكلية إقتصادية وإجتماعية تقلل من الإعتماد الكلي على النفط وهذا ما لاحظناه عند إنبهار أسعار النفط في السوق العالمية سنة 2014 هذا ما يترتب عليه من تقليص الحصص الإنتاجية للدول المصدرة بما فيها الجزائر، نتج عنها تقليص إيراداتها بإعتبارها المداخل

- المتأتية من جباية النفطية، التي تعتبر الممول الرئيسي للخرينة العمومية، وهذا ماسيؤثر على قيمة المتغيرات الإقتصادية.
3. عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية البترولية وبالتالي يتضح لنا أن أسعار النفط تؤثر بصيغة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير المواد اللازمة لتمويل تلك النفقات.
4. تشكل الجباية البترولية المواد الأساسية للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط.
5. إن هيمنة النفط على الاقتصاد الجزائري جعلته يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، فلقد عمل نمو القطاع النفطي على تدهور القطاعات الأخرى، فبالقدر الذي تزداد فيه أهمية قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي، لاحظنا تراجع القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة، وبذلك فقد ظهر أثر تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة بشكل كبير على الناتج المحلي الاجمالي.
6. للجزائر إمكانات هائلة في الطاقات المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية إلا أن إستغلال هذه الطاقات يظل محدودا ومقتصرًا فقط على الطاقة الشمسية.

الإقتراحات:

بعد هذه الإستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة والإطلاع على دراسات سابقة، مكننا من تقديم بعض التوصيات والإقتراحات التي نراها حسب رأينا أكثر واقعية وهي كالتالي:

1. توظيف الفوائض المالية التي تنتج عن إرتفاع أسعار النفط واستغلالها في مشاريع إنتاجية بدلا من صرفها في مشاريع إستهلاكية.
2. دعم القطاع الزراعي والصناعي وتنظيم وتنظيم الإستيراد الذي تناما في السنوات الأخيرة حتى أصبح يمثل خطرا حقيقيا على الدولة الجزائرية.
3. التخلص من آثار أسعار النفط، يجب وضع سياسات إقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الإقتصادي الحقيقي وعائدات النفط.

4. التقليل من الواردات، خاصة تلك التي يمكن إنتاجها في الجزائر، مثل المنتجات الفلاحية خاصة وأن الجزائر تتمتع بطبيعة تمكنها من أن تكون مصدرة للمنتجات الفلاحية بدلا من مستوردة لها.
5. تنويع إيرادات الصادرات خارج النفط ولن يأتي ذلك إلا بإعادة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدول وترسيخ مبادئ التسيير أكبر شفافية وأكبر فعالية ومرونة لضمان إقتصاد فعلي وحقيقي.
6. إقامة صناعات بيتروكيماوية بالشراكة مع المستثمرين الأجانب والإستفادة من معارفهم.
7. تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض التخفيف من الوزن الذي يمثله النفط في الصادرات وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
8. تشجيع الإنتاج والإستثمار المحلي خاصة في المواد الأساسية للتقليل من فاتورات الواردات.
9. تشجيع إستخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.
10. تدعيم القطاع السياحي، خاصة وأن الجزائر تمتلك المقومات السياحية ما يجعلها تحتل المراتب الأولى.

آفاق البحث:

تناولت الدراسة انعكاسات التقلبات الحادثة في سعر النفط على التوازنات النقدية والمالية الكلية في الجزائر، وهذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

1. الشراكة في القطاع النفطي وأثرها على تطور الصناعة النفطية في الجزائر.
2. إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التنمية في الجزائر .
3. العلاقة بين النفط والدولار وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

الدين الخارجي (مليار دولار)	الاحتياطيات الاجنبية (مليار دولار)	سعر الصرف دينار/دولار	معدل التضخم %	الناتج المحلي الجمالي (مليار دينار)	سعر النفط (دولار للبرميل)	
25.261	11.9	75.25	0.33	4123.5	27.6	2000
22.571	17.96	77.26	4.23	4227.1	23.1	2001
22.642	23.11	79.88	1.42	4521.8	24.3	2002
23.353	32.94	77.39	2.58	5247.5	28.2	2003
21.821	43.11	72.06	3.56	6150.4	36	2004
17.192	56.18	73.36	1.64	7563.6	50.6	2005
5.612	77.78	72.65	2.53	8520.6	61	2006
5.795	110.18	66.82	3.68	9306.2	74.95	2007
5.921	143.1	71.18	4.86	0993.8	99.97	2008
5.687	147.22	72.6	4.74	10034.3	62.25	2009
5.681	162.22	73	3.91	12049.5	80.15	2010
4.41	182.22	72.86	4.52	14588.5	112.94	2011
3.694	190.66	77.85	8.89	16208.7	111	2012
3.396	194.01	79.38	3.26	16650.2	109.5	2013
3.735	178.93	80.56	2.91	17242.5	100.2	2014
3.02	144.3	93.24	4.8	16591.9	53.1	2015
3.85	114.14	91.75	4.3	17156.02	45	2016

المصادر: 2003-2000 بالاعتماد على احصائيات الديون الوطني للاحصاء

2004-2008 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

2009-2011 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.

2012-2015 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

2016: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 37، مارس 2017.

الملحق رقم 02: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الوحدة: مليار دينار

السنوات	نفقات التسيير	%	نفقات التجهيز	%	اجمالي النفقات
2006	1282.6	48.76	1347.9	51.24	2630.5
2007	1575.8	43.46	2047.9	56.54	3623.7
2008	2017.2	46.67	2304.8	53.33	4322
2009	2593.7	49.96	2597.7	50.04	5191.4
2010	2903.1	48.99	3022.9	51.01	5926
2011	4291.1	64.83	2327.3	35.17	6618.4
2012	4782.6	64.38	2646.1	35.62	7428.7
2013	2275.5	33.07	4604.3	66.93	6879.8
2014	4714.5	61.58	2941.7	38.42	7656.2
2015	4972.3	56.13	3885.8	43.87	8858.1
2016	4807.3	60.21	3176.8	39.79	7984.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر (2008، 2010، 2015)

والنشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 37، مارس 2017.

الملحق رقم 03: تطور اجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دينار

اجمالي الإيرادات	الجباية العادية		الجباية البترولية		السنة
	%	القيمة	%	القيمة	
1578.16	25.66	404.93	74.34	1173.23	2000
1505.52	36.48	549.14	63.52	56.38	2001
1603.18	41.19	660.28	58.81	942.9	2002
1974.5	34.93	689.5	65.07	1285	2003
2229.9	33.38	744.2	66.62	1485.7	2004
3082.8	26.44	815	73.56	2267.8	2005
3385.7	25.65	868.3	74.35	2517.4	2006
3687.7	26.47	975.9	73.53	2711.8	2007
5111	21.67	1107.4	78.33	4003.6	2008
3656	33.98	1242.3	66.02	2413.7	2009
4392.9	33.88	1487.9	66.12	2905	2010
5790.1	31.27	1810.4	68.73	2979.7	2011
6339.3	33.99	2155	66.01	4184.3	2012
5940.9	38.09	2262.8	61.91	3678.1	2013
4774	28.63	1385.7	71.37	3388.3	2014
4070	44.14	1796.5	55.86	2273.5	2015
4950.5	63.53	3145.1	36.47	1805.4	2016

المصادر: 2000-2003 بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

2004-2008 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

2009-2011 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.

2012-2015 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

2016: بالاعتماد على مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر، 2016

والموقع: <http://www.elkhabar.com/press/article/120587>

احتياطات الصرف تنخفض لـ 109 مليار دولار، يوم 12 افريل 2017، تاريخ الاطلاع: 2017/05/23.

الملحق رقم 04: تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليون دولار

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	رصيد الميزان
2000	22031	9173	12818
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32217	17954	14263
2005	46334	19857	26477
2006	54741	20681	34060
2007	60590	26348	34242
2008	78590	37993	40597
2009	45186	37403	7783
2010	57091	38886	18205
2011	72883	44940	27943
2012	71736	51569	20167
2013	64867	54984	9883
2014	59996	59670	326
2015	34566	52649	(18133)
2016	14530	24715	(10185)

المصادر: 2003-2000 بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

2004-2008 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

2009-2011 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.

2012-2015 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

2016: بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الاحصائية، رقم 37، مارس 2017.

الملحق رقم 05: تطور حجم الايرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة

2016-2000

الوحدة: مليار دينار

السنة	إجمالي الايرادات	إجمالي النفقات	رصيد الميزانية
2000	1578.16	9173	(7594.84)
2001	1505.52	9940	(8434.48)
2002	1603.18	12009	(10405.82)
2003	1974.5	13534	(11559.5)
2004	2229.9	17954	(15724.1)
2005	3082.8	19857	(16774.2)
2006	3385.7	2630.5	755.2
2007	3687.7	3623.7	64
2008	5111	4322	789
2009	3656	5191.4	(1535.4)
2010	4392.9	5926	(1533.1)
2011	5790.1	6618.4	(828.3)
2012	6339.3	7428.7	(1089.4)
2013	5940.9	6879.8	(938.9)
2014	4774	7656.2	(2882.2)
2015	4070	8858.1	(4788.1)
2016	4950.5	7984.1	(3033.6)

المصادر: 2003-2000 بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصاء

2008-2004 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

2011-2009 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.

2015-2012 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

2016: بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الاحصائية، رقم 37، مارس 2017.

قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. ابراهيم طه عبد الوهاب، "محاسبة البترول"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
2. أحمد منذور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ط1، 1990.
3. جيرمي ريفيكن، "اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط"، تعريب ماجد كنج، دار الفراجي، بيروت، 2009.
4. حامد عبد المجيد دراز، محمد حامد أبو دوح، "مبادئ المالية العامة"، ألكس لتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، 2007.
5. حسين عبد الله، "البترول العربي - دراسة اقتصادية سياسية-"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2003.
6. حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.
7. حلايقة محمد، "العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ط1، 2009.
8. راشد البراوي، "حرب البترول في الشرق الأوسط"، منشورات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
9. سالم عبد الحسن رستم، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط1، 1999.
10. سيد ابراهيم مصطفى وآخرون، "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
11. ضياء مجيد الموسوي، "كيف تطورت أزمة البترول لعام 1986"، دار الدعوية، بغداد، 1989.
12. عباس علي، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2009.
13. عبد الغفور ابراهيم احمد، "سياسة الميزانية العامة للدولة"، دار زهران، ط1، مصر، 2013.
14. علي رجب، "مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الأوبك"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد37، 2011.
15. علي لطفی، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
16. فارس غانم، "أسعار الإشارة"، مجلة النفط والعالم، أبو ظبي، العدد8، أكتوبر 2002.

17. قصي عبد الكريم ابراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
18. كريستوفر فلاين، نيكولاس لنسين، "ما بعد عصر النفط"، تعريب محمد حديدي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
19. كولن كامبيل وآخرون، "نهاية عصر البترول"، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004.
20. لعيد عبد السلام، "الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال"، دار بوشان للنشر، ط1، الجزائر، 1990.
21. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
22. محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
23. محمد ختاوين، "النفط وتأثير في العلاقات الدولية"، دار النفاش، ط1، بيروت، 2017.
24. محمد عبد العزيز عبد الله، "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية"، دار النفاش للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.
25. محمد عبد العزيز عجيبة، محمد محروس اسماعيل، "الموارد الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.
26. محمد فوزي أبو السعود وآخرون، "الموارد وإقتصادياتها"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
27. محمد محمود عمار، "الطاقة مصادرها واقتصادياتها"، مكتبة النهضة المصرية، ط2، القاهرة، 1989.
28. نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط الخام"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2000.
29. هاني عبد القادر عمارة، "الطاقة وعصر القوة"، دار غيدا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.
30. يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2008.

2-المذكرات:

1. بيطان ريمة، "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر (2000-2014)", مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
2. حاج بن زيدان، "دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط لدول المينا، 2010/1970"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
3. حليمي حكيمة، "الإقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975_2004)", مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2007/2006.
4. حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986_2008)", مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.
5. شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2011.
6. صالحى فوزية، "انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي -2000، 2014"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
7. عصماني مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية (2001-2004)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
8. عيسى براق، "الإصلاحات الضريبية ومكافحة الغش الضريبي لزيادة الموارد المالية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماستر في علوم التسييرين المدرسة العليا للتجارة، 2001/2000.
9. عيسى مقيلد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.
10. فائق العلي، "تأثير العوامل الجيوسياسية على النفط"، رسالة أعدت لنيل الإجازة في الجغرافيا البشرية والإقتصادية، شعبة الجغرافيا البشرية والإقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإسلامية، جامعة حلب، سوريا، 2006/2005.

11. قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008_2009.
12. كتوش عاشور، "الغاز الطبيعي في الجزائر واثره على الاقتصاد الوطني"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005.
13. محمد صادق حامد ربايعية، "نموذج مقترح لقياس أثر جودة العلونات الأحاسسية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبق المعايير الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية الأعمال، جامعة عمان الغربية للدراسات العليا، عمان 2010.
14. موري سمية، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2010.

3- الملتقيات:

1. أسماء مسعود، منى سيف الدين، "التلوث النفطي: آثاره وطرق التغلب عليه"، بحث مقدم للمشاركة في الأسبوع الثقافي والعلمي الأول لطالبات جامعات ومؤسسات التعليم العالي، جامعة الملك سعود، الرياض، 8، 2014.
2. أوليف وبكين، "تنوع الاقتصاد- التجربة النرويجية نموذجا-"، ندوة برنامج أسياد للمعرفة، أبو ظبي، 2010.
3. بوفليح نبيل، "الحسابات الخاصة للخرينة العمومية في الجزائر" صندوق ضبط الموارد نموذجا"، الملتقى الثاني المرسوم بمتطلبات إرساء مبادئ الحكومة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، يومي 27-28 فيفري 2013.
4. خليف عمر، "سوق النفط وإستراتيجية الأطراف"، ندوة حول آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 11-13 جانفي 1987.
5. خليل عبد القادر، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على إقتصاديات الدول"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "انعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له -المخاطر

- والحلول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 08_07 أكتوبر 2015.
6. خليل عبد القادر، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على إقتصاديات الدول"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له يومي 7، 8 أكتوبر 2015، جامعة المدية.
7. دخلي عبد الرحمان، "أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر"، مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له- الخاطر والحلول-، يومي 7/8 أكتوبر 2015، جامعة المدية.
8. رحمان أمال، "النفط والتنمية المستدامة"، ورقة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.
9. زيدان محمد، "دور الحكومات في تدعيم التنافسية -حالة الجزائر-"، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 08 و 09 مارس 2008، ورقلة، الجزائر.
10. عجلان العياشي، "تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز فترات التمويل العمومي المستدام للتنمية المستدامة بالجزائر 2000-2012"، المؤتمر الدولي المرسوم بآثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الإقتصادي 2001-2012، يومي 11 و12 مارس 2013، جامعة المسيلة.
11. كمال باصور، "آثار تقلبات الأسعار البترول على المؤشرات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000_2014"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي تحت عنوان: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، "المخاطر و الحلول"، يومي 7 و8 أكتوبر 2015، جامعة المدية.
12. مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أبريل 2008.
13. مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أبريل 2008.

14. مولاي سارة، "العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، يومي 7_8 أكتوبر 2015.

4- الجرائد والمجلات:

1. أحمد حسن علي التيهي، بختيار صابر محمد، "أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية -دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع، العدد 7، 2011.
2. أمال رحمان، محمد التهامي، "تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل_حالة الجزائر_"، مجلة الباحث العلمية، العدد 12، 2013.
3. حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، "صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة-الجزائر، 2000-2014"، مجلة الدراسات والمحاسبة الادارية، العدد الثالث، جوان 2015.
4. الخديمي عبد الحميد، بن بوزيان محمد، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية-"، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2012.
5. زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال -نظرة تحليلية: المكاسب والمخاطر-"، مجلة اقتصاديات الجزائر، 2010.
6. سعد الله داوود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008_2010"، مجلة الباحث، العدد 09.
7. سعيد جودي، "مراجعة السعر المرجعي للميزانية العامة"، جريدة صوت الاحرار الجزائر، 2008/12/22.
8. شهرزاد زغيب، حليلة حلومي، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال"، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 4، أوت، 2008، الجزائر.
9. شوقي جبار، عولمي بسمة، "تعبئة الموارد الجبائية كاختيار استراتيجي لتغطية العجز الموازني"، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 02، جوان 2015.
10. عبد المجيد قدي، "الصناديق السيادية والأزمة الراهنة، محلية إقتصاديات شمال إفريقيا"، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010.

11. عمر عبد الحي، صالح البيلي، "التحليل الاقتصادي للفساد-دراسة نظرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة سوهاج، جامعة جنوب الوادي، مصر، المجلد 13 العدد 1، جوان 1999.
 12. فوزي القريشي، "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد 4197، 2006.
 13. قاسم العباس، "تطور أسعار النفط في سوق الصفقات الآنية"، مجلة النفط والتنمية، أبو ظبي، العدد 03، 2000.
 14. ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترول"، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصيلة محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، 2008.
 15. مجلة اتحاد المصارف العربية، دائرة البحوث في اتحاد المصارف العربية، العدد: 333، أوت 2008، بيروت.
 16. منير الحمش، "الاقتصاد السياسي للفساد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 328، جوان 2006.
 17. ناجي بن حسين، "التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.
 18. ناجي بن حسين، "التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.
- 5- التقارير والنشرات:**

1. أسامة نجوم، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على إقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2015.
2. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد 41، 2014.
3. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الفساد"، سلسلة الخلاصات المركزية السنة 2، اصدار 95/5.
4. تقرير مركز البحوث والدراسات، "الدول النامية: الفساد والتنمية"، القاهرة، 1999.

6- القوانين:

1. القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 06.
2. القانون 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، 15 اوت 1990.
3. مجموعة العمل الدولية حول صناديق الثروة السيادية، تقرير حول المبادئ والممارسات المتعارف عليها، مبادئ سننباغو، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008.
4. نشرة صندوق النقد الدولي، "مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار في الاقتصاد الكلي"، 11 ماي 2016.

- مراجع باللغة الفرنسية:

- Livres :

1. Alan Gleb « **oil windfalls: blessing or curses** » oxford university presse, joint 1989.
2. Alexandre paillard, **Géopolitique de pétrole**, éducation technique, France, 2005.
3. Chatillon Stéphane, « **droit des affaire internationale** », édition Vuibert, Aout 1999, Paris.
4. jean- jaques Novak « **le syndrome n'éclairé : relations intersectorielle et vulnérabilité des branches**, l'actualité économique (www.erudit.org), vol71, septembre 1995.
5. O.J.Blanchard and J.Gali, « **the Macroeconomic Effects of oil shocks** »,NBFR working paper 13368, 2007.
6. Paul G. Hare, " **institutions and diversification of the Economies in transition**", Policy challenge, Herriot-watt University, July 2008.

- مواقع الانترنت:

1. عن الموقع: <http://membres.miams-edeu.sa/site,qahilah.com./Ar/>
2. <http://alger-roi.fr/Alger/document-algeriens/.htm> السعر المرجعي واعداد الميزانية العامة للدولة، تاريخ الاطلاع 2017/05/21
3. [Http://oil.maturalgaz.com/studies/s46.htm](http://oil.maturalgaz.com/studies/s46.htm) 2017/04/12 تاريخ الاطلاع:
4. <http://www.djazairess.com/eljournhouria/76042> 50 دولار سعر الصرف المرجعي: العودة الى واقع السوق في الموازنة السنوية، تاريخ الاطلاع: 2017/05/23
5. <http://www.hr.discussion.com/hr16962.htm> التنظيم الهيكلي للمديريات الولائية كآلية لترشيد النفقات العامة، تاريخ الاطلاع، 2017/04/04
6. <http://www.swfimstitute.org/research.php> some fond objectives, sovereign wealth fond Institute "

7. أحمد العبدلي، "المخاطر المحيطة بالنفط"، مقال منشور في مجلة عكاظ للصحافة والنشر، تاريخ الاطلاع 2017/04/24 على الموقع الإلكتروني: <http://www.okaz.com.sa/oka7/osf/20060923/car>
8. مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر، عن الموقع <http://www.elkhaber.com/press/article> تاريخ الاطلاع: 2017/05/07
9. ذروة النفط"، عن الموقع: <Http://www.members.imams.edeu.Sa>SiteAssetse.qahilah.com/ar/>
10. عبد الوهاب، "أسعار النفط 2016 وتداعياتها على دول المنظمة"، عن الموقع: <http://www.newsabah.com> تاريخ الاطلاع 2017/02/15.
11. فارس النفعي، "مفهوم ترشيد الأنفاق الحكومي وعلاقته بالموازنة العامة"، تاريخ الاطلاع 2017/04/26، عن الموقع: <http://www.omsn,hrdixussion.com/54m2/.mk>
12. ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، اطلع بتاريخ: 2017/05/26، على الموقع: <http://ar-ar.ratedoctor.com>DoctorDetails>
13. معيرف عبد المجيد، "ما المقدر المتبقي من النفط"، عن الموقع: <Http://www.Sch.biw.msn.com/600.242k1joi67k1t1px> تاريخ الاطلاع 2017/05/11
14. وزارة الطاقة والمناجم، "دليل الطاقة المتجددة"، الجزائر، 2007، اطلع بتاريخ 2017/05/25 على الموقع: http://www.mem_algerien.org/français/isndex.php.énergie_solaire
15. "الكويت: ترشيد الانفاق العام أصبح أمراً حتمياً"، تاريخ الاطلاع 2017/05/26، عن الموقع: http://oil_maturalgaz.com/studios/s46.htm.consulté_ne-arabe
- 16.

الملخص:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وفي التجارة الدولية، ويمثل المورد الرئيسي للطاقة في العالم، كما أن العائدات النفطية تشكل الدخل الرئيسي في الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومنها الجزائر والتي تعتمد في صادراتها على هذه السلعة وعليه يعاني إقتصاد الجزائر عديد الإختلالات الإقتصادية جراء تقلبات أسعار النفط خاصة في حالة الإنخفاض وعليه تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثار تقلبات أسعار النفط على التوازنات النقدية والمالية الكلي، للإقتصاد الوطني خلال الفترة 2000_2016 لذا فالأمر يستوجب التفكير والإهتمام والبحث عن إستراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، والتي تعتبر مسألة ضرورية للجزائر، بحيث أن الجزائر تمتلك كل المقومات للخروج من إقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى إقتصاد متنوع.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، التوازنات النقدية والمالية، الطاقات البديلة، التنوع الإقتصادي.

Abstract:

Oil is a strategic commodity and vital ,and basic material for industry,and essential for the international trade,and it is the leading supplier of energy as whol,also revenue is the main income for oil exporting and producing countries such as Algeria wich depends on experts this item being ,the Algerian economy is suffering from many economic due fluctuations in oil prices especially in case of a detective , therfor this study aims to know the effectes of oil price fluctuations on the monetary and financial balances of the national economy during the period 2000_2016 so it requires thinking ,attention and searching for alternative strategies to the hydrocarbon, sector,wich is considered as a necessity for Algeria, so that Algeria have all the constituent to be out of the rentier economy depends on oil to dinesified ecoonomy.

Key words: oil ,the price of oil,economic diversification,alternative energies,monetary and financial balances.